دراسات عالمية

Panton 5575 C



العراق على الساحة الدولية

السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية

جين كينينمونت، وجاريث ستانسفيلد، وعمر سري

تصوير

أحمد ياسين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 126



العراق على الساحة الدولية

السياسة الخارجية والهوية الوطنية
في المرحلة الانتقالية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994؛كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة. ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

رئيس التحرير: **أمل عبدالله الهدّابي**

دراسات عالمية

العراق على الساحة الدولية
السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية

جين كينينمونت، وجاريث ستانسفيلد، وعمر سري

العدد 126

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "Iraq on the International Stage: Foreign Policy and National Identity in Transition," by Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri; and published by Chatham House, July 2013. The ECSSR is indebted to the authors and original publisher for permitting the translation, publication and distribution of the above title under its name.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1211

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-850-0

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-851-7

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

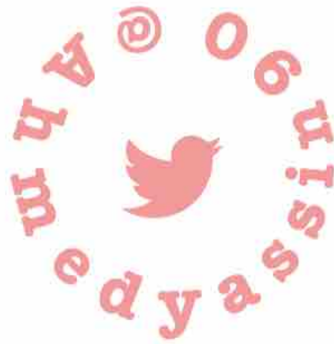
هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات


@Ahmedyassin90

ملخص

تهـدف هـذه الدراسـة إلى إلقـاء الضـوء عـلى الأطـراف الفاعلـة، وعـلى العمليـات والروايات الرئيسية التي تُشكل مسلك العراق وخياراته في مجـال السياسـة الخارجيـة، في وقت يسعى فيه إلى الخروج من تحت وطأة العقوبات الدوليـة، واسـتئناف دور طبيعـي في الشؤون الدولية، بينما يواجه انقسامات داخلية شـديدة بشـأن وضـعه في منطقـة الشـرق الأوسط التي ما برحت معرضة لاستقطاب متزايد بين الموالاة لإيران والسير في فلك دول الخليج العربية.

ويستند التحليل في هذه الدراسة إلى سلسلة من اللقاءات المباشـرة التـي أُجريـت في العراق (في بغداد وأربيل والسليمانية) خلال عامي 2012 و2013، إلى جانب ورشتي عمل للخبراء، ولقاءات عُقـدت في لنـدن وواشـنطن مـع مجموعـة كبـيرة مـن الدبلوماسـيين، والسياسيين والمحللين والمؤرخين، والمنخرطين في منظمات المجتمع المـدني؛ مـن العـراقيين وغيرهم من الجنسيات.

السياسة الخارجية كساحة للنِّزال

للعراق تاريخ من العدوان على الـدول المجـاورة لـه في ثمانينيـات القـرن العشـرين وتسعينياته، الأمر الذي دعا عدداً من القـوى الإقليميـة والدوليـة - كالولايـات المتحـدة وإيران ودول الخليج العربية - إلى الاهتمام باحتواء قدراتـه عـلى التحـرك كقـوة عسـكرية قوية، أو كلاعب مهم في السياسة الخارجية الإقليمية. ولكن بعد مرور عشـرة أعوام عـلى غزوه واحتلاله تتركز مخاوف جيرانه الآن على ضعفه الذي ينظر إليه البعض على أنه يجعـل من العراق مجرد وكيل لإيران. كما تتركز المخاوف كذلك على تحركات لا يمكن التنبؤ بهـا، قد تحصل من قبل الأطراف القوية غير التابعة للدولة داخل الأراضـي العراقية. وبعـد أن أصبح الصـراع في سوريا يهدد بالمزيد من زعزعة الاستقرار في العـراق، بـدأت المخـاوف تتزايد من انهيار الدولة الوطنية العراقية؛ ما يهدد بتفكيك الملامح الإقليمية التي ارتسـمت في مرحلة ما بعد الدولة العثمانية.

ويُعدّ غياب العراق مؤخراً كطرف فاعل في السياسة الخارجية مفارقة تاريخية؛ فالعراق - مثل مصر وسوريا - كان دائماً من أكثر الدول تأثيراً في العالم العربي، ومن ثم فهو دولة يحاول الآخرون التأثير فيها. ومنذ عام 2003 باتت طبيعة التحول الذي طرأ على العراق في مرحلة الاحتلال وما بعده مثاراً للنزاع الشديد، ما فتح الباب أمام الدول الأخرى ومكّنها من تشكيل تحالفات قوية مع فصائل داخلية على أساس مصالح كل منها في المنطقة على حدة. ومن ثم أدى بناء تلك التحالفات الفصائلية إلى اشتداد القصور الهيكلي في مؤسسات الدولة الداخلية، وتعقيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق في الرأي حول السياسة الخارجية.

وتتباين الرؤى المتعلقة بهذه الموضوعات، وكثيراً ما يشوبها الاستقطاب الذي يتناسب إلى حد كبير مع الروايات المتضاربة حول النموذج الأساسي للسياسات العراقية الداخلية. فالذين يتصورون أن العراق منخرط بالأساس في عملية تحول ديمقراطي، عن طريق تشكيل حكومة أغلبية منتخبة في الأساس، يرون أن المحرك الإقليمي الأساسي هو جهود القوى الإقليمية الأخرى لإجهاض هذه التجربة الديمقراطية؛ من أجل حماية نماذج الحكم غير الديمقراطية التي تتبناها. إلا أن العديد من مؤيدي الحكومة العراقية يشعرون بالقلق الشديد من أن إطاحة نظام بشار الأسد في سوريا ستؤدي إلى تمكين بعض القوى داخل العراق وخارجه من القوى المعادية للحكومة العراقية، بل الدولة الوطنية العراقية. وهكذا تنشأ مفارقة مأساوية؛ ألا وهي أن الكثيرين منهم الآن يعارضون إطاحة الحكم البعثي المستبد في الجارة السورية. أما منتقدو الحكومة العراقية من ناحية أخرى فيرون المشكلة من منظور عكسي؛ حيث يرون أن حكومة نوري المالكي تزيد من الشقة بينها وبين جيرانها - ومعظمهم من العرب والسنة - عن طريق تهميش العراقيين السنة في الداخل والارتماء في أحضان إيران. هذا الاستقطاب في الرؤى يغذيه ضعف المصادر المعلوماتية وتسييسها، وعدم وضوح عملية صنع القرار، وغلبة روح الشخصنة عليها وعدم اليقين (على سبيل المثال هل تعمل الحكومة العراقية فعلاً على تيسير حركة المواد والمقاتلين لدخول سوريا، أم إنها تغض الطرف عنها وحسب؟).

ويزداد تعقد ملامح السياسة الخارجية؛ بسبب صعود حكومة إقليم كردستان، وإضفاء الطابع المؤسسي القانوني عليها، وتطبيق هذه الحكومة سياسة خارجية مستقلة بحكم الأمر الواقع، وهي سياسة لا تعزز مطالب الأكراد بالحصول على الاستقلال الذاتي الكامل فقط، بل تتعارض أحياناً مع أهداف السياسة الخارجية لحكومة بغداد وطموحاتها أيضاً. وإذا كانت حكومة إقليم كردستان لا تتحدث رسمياً عن سياسة خارجية مستقلة فقد دأبت على محاولة وضع سياسات واضحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وقامت بالتفاوض على إبرام عقود للنفط والغاز مع شركات النفط الدولية، وتوسطت بين حكومة تركيا وحزب العمال الكردستاني، وأدلت بدلوها في شؤون الأحزاب الكردية السورية.

بحثاً عن طريق ثالث

الصورة الحالية للصراع في سوريا توحي بأنه لا مفر من تردي النزاعات الدائرة داخل العراق حول انحيازاته الإقليمية. لكن هناك طريقاً ثالثاً أمام العراق، وهو موقف عدم الانحياز، وعدم التدخل في منطقة تزخر بالصراعات المتزايدة.

تلقي الحرب في سوريا الضوء على قصور القيادة الدبلوماسية الإقليمية في ما يلزمها من مصداقية وتوازن، في وقت يحاول فيه الشرق الأوسط التحول بعيداً عن الهيمنة أحادية القطبية التي تمارسها الولايات المتحدة، وإن لم يضع بعد الهياكل أو الإجراءات الفعالة اللازمة لدعم الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية. والعراق ليس البلد الوحيد الذي يفتقر إلى استراتيجية بشأن سوريا، ولكنه ينقصه ما قد يكون فرصة نادرة أمام واحدة من الحكومات القليلة المنتخبة في المنطقة، تمثل دولة متعددة الطوائف والأعراق، فرصة لتجاوز الشرخ الإقليمي الذي تختلط فيه مصالح القوى الكبرى التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة، بالسياسات الطائفية المسمومة على نحو متفاقم.

وتُعد سوريا القضية الأكثر حسماً في مجال السياسة الخارجية أمام العراق. لكن هذه الطوائف المتباينة بينها مصالح معينة مشتركة؛ أهمها ضرورة حماية بلادها من انتقال العنف إليها من الصراع الدائر في الدول المجاورة. حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى مقتل أكثر من ألف عراقي في خضم العنف السياسي في مايو 2013، كما تشير إلى أن شبح الحرب الأهلية في العراق ما زال ماثلاً في الأفق. ولكن بدلاً من بذل الجهود المتضافرة

للتوصل إلى حل سياسـي للأزمة ذات الأهمية القصوى لمستقبل بلادهم، يبدو أن الحكومة والمعارضة قنعتا باتباع منهج رد الفعل، حتى عندما أصبحت الأطراف العراقية غير التابعة للدولة منخرطة في الصـراع السوري على جانبيه.

ويبدو أن النهج الأكثر حصافة يسود في العلاقة الجديدة بين العراق والكويت، ويتمثل في التقدم المحرز على صعيد التجارة، واستئناف الرحلات الجوية بين البلـدين بعـد عقـدين مـن الزمن، وفي دعوة الكويت الأمم المتحدة إلى إنهاء وضع العراق المقرر بموجب البـاب السـابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكلها خطوات بدأت في تضميد جراح التاريخ الأليم بين البلدين.

كما يمكن التوصـل أيضـاً إلى اتفـاق في الـرأي حـول علاقـات العـراق مـع القـوى الصاعدة، خصوصاً الدول الآسيوية المستوردة للنفط المنخرطة حالياً في عمليـة التصـنيع، والتي أصبحت السوق الرئيسية لصادرات العـراق الأساسـية، وكـذلك حـول علاقـات العراق مع الدول العربية التي تمر بمرحلة تحول، وتعمل بنفسها عـلى تجريـب الحكومـات المنتخبة، ولا مصلحة لها في إفساد التجربة الديمقراطية العراقية. وتوحي مؤشـرات سوق النفط في المدى الطويل بأن العلاقات الخارجية تميل إلى التحول شـرقاً. وفي الوقت نفسـه، فالعراق مثل كل دول المنطقة؛ قـد يسـعى تـدريجياً إلى تنويـع تحالفاتـه ومصـادر تسـليحه الخارجية بعيداً عن الولايات المتحدة التي لا تزال الحليف العسكري والأمنـي الأساســي له. أما الدول الآسيوية مثل الصين والهند، فتؤكد في تناقض شديد مع الولايـات المتحـدة، نهج عدم الانحياز في العلاقات الإقليمية؛ لأسباب ليس أقلها أنها تستورد النفط مـن كـل من المملكة العربية السعودية وإيران، ما قد يتفق وتطلعات العراق للقيام بدور أكثر حياداً.

لكن اللاعبين السياسيين العراقيين ما زالوا يسـتغلون العلاقـات الخارجيـة للعـراق كأداة لاكتساب السلطة داخل البلاد في المقام الأول، بدلاً مـن تعزيـز مصـالح العـراق في المنطقة. وجدير بالذكر أن الصـراع في سوريا والعنف السياسـي في العراق يتشكلان جزئياً من خلال ميراث الحكومات المستبدة التي كانت تعتمد بشـدة عـلى الإكـراه، وتـرفض أن تعطي المعارضة الفعَّالة مسـاحة لتتطـور مـن خلالهـا تطـوراً سـلمياً. كـما أسـهم مـيراث الديكتاتورية والاستعمار في المنطقة في إيجاد الإحساس على نطاق واسع بمحدودية القـدرة

على الفعل، وبأن القرارات يتم اتخاذها في مكان آخر، وهذه كلها روايات تتحول بسهولة شديدة إلى نبوءات تتحقق من تلقاء نفسها.

مخاطر الإهمال

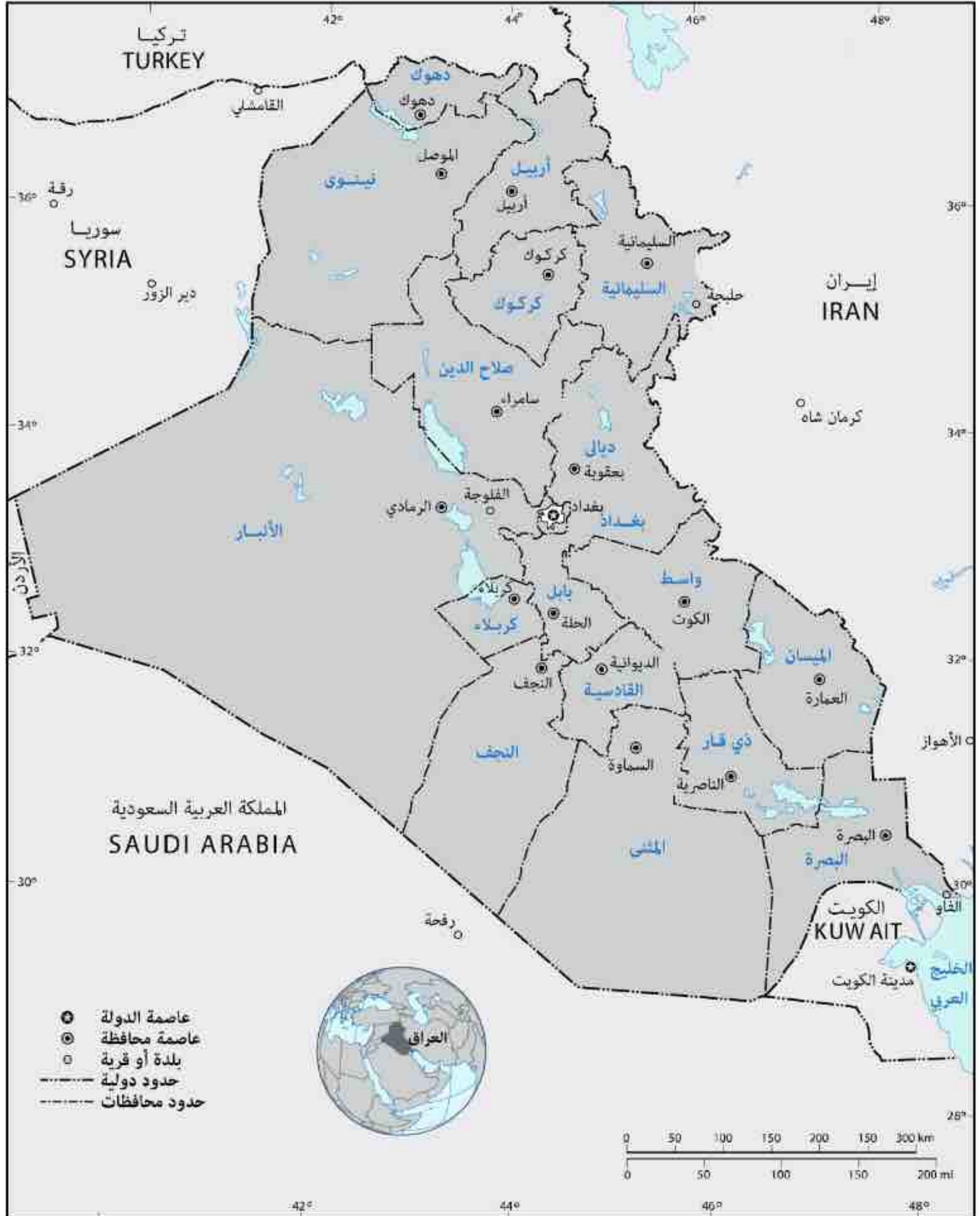
تعاني صناعة السياسة الخارجية في كثير من الأحيان آفة الاقتصار على المدى الزمني القصير في أوقات الأزمات. ولكن من المهم للحكومات الغربية أن تتذكر أن المشكلات التي يعانيها العراق حالياً تشكلت إلى حد كبير في ضوء الغزو والاحتلال وما سبقهما من حكم صدام حسين الديكتاتوري، الذي حظي ذات يوم بدعم الحكومات الغربية كقوة مناوئة لإيران. ويتسم تاريخ العراق الحديث بكثرة الأمثلة التي تنفي الافتراض القائل إن الحكم القمعي يعني الاستقرار، وليس الواجهة السطحية التي تخفي وراءها الشقاق والانقسام.

وتتحدث الحكومات الغربية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، اليوم عن "صداع العراق"، الأمر الذي يرتبط إلى حد كبير بسياساتها الداخلية. ونتيجة لذلك، ترسم هذه الحكومات صورة لغزو العراق عام 2003 على أنه خطأ إدارة سابقة، ضخمت من وعودها بشأن الغزو، وانتهت إلى خيبة أمل كبيرة. ولذلك فإن التعامل مع العراق ليس من السياسات الخارجية المستحبة، ولا يتسم بالوضوح والمباشرة. لكن من الضروري أن تظل الحكومات الغربية على علاقة معه، كي تساعد قبل أي شيء على حماية حدوده وسلامة أراضيه أمام خطر انتقال العنف إليه من سوريا. كما تحتاج حكومات العالم والمؤسسات متعددة الأطراف إلى دمج العراق وتركيا ولبنان، في إطار استراتيجية أكثر تنسيقاً للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين التي شملت حتى الآن أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ.

إن مصير العراق في المستقبل يتصل اتصالاً وثيقاً بمجموعة من الأهداف الاستراتيجية الغربية في المنطقة: من الأمن ومكافحة التشدد الراديكالي، إلى التنمية الاقتصادية وسياسات النفط، والمعتقدات المرتبطة بالديمقراطية. فإذا حدث صراع مدني جديد في العراق فسوف يكون تهديداً لتلك الأهداف، وسيعُدّه الكثيرون تعقيداً لميراث الفشل الغربي هناك. ومن ثم تحتاج الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وغيرهما من الحكومات الأوروبية الكبرى إلى التركيز على العراق، وأن تسعى إلى إثناء دول الخليج عن

استخدام الطائفية أداة في إطار جهودها لتعبئة الرأي العام العربي ضد حكومتي سوريا وإيران؛ لأن موقف الاستقطاب الطائفي ستكون له تكاليف باهظة في صورة زيادة التشدد الراديكالي والصراع في المنطقة على المدى البعيد، وقد يدفع بالعراق أكثر نحو إيران؛ لأنه سيجعل التقارب المطلوب مع الجيران الخليجيين في عداد المستحيل.

خريطة العراق والدول المحيطة به



الحدود والأسماء والتقسيمات المبينة على هذه الخريطة لا تعني الموافقة عليها، أو دعمها من جانب مؤلفي مؤسسة تشاتام هاوس.
المصدر: إدارة الدعم الميداني في الأمم المتحدة، قسم الخرائط، رقم: 3835، 5 مارس 2011.

مقدمة

على مدى العقدين الماضيين لم يكن العراق - الذي يعد تقليدياً من أقوى الدول نفوذاً في العالم العربي - يُعدّ لاعباً مهماً في السياسة الخارجية. وإذا كان للأحداث التي شهدها منذ عام 2003 تبعات مزلزلة على بقية المنطقة، فإن ذلك يرجع - إلى حد كبير - إلى التغيرات التي طرأت على هياكل السلطة العراقية، لا إلى الجهود المتضافرة من جانب الدولة العراقية للتأثير في نواتج السياسة الخارجية في المنطقة. وبينما كان جيران العراق في ما مضى يخشون تأثير قوته باعتباره دولة توسعية محاربة، فإن رؤيتهم لهذا التهديد منذ عام 2003 صارت تركز على المخاطر الناجمة عن ضعفه، وعن الجهات غير التابعة للدولة في داخله، أو عن انهيار الدولة الوطنية، الأمر الذي ينذر بظهور حركات انفصالية في مواضع أخرى من المنطقة.

إلا أن غياب العراق كلاعب على ساحة السياسة الخارجية في العقدين الماضيين يعدّ مفارقة تاريخية. فالعراق بوصفه دولة وطنية يحتل اليوم موقعاً جيوستراتيجياً مهماً، ويمتلك موارد طبيعية هائلة، ويعد من أكثر الدول سكاناً في العالم العربي (يصل تعداد سكانه إلى 33 مليون نسمة) الذي يتكون من مجموعة من دول صغيرة نسبياً.

تأثير العراق على المستوى الإقليمي

في ظل النظام البعثي السابق لعب العراق في البداية دوراً مهماً في العلاقات الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وعلى الساحة الدولية الواسعة. إلا أن نهجه في السياسة الخارجية اتسم بمحاولات عدائية لبسط نفوذه في المنطقة، وصلت إلى حد الدخول في حربين شديدتي التدمير. الأولى مع إيران، من عام 1980 إلى عام 1988، حظيت بدعم من دول الخليج والقوى الغربية. والثانية، وهي غزو الكويت في عام 1990، أدت إلى تدخل عسكري بزعامة الولايات المتحدة لاستعادة السيادة الكويتية، ثم إلى دخول العراق في مرحلة من العزلة الدولية الاستثنائية.

ونظراً إلى تاريخ العراق العدواني ضد الدول المجاورة اهتمت مجموعة من القوى الإقليمية والدولية باحتوائه كقوة عسكرية ولاعب في السياسة الخارجية، ومنها إيران

ودول الخليج المتحالفة مع الولايات المتحدة، على الرغم من اختلاف استراتيجياتها وأهدافها في المنطقة اختلافاً كبيراً عن إيران؛ وذلك لأن هذه الأطراف كانت هدفاً للعمل العسكري العراقي. ومنذ الغزو عام 2003، افترقت مصالح إيران عن مصالح دول الخليج في العراق، ما أدى إلى نشوء "حرب باردة" سعودية-إيرانية على نطاق واسع في المنطقة، وأيضاً إلى نزاع على السلطة بين الفصائل السياسية العراقية في تنافس معقَّد، يسعى فيه السياسيون إلى الحصول على الدعم الخارجي لتوطيد مركزهم في الداخل، وترتبط فيه الخلافات السياسية الداخلية بالتحالفات الخارجية ارتباطاً وثيقاً.

وحتى لو كان العراق منشغلاً في الأغلب بالتفاعلات الداخلية، فإن مركزيته في المنطقة تعني أن تطوراته الداخلية لها أصداؤها في ما وراء حدوده. وقد حدث ذلك بالفعل في القرن العشرين بفضل نفوذ الانقلاب البعثي والحزب الشيوعي العراقي والحركات الدينية الشيعية التي تتجاوز الحدود الوطنية، وخصوصاً حزب الدعوة الإسلامية. ومنذ عام 2003 شهد العراق عدداً من التغييرات الدرامية التي كان لها تأثير عميق في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، ومنها وصول حكومة منتخبة إلى السلطة في المنطقة التي تتسم بأشد عجز ديمقراطي في العالم، وتمكين الأحزاب الشيعية والكردية، ما قوّى شوكة بعض الأحزاب الأخرى، والعنف السياسي الذي اجتذب المحاربين أكثر مما صدّرهم، الأمر الذي أثار المخاوف وزاد من حدة التوتر المجتمعي في دول أخرى في المنطقة. ويلاحظ أن احتمال أن يتحول العراق إلى "نموذج عملي" يزيد من العوامل التي تحفز جيرانه على محاولة التأثير في حساباته السياسية الداخلية؛ بغرض احتواء أي عمل عدواني محتمل، أو متعمَّد نحو الخارج، والتأثير في توازنات القوى وهيكل السلطة في داخل العراق.

السيادة والاستقلال والمخاوف الإقليمية

لا تزال قضايا السيادة والاستقلال مسائل ملحَّة، وهو أمر ليس بمستغرب في دولة تعيش في مرحلة ما بعد الاستعمار، في منطقة ذات أهمية كبرى للقوى العالمية القديمة والجديدة. ولما كان الكثير من أجهزة الدولة العراقية قد دُمر خلال العقدين الماضيين فإن العراق يمر من جديد بتجربة إعادة تشكيل الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار، بعد أن

تجاوزتها دول أخرى في المنطقة بأعوام عديدة، بينما يمر في الوقت نفسه بمرحلة تحـوّل مـن الحكم الاستبدادي بدأت قبل التحولات الجديدة في البلدان العربيـة بعقـد مـن الزمـان.[1] فبعد غزو الكويت، أصبحت القوى الإقليمية تخشـى الحكومة العراقية باعتبارها حكومـة توسعية تعمل على تحقيق الهيمنة الإقليمية، ولديها الاستعداد للّجوء إلى الوسائل العسكرية لتحقيقها. هذه المخاوف تكاد تكون قد تحولت الآن إلى النقيض تماماً؛ حيث يشعر جـيران العراق بالقلق من هشاشة الدولة العراقية واعتمادها أكثر مما ينبغي على إيران، ويرى بعض هؤلاء أن العراق ليس سوى وكيـل عـن إيـران في المنطقـة. لكـن إيـران ليسـت بالدولـة الوحيدة التي تسعى إلى اختراق الدولة العراقية الناشئة والتأثير فيها.

من جانبهم يميل المسؤولون العراقيون في مجال السياسـة الخارجيـة إلى الحـديث عـن اختياراتهم في التحالفات الإقليمية، عـلى أنهـا اختيـارات مقيـدة بالاختلافـات السياسـية والطائفية والشخصية مع بعض جيرانهم من دول الخليج، ثم مـع تركيـا بصـورة متزايـدة اعتباراً من عام 2011. ويعتبرون أن العراق محصور بين القوى الأخـرى - إيـران وتركيـا والسعودية، ثم قطر شيئاً فشيئاً - التي تعد قوى ساعية نحو الهيمنة الإقليميـة. فلكـل مـن هذه الدول حلفاؤهـا في العـراق، لكـن هنـاك أيضـاً عناصـــر أخـرى مثـل فقـدان الثقـة والمراهنات التحوطية في هذه التحالفات.

آمال استعادة النفوذ

بينما يسعى العراق إلى إعادة بناء نفسه بعد نحو عقد من الاحتلال الأجنبي، تتحـدث مجموعة كبيرة من المسؤولين العراقيين والفصائل العراقية عـن الرغبـة في اسـتعادة المكانـة المؤثرة في المنطقة، وهو ما يمكن أن نراه على سبيل المثال في الدعم الـذي أبدتـه الأحـزاب كافة لاستضافة قمة الجامعة العربية في عام 2012. كما أن ثروة العراق المتناميـة قـد تغـذي هذه المشاعر، وترفع من احـتمالات الشـــراكة التجاريـة مـع جـيران العـراق، وخيـارات استعمال القوة الناعمة (من خلال المعونات الأجنبية مثلاً، أو من خلال إنشاء صندوق من صناديق الثروة السيادية)، مع التأثير تدريجياً في ميزان القوة مع إيران. ويعد نجاح حكومة إقليم كردستان في إقامة روابط دبلوماسية واقتصادية قوية مع تركيا، على الرغم من ميراث

عدم الثقة بينهما، مثالاً لما يمكن أن تفعله الأطراف العراقية المؤثرة على الساحة الإقليمية. فقد تحولت العلاقة من التقيد بمخاوف تركيا من الحركة الانفصالية الكردية داخل تركيا نفسها، إلى وضع يلعب فيه أكراد العراق دوراً إيجابياً في مساعدة تركيا على التعامل مع مسألتها الكردية.

ولكن لا يوجد اتفاق في الرأي حتى الآن حول شكل السياسة الخارجية العراقية الذي يجعلها أكثر نشاطاً. فالسياسة الخارجية تعد مثاراً للخلاف الشديد في ما يتعلق بالعلاقات مع المنطقة المحيطة بالدولة مباشرة. ومن المعروف أن استمرار تردد أصداء سياسات الهوية العرقية الطائفية يعني أن الخلافات الداخلية الدائرة في العراق حول الهوية، تتشابك مع الرؤى المختلفة بشأن مكانة العراق المرجوة في المنطقة. وفوق هذا وذاك فإن طبيعة العلاقة مع إيران أصبحت مثاراً للخلاف الشديد، كما أصبح منهج العراق في التعامل مع الصراع السوري أيضاً مدعاة للانقسام الشديد في العراق. وفي ضوء أهمية سوريا للمنطقة، فإن الصراع الدائر فيها يمثل بالنسبة إلى العراق أهم اختبار في مجال السياسة الخارجية، ولكنه أيضاً من أصعب الصراعات في مجال التعامل معه.

ومما يزيد تعقيد صناعة السياسة الخارجية الخلاف الدائر حالياً حول سلطات مؤسسات الدولة المختلفة والجهات الفاعلة فيها، ففي هذا الإطار نرى قدراً من التنافس بين مكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية وحكومة إقليم كردستان والتكتلات السياسية العراقية المختلفة. فتركز وزارة الخارجية جهودها على القضايا التي تتسم بوجود اتفاق نسبي في الآراء، وعلى رأسها التفاوض مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة لاستعادة السيادة القانونية للدولة، وإنهاء العقوبات الدولية المفروضة على العراق. أما الاتجاه السائد بشأن التحالفات الاستراتيجية – خصوصاً مع الولايات المتحدة وإيران – فهو أن يتولاها مكتب رئيس الوزراء، وتعد مجالاً لخلاف أشد.

وتعرب مجموعة من السياسيين العراقيين عن رغبتها في تبادل الخبرات مع الدول العربية التي بدأت مرحلة التحول السياسي عام 2011، كما يقترح الدبلوماسيون أن يقوم العراق بدور الوساطة في سوريا أو البحرين. وقد تكون هناك فرص جديدة للتعاون مع

الديمقراطيات الوليدة، بعد مرور عقد تعرض فيه العراق للعزل إلى حد كبير من جانب جيرانه المستبدين، لكن العراق أبعد ما يكون عن أن يصبح نموذجاً لأي شيء. فجيرانه مازالوا يعتبرونه دولة لا تتمتع باستقلال كامل أو سيادة كاملة. والعنف السياسي يهدد بالتفاقم، لأسباب عديدة؛ منها انتقال آثار الصراع الدائر في سوريا إلى العراق، حيث تسعى الفصائل المختلفة إلى اتباع سياسات خارجية متضاربة ومتعادية. ومن الممكن أن نتصور خيارات تحقق نهجاً أقل انقساماً في السياسة الخارجية، لكن ترجمة هذه الخيارات إلى حقيقة واقعة تحتاج إلى مستويات فائقة من القيادة والثقة التي ما زالت مفتقدة حتى الآن.

وتستند هذه الدراسة إلى سلسلة من اللقاءات المباشرة التي أجريت في العراق (بغداد وأربيل والسليمانية) في عامي 2012 و2013، ولقاءات وورشتي عمل للخبراء في لندن وواشنطن مع مجموعة من الدبلوماسيين والسياسيين والمحللين والمؤرخين والعاملين في منظمات المجتمع المدني من العراقيين وغير العراقيين. وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأطراف الفاعلة والعمليات والروايات الرئيسية التي تشكل مسلك العراق وخياراته في مجال السياسة الخارجية. ويتناول المحور الأول منها السياسة الخارجية العراقية في سياق تاريخي، ويليه استعراض للبنية التحتية التي تمتلكها الدولة العراقية في مجال السياسة الخارجية، كما ينص عليها الدستور وكما تراها مختلف الأطراف الفاعلة على مستوى الممارسة. أما المحور الثاني فيحلل الدور الدولي المتنامي لحكومة إقليم كردستان التي تعمل على تحقيق أهدافها في مجال السياسة الخارجية على كل المستويات عدا المستوى الاسمي فقط. ويفصّل المحور الثالث الحديث في الانقسامات الموجودة بين الفصائل السياسية المختلفة في العراق، في ما يتعلق بالسياسة الخارجية وقضايا التحالف الإقليمي. وفي المحور الرابع نجد تحليلاً لمحاولة العراق الخطيرة والفريدة للموازنة بين التحالفات الاستراتيجية مع كل من الولايات المتحدة وإيران. أما المحور الخامس فيقدم تقييماً لعلاقات العراق الإقليمية في سياق أصبح فيه الاستقطاب الإقليمي المتنامي بين المعسكر الموالي لإيران، والمعسكر الموالي للخليج سبباً في إحداث انقسام داخلي شديد في العراق بطوائفه وأعراقه المتعددة. ويقدم المحور السادس تحليلاً لجانب من مصالح العراق طويلة الأجل في بناء علاقات خارج المنطقة، خصوصاً مع القوى الآسيوية الصاعدة التي ستصبح باطراد هي الأسواق الرئيسية لصادرات العراق الأساسية وهي النفط.

وتُختتم الدراسة بإلقاء الضوء على كيفية التشابك بين العلاقات الخارجية والانقسامات الداخلية، ويناقش إمكانية وجود "طريق ثالث" لبلورة موقف إقليمي أكثر حيادية. كما تطرح بعض التوصيات بشأن السياسات التي يمكن أن تتبعها الحكومة العراقية والحكومات الدولية؛ بهدف التوصل أساساً إلى نهج أوضح وأقل انقساماً لتنتهجه العراق تجاه الصراع في سوريا، وهو الصراع الذي يهدد بالقضاء على الاستقرار السياسي الهش في العراق. ويبدو أن الانسحاب العسكري لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من العراق صاحبه انسحاب سياسي متزامن معه، خصوصاً في ضوء تغير الحكومات في كلتا الدولتين منذ الغزو عام 2003، واستمرار الفساد وانعدام الأمن في العراق؛ ما عرقل تطور الروابط الاقتصادية كبديل للروابط العسكرية، إلا أن إهمال العراق يعد مصدراً للخطر على مختلف المصالح الغربية في المنطقة أيضاً.

السياسة الخارجية العراقية في سياقها

كتب الكثيرون عن العلاقات الخارجية للعراق منذ عام 2003، لكن قدراً كبيراً من هذه التحليلات يركز على سياسات الدول الأخرى تجاه العراق، ويتعامل معه على أنه الطرف المستقبل للسياسات لا الفاعل الاستباقي. وهذا ما يتناقض تناقضاً كبيراً مع فترة ما قبل العقوبات (قبل عام 1990) عندما كان العراق يعد فاعلاً إقليمياً جريئاً لا يمكن التنبؤ بتحركاته، وله جيش قوي يهيمن على دولة يقوم الحكم فيها على الإكراه أكثر من القبول.

نشأت دولة العراق في بدايتها تحت حكم الانتداب البريطاني في عشرينيات القرن الماضي، واستقلت عام 1932 تحت حكم الملك فيصل. وفي فترة ما بعد الاستعمار في القرن العشرين، لعب الجيش العراقي دوراً حاسماً في تكوين الدولة، سواء بقمع الحركة الوطنية الآشورية في الشمال، أو بتوفير فرص العمل التي أتاحت للقبائل أن يكون لها شأن في أمور الدولة. وظل العراق في العهد الملكي مرتبطاً بالمملكة المتحدة ارتباطاً وثيقاً حتى عام 1930 عندما اتخذ هذا الارتباط صورة التحالف الصريح في صورة المعاهدة الإنجليزية-العراقية. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية تولى رئاسة الوزراء رشيد علي

الكيلاني الذي طرح فكرة الحد من إمكانية قيام المملكة المتحدة بنقل قواتها عبر الأراضي العراقية؛ فتحول الأمر إلى صراع على السلطة، فقام الكيلاني بانقلاب عسكري بعد أن دعاه الملك إلى الاستقالة، لكن القوات البريطانية دخلت العراق لإحباط الانقلاب مستشهدة بخرق المعاهدة واحتلت العراق حتى عام 1946. وبعد الانقلاب الفاشل أعلن العراق الحرب على ألمانيا ودول المحور اتفاقاً مع السياسة البريطانية، كما شارك العراق عام 1948 في الحرب بين العرب والإسرائيليين عندما أرسل بضعة آلاف من الجند للقتال إلى جانب القوات المصرية والسورية والأردنية.

وفي النهاية تمت إطاحة الملكية بسبب ما قيل إنه سلسلة من قرارات السياسة الخارجية التي اتخذت خلال العقد التالي من دون أن تحظى بالرضا الشعبي. ففي عام 1955 تم تكوين حلف بغداد لوضع ترتيبات دفاعية مشتركة بين العراق، وتركيا، وإيران، وباكستان، وبريطانيا، بهدف عزل مصر برئاسة جمال عبد الناصر، واحتواء النفوذ السوفيتي. فرد عبد الناصر بدعوة الجيش العراقي إلى إطاحة الملكية اتساقاً مع موقفه المناهض للنظام الملكي بصفة عامة. وفي أثناء ما يعرف بأزمة السويس عام 1956 تزايد السخط الشعبي على تحالف العراق مع المملكة المتحدة، وفي عام 1958 اتفق العراق والأسرة الهاشمية المالكة في الأردن - وكلاهما يحظى بدعم بريطانيا - على تكوين وحدة قصيرة الأمد، ولكن بعد فترة لا تزيد على ستة أشهر تمت إطاحة الملكية في العراق عن طريق انقلاب عسكري. وفي عام 1959 أعلنت الحكومة العسكرية خروج العراق من حلف بغداد اعتراضاً على تدخل الولايات المتحدة في أزمة لبنان عام 1958.

ومن المعروف أن النظام العسكري في العراق كان له سجل من العداء تجاه جيرانه؛ فقد ادعى العراق في عام 1961 أحقيته في أراضي الكويت عندما استقلت الأخيرة عن الإمبراطورية البريطانية، فأصبح رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في عزلة عن الوطن العربي نتيجة لذلك. ودخل العراق حرب عام 1967 ضد إسرائيل فقطع العلاقات مع الولايات المتحدة (واستمر قطع العلاقات حتى عام 1984)، وفي عام 1985 شارف على الدخول في صراع مع سوريا حول قضية المياه. وقد ارتقى صدام حسين إلى السلطة كنائب قوي للرئيس عام 1968، حتى أصبح رئيساً بصورة رسمية عام 1979، وكان قد

سعى إلى التقارب مع الاتحاد السوفيتي منذ السبعينيات لأسباب، من بينها المعارضة المشتركة لحكم شاه إيران المدعوم من الغرب من ناحية، ودور شركات النفط في الشرق الأوسط من ناحية أخرى.[2] وفي إطار التقارب مع الاتحاد السوفيتي سمح صدام للشيوعيين بالدخول في الحكومة العراقية لفترة وجيزة، ما يشير إلى قدرة الفصائل على دعم موقفها الداخلي من خلال التحالفات الخارجية. وكان بعض التقارب مع الغرب، وخاصة فرنسا، قد لاح عندما هاجم العراق إيران عام 1980 عقب تصاعد التوتر بشأن نزاع حدودي بين البلدين. لكن هذا النزاع الحدودي تقف وراءه توترات أيديولوجية، حيث كان النظام الإيراني الجديد يتعهد بتصدير ثورته الإسلامية، ويردد شعارات إسلامية شاملة عن النفوذ الدولي، الأمر الذي يتعارض مع الأيديولوجية العروبية التي يتبناها العراق. وفي الثمانينيات دعَّم العراق علاقته بالولايات المتحدة، لكن العلاقات تدهورت بشدة عندما قام العراق بغزو الكويت عام 1990، مردداً من جديد مزاعمه القديمة بأحقيته في أراضي الكويت، التي حاول أن يضفي عليها المشروعية، من خلال نشر فكر القومية العربية والاتصال بالمعارضة الكويتية. وانهارت آمال صدام حسين السابقة في أن يصير قائداً عالمياً لحركة عدم الانحياز مع انتهاء الحرب الباردة، ومع تفجر نتائج غير مقصودة لغزوه للكويت كتكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، الذي بات "أحادي القطب"[3] أكثر من ذي قبل – على الأقل حتى غزو العراق واحتلاله بزعامة الولايات المتحدة في عام 2003.

ومنذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي ظل العراق يعيش تحت وطأة أوسع نظام للعقوبات الدولية على الإطلاق. فتم عزله دولياً، باستثناء برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تديره الأمم المتحدة، والذي ضرب فيه الفساد أطنابه، فضلاً عن التهريب والمبادلات غير المشروعة. وفي عام 1998 بدأت السياسة الأمريكية تتجه نحو تغيير النظام، بدلاً من مجرد احتوائه، مع إصدار قانون تحرير العراق (الذي استشهدت به الإدارة الأمريكية في ما بعد تبريراً للحرب في عامي 2002 و2003).[4] كما استند التبرير القانوني الدولي الأساسي للحرب عام 2003 – وهو أن صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل (ما تبين أنه غير صحيح) – على الرواية القائلة إن العراق دولة عدوانية توسعية قد

تستخدم تلك الأسلحة ضد جيرانها. كذلك، كانت هناك مجموعة أخرى من الدوافع السياسية للحرب تعبر عن الرؤية القائلة إن العراق قوة محورية في المنطقة قد تؤثر في السياسات الداخلية للدول الأخرى وعلاقاتها بالمنطقة. لهذا كله فإن السياسة الخارجية العراقية تمثل دائماً باعثاً أساسياً للقلق لدى الأطراف الكبرى الفاعلة إقليمياً وعالمياً.

الهوية والسياسات الشخصية الفردية والجيوسياسة الدولية

معظم الكتابات المتاحة عن السياسة الخارجية العراقية تركز على فترة ما قبل عام 2003، وتدور حول أربعة محاور رئيسية هي: التحديات الداخلية المتعلقة بالهوية والأمة والدولة، والسياسات الشخصية الفردية، والقضايا الإقليمية والجيوسياسية، وسياسات القوى العالمية. وطوال عقود التكوين الأولى في ظل الإدارة الاستعمارية، وسنوات الديكتاتورية في ظل حكم صدام حسين، والتجارب العاصفة تحت الاحتلال مؤخراً، كانت قرارات السياسة الخارجية العراقية تأتي مزيجاً من هذه المقومات المتضاربة.

وكما ذكر العديد من المشاركين في الورشات البحثية التي عقدت في إطار هذا المشروع، فإن النزاعات الداخلية العميقة حول السياسة الخارجية العراقية في ما بعد عام 2003 تعطي الانطباع بأن "العراق ليس له سياسة خارجية"، أو أنه يتبع سياسات خارجية متعددة وأحياناً متضاربة، أو أن له علاقات خارجية من دون أن تكون لديه سياسة واضحة. وبينما تشرع هذه الدراسة في مناقشة رؤى الأطراف والفصائل المختلفة بشأن السياسة الخارجية العراقية، فإن تصويرها للمحددات والآليات الخاضعة للنزاع والتجاذب الفصائلي والشخصي لا يقصد بها القول إن هذا الوضع مقصور على العراق وحده. فعلى مدى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية على وجه التحديد ابتعدت تحليلات السياسة الخارجية عن النهج التقليدي (الواقعي) الذي يتعامل مع الدولة على أنها كيان واحد عقلاني ذو مصالح ثابتة (مثلما بدأت بعض المجالات الأخرى في العلوم الاجتماعية، وخاصة الاقتصاد، في طرح علامات الاستفهام حول المناهج التقليدية القائمة على فكرة "الاختيار العقلاني"). وأصبح مناط التركيز الآن هو صناعة القرار الذي يتخذه الإنسان في سياق من المعلومات الناقصة، والمنافسة بين المؤسسات أو الفصائل، والرؤى المشوهة،

وغيرها من العوامل التي تفضي إلى عدم اليقين وإلى النزاع، لا على السلطة فحسب ولكن حول المصالح والهويات أيضاً. ولذلك يمكن القول إن فكرة وجود سياسة خارجية مؤسسية وموضوعية تماماً وبعيدة نهائياً عن النزاع في أي دولة ليست إلا أسطورة من الأساطير.

إلا أن الدمار الذي لحق بمؤسسات الدولة خلال الأعوام الأخيرة في العراق جراء الحرب والعقوبات، أدى إلى تفاقم شديد في الانقسامات الحادثة في عملية صناعة السياسة الخارجية. وفي هذا السياق نرى أن هناك حوافز كبيرة جداً تدفع الجهات الخارجية الفاعلة، إلى العمل على التأثير في السياسة الخارجية العراقية عبر حلفائها، أو وكلائها المحليين.

ومن الملاحظ أن الكتابات التي تتناول هذا الموضوع، والمقابلات التي أجريت في سياق البحث لإعداد هذه الدراسة، تتسم بارتباط لا انفصام له بين مناقشة السياسة الخارجية وتحليل الآليات السياسية الداخلية؛ حيث تتعرض مصالح الدولة وهويتها للتنازع في كلا المضمارين من جانب شخصيات عديدة تتنافس من أجل الانفراد بالنفوذ.[5] وثمة دليل اليوم على أن هذا الصراع قائم بين مكتب رئيس الوزراء - والخطوات الظاهرية التي اتخذت بغرض تركيز المزيد من السيطرة في يد رئيس الوزراء نوري المالكي - وبين وزارة الخارجية التي تنادي بإضفاء المزيد من الطابع المؤسسي على عملية صنع السياسات عبر مكاتبها وإداراتها. وباستثناء التنافس السياسي المحض، نجد أن المحللين والأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات في إطار هذا البحث يعودون مراراً إلى موضوعات الهوية الوطنية و"مشروع الدولة الوطنية"،[6] أو محاولة تغيير المجتمع متعدد الأعراق والطوائف إلى مجتمع وطني. ويلاحظ أن دور العوامل الإقليمية في هذا الصدد موضع خلاف شديد، مثلما نجد بشأن مدى ارتباط الهوية الداخلية الدينية والثقافية لشيعة العراق بإيران.

وتمثل سياسات الشخصية الفردية موضوعاً آخر من الموضوعات الأساسية في الكتابات المتعلقة بالعراق. إذ يميل الكثيرون إلى تصوير النهج العدواني الذي انتهجه العراق تجاه جيرانه، على أنه نتاج جزئي لشخصية صدام حسين وأهميتها في دولة تتركز فيها

السلطة لأقصى حد في يد حاكم واحد، هو في واقع الحال صاحب القرار المحوري على مدى خمسة وثلاثين عاماً، وفي أيدي "أهل الثقة" من حوله. وفي الوقت نفسه، من المهم ألا ننسى أن حرب صدام مع إيران حظيت بدعم الغرب ودول الخليج، ولم ينظر إليها على أنها سلوك شاذ من جانب طاغية مستبد، على الرغم من أن هذه الصورة قد تكون أقرب إلى الذاكرة الغربية. وعلى الرغم من أن هوية الدولة لم تعد تتمحور حول حكم الفرد، فلا تزال سياسات الشخصية الفردية موضوعاً له أصداؤه حتى اليوم، خاصة في إطار علاقات المالكي المتوترة برئيس حكومة إقليم كردستان مسعود برزاني، والعاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود. ولكن قد نجد أيضاً أن البعض يميل إلى المبالغة في تقدير دور فرد معين في دولة لم تعد شديدة المركزية كما كانت من قبل.

وفي مقابل ذلك نجد أن القضايا الجيوسياسية وقضايا الموارد لا تزال عاملاً من العوامل التي تكفل قدراً من الاستمرارية في العلاقات الإقليمية للعراق. حيث تتضمن المقومات الجيوسياسية التي ظلت موجودة بعد غزو العراق واحتلاله عام 2003 قضايا ونزاعات تتعلق بالموارد الطبيعية على نطاق واسع، مثل النفط وموارد المياه العذبة، بينما توجد مبادرات جديدة للاستثمارات والتجارة الإقليمية، مع انفتاح العراق الاقتصادي الليبرالي الجديد.[7] هذه القضايا الإقليمية الواسعة تؤثر في طبيعة العلاقات الثنائية بين العراق وجيرانه الستة: تركيا، وإيران، والكويت، والسعودية، والأردن، وسوريا. وكان العراق في العقد الماضي قد خرج بنتائج مختلطة من محاولة إقامة علاقات ودية مع هذه الدول، وسنناقش في ما يلي علاقات العراق الثنائية بجيرانه، وخاصة مدى انسجامه مع الأجواء الإقليمية التي ما زالت في طور التكوين بعد مرور عامين على بدء الانتفاضات العربية.

وجدير بالذكر أن الأجواء الإقليمية تصبّ بدورها في السياسات الداخلية، إلى حد أن العراق صار يوصف بأنه "دولة مختَرَقة" تسعى الدول المجاورة إلى التأثير في سياساتها الداخلية عن طريق دعم جماعات وجِهات معيَّنة.[8] ويؤدي التشابك بين السياسات الداخلية والإقليمية إلى ما يسمى نهج "التوازن الشامل" في السياسة الخارجية، حيث

تعمل الأطراف الفاعلة المختلفة داخل الدولة على تعزيز مصالحها الداخلية مستعينة بالخارج، بينما تستغل العلاقات الخارجية لدعم مشروعيتها في الداخل.[9]

وأخيراً تلعب سياسات القوى العالمية دوراً ضخماً في تطور السياسة الخارجية العراقية، حيث كان غزو العراق واحتلاله يمثل القضية المحورية عند الحديث عن وضع العراق في المجتمع الدولي على مدى العقد الماضي. ومنذ انسحاب آخر القوات الأمريكية في ديسمبر 2011، بدأت الحكومة العراقية تعمل بتؤدة على مد أيديها إلى القوى الأخرى مثل روسيا والصين، في محاولة لفتح مسار أقل اعتماداً على الولايات المتحدة. ومن الملاحظ أن الكثير من الكتابات المتاحة لنا اليوم عن العلاقات العراقية-الأمريكية هي من تأليف محللين وأكاديميين أمريكيين، وهي كتابات تركز على أعمال وقرارات صناع السياسة والسياسيين والعسكريين الأمريكيين ممن عملوا في العراق خلال العقد الماضي.[10] لكننا لمسنا بالتزامن مع بحوثنا الميدانية في العراق إحساساً جديداً بأن النفوذ الأمريكي في العراق بدأ يتراجع ببطء في العقد التالي للغزو.[11]

الجهات الفاعلة والمؤسسات والهياكل

من الضروري أن ننظر إلى مؤسسات السياسة الخارجية في العراق وإجراءاتها في سياق التحديات الشديدة التي تواجهها مؤسسات الدولة كافة، بعد الأضرار التي خلفتها أعوام من العقوبات والنهب والاحتلال والتطهير. ولا تزال السيطرة على الحدود والمجال الجوي قضية إشكالية أيضاً، فذات يوم في عام 2011 عندما كانت القوات الأمريكية لا تزال موجودة في العراق شنت إيران وتركيا هجمات عسكرية على شمال العراق، تحت زعم مطاردة جماعات كردية مسلحة تتعاون مع الحركات الانفصالية في أراضي كل منهما. أي أن جيران العراق في نهاية المطاف لا ينظرون إليه على أنه دولة مكتملة السيادة.

بدأ ذلك الأمر بالاحتلال في عام 2003. فيقول علي علاوي وزير المالية الأسبق إنه خلال فترة الاحتلال المباشر "كانت سلطة الائتلاف المؤقتة وواشنطن هما اللتان ترسمان السياسة الخارجية العراقية في الشؤون المهمة كافة.. ففي كثير من البلدان كانت السفارات

الأمريكية تقوم بمهمة ثانية إلى جانب مهمتها الأصلية، حيث أنشئت بها بعثة دبلوماسية عراقية بصفة غير رسمية".[12] ويشير علاوي أيضاً إلى أن هذا التصور ظل قائماً؛ فحتى بعد تشكيل الحكومة الانتقالية "التي يفترض أنها ذات سيادة" لم يكن الوزراء العراقيون يعاملون بالضرورة على أنهم ممثلون سياديون من جانب محدثيهم من الأجانب. ولا تزال هذه الرؤية عاملاً مؤثراً حتى اليوم، ولكن لأسباب مختلفة. فالمسؤولون في الحكومات الأخرى، خاصة من العالم العربي، يزعمون دوماً أن إيران تتدخل في العراق إلى حد يمنعه من أن يكون ذا سيادة كاملة. وفي الوقت ذاته يقول المراقبون الأمريكيون إن الحكومة العراقية ما زالت تعتمد على المسؤولين الأمريكيين، خاصة طاقم مجلس الأمن الوطني، للتعبير عن مصالحها في الولايات المتحدة، إلى جانب دبلوماسييها (وأحياناً أكثر منهم).

وبعد سنوات من ضعف الدولة يسعى رئيس الوزراء إلى تعزيز سلطاته، بما في ذلك تمركز السلطة حول السياسة الخارجية. حيث يميل هو ومؤيدوه الآن إلى تفسير التحديات التي تخلقها تظاهرات المعارضة الداخلية والجماعات المسلحة في مواجهة سلطاتهم من منظور علاقات العراق الخارجية، فيرون الغرماء الإقليميين - وبخاصة السعودية وقطر - على أنهم القوى المحركة لهذه التحديات في آخر الأمر. أي أن فكرة كون دول الخليج تحاول تقويض أركان الحكومة العراقية بالداخل تعد عاملاً قوياً من عوامل تشكيل علاقات العراق الخارجية مع هذه البلدان.

النصوص الدستورية المتعلقة بالسياسة الخارجية

على الرغم من أن الدستور العراقي ينص على سلطات رئيس الوزراء والحكومة والوزارات، إلى جانب دور البرلمان، فإن هذه المؤسسات المختلفة تتنافس وتتفاوض على حصتها النسبية في السلطة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية وغيرها من مجالات السياسة. ومن المعروف أن التنافس موجود بين الصفوة داخل الدولة في أروقة الحكومات، خصوصاً في النظم البرلمانية. وهذه المنافسة لها أهميتها في العراق بصفة خاصة لأن نظام الحكم في "العراق الجديد" ما زال وليداً. فنوري المالكي هو أول رئيس وزراء منتخب يقضي فترة رئاسة كاملة منذ سقوط صدام حسين، ولم تتشكل حتى الآن معايير الحكم،

ولا يوجد اتفاق في الرأي حول تفسير الدستور، أو الفصل بين السلطات سواء قضائياً أو سياسياً.

وقد تمت صياغة الدستور العراقي الجديد والموافقة عليه في استفتاء شعبي عام 2005، وبدأ سريانه في عام 2006. وعلى الرغم من أن عملية الصياغة لم تكن مستوفية للشروط اللازمة بدرجة كافية - تم تمرير الدستور في عجالة عبر اللجان المختصة في نحو شهرين، وتعرض للمساومة السياسية من جانب النخب السياسية تحت رقابة السفارة الأمريكية خلف الأبواب المغلقة، وتم التصويت عليه على الرغم من المقاطعة وعدم الموافقة من جانب قطاع كبير من الشعب العراقي - فإن الدستور يوضح بصورة عامة كيفية هيكلة الدولة وإدارتها. وثمة جانب صريح في اختصاصات الحكومة الاتحادية يجعل لها سلطة حصرية على السياسة الخارجية، بما في ذلك رسم السياسات، والتمثيل الدبلوماسي، وإبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية.[13] ونستطيع أن نرى هنا كيف كانت طبيعة الدولة العراقية والدستور موضوعين متنازعاً عليهما؛ حيث إن حكومة إقليم كردستان لها تمثيل دبلوماسي في الخارج حتى في المملكة المتحدة (سنناقش هذه النقطة بمزيد من التفصيل في المحور الثالث من الدراسة).[14]

كما أن تكوين الحكومة الاتحادية يساعد على تحديد كيفية ممارسة هذا الاختصاص؛ فمجلس الوزراء أو الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء يضع سياسات الحكومة الاتحادية وينفذها. أما الرئيس، أي رئيس الدولة، فمنصبه شرفي إلى حد كبير، وينتخبه البرلمان (مجلس النواب) "كرمز لوحدة الدولة وممثل لسيادتها".[15] وللبرلمان - على الأقل من الناحية النظرية - حق الإشراف على رئيس الوزراء والحكومة، وله سلطة استجواب أي وزير إذا طلب ذلك 25 عضواً من أعضائه. وتغطي أعمال اللجنة البرلمانية للعلاقات الخارجية مراجعة السياسات الحكومية والموافقة على التعيينات بما فيها تعيين السفراء. إلا أن فعالية هذه السلطات الرقابية تقابلها تحديات على مستوى الممارسة؛ فعلى سبيل المثال يُقال إن أعضاء البرلمان قاموا في يناير 2013 بجمع التوقيعات الخمس والعشرين المطلوبة لاستجواب رئيس الوزراء بشأن مزاعم بانتهاك بخرق الدستور، لكن الاستجواب لم ينعقد حتى الآن.[16]

وبالنسبة إلى جهاز الدولة الرسمي نحتاج إلى تحليل الإجراءات المتبعة في أربع مؤسسات رئيسية وطريقة التفاعل بينها، وهي: وزارة الخارجية، ومكتب رئيس الوزراء، ووزارة الدولة للأمن الوطني، والبرلمان ولجنته المختصة بالعلاقات الخارجية. وجدير بالذكر أن وزارة الأمن الوطني بدأت تضطلع بدور مهم باطراد منذ عام 2011 عندما وصل رئيس الوزراء إلى طريق مسدود في الحوار مع المعارضة بشأن تعيين عدد من الوزراء المهمين، فتولى رئيس الوزراء دور نائب وزير الدولة للأمن القومي، وعين مستشاراً جديداً للأمن القومي تحت رئاسته مباشرة. وإلى جانب تسييس حقيبة الأمن، لا تزال قضايا الأمن الوطني مثل الخوف من انتقال عدوى الصراع من سوريا تمثل تحديات جسيمة في مواجهة العراق.

وزارة الخارجية

يرأس وزارة الخارجية العراقية هوشيار زيباري منذ عام 2003، وبذلك يكون صاحب أطول مدة يقضيها مسؤول في منصب وزاري في "العراق الجديد". وتقول الوزارة إن لها ثلاث أولويات في مجال السياسة الخارجية تعتبرها نماذج للنجاح:

الأولى: طبقاً لهوشيار زيباري، هي إنهاء الاحتلال الأمريكي:

> القضية الأساسية بالنسبة إلينا بعد عام 2003 كانت استعادة سيادتنا، كي نصبح دولة عادية، ونصل إلى اتفاق ودي مع الأمريكيين على سحب القوات. وأعتقد أن مصالحنا التقت للوصول إلى ذلك الهدف، وأن ذلك كان إنجازاً كبيراً.[17]

ويلقي زيباري الضوء على اتفاقية وضع القوات التي تم التوصل إليها مع الحكومة الأمريكية في 2008، والتي تضمنت التفاوض على موعد نهائي محدد لإنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق. وتم التنفيذ بناء على ذلك، بحيث انسحبت آخر القوات الأمريكية من العراق في ديسمبر 2011.

الثانية: كان من المهم بالقدر نفسه استعادة العلاقات الطيبة مع المجتمع الدولي؛ "فالعراق كان في حرب مع العالم، فلم يكن قد غزا اثنتين من الدول المجاورة فحسب،

وإنما كان يتحدى المجتمع الدولي بأسره".[18] وتطلب تغيير هذا الوضع تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع دول كثيرة على المستوى الثنائي. ولا تزال هذه العملية جارية حتى الآن، حيث بلغ عدد الدول التي لها بعثات دبلوماسية في العراق الآن أقل من المئة بقليل.[19]

الثالثة: هي إخراج العراق من تحت طائلة الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ فمن المزمع أن يراجع مجلس الأمن موقف العراق من هذا المنظور مرة أخرى في صيف 2013،* وتطبيع السيادة العراقية بشكل فعال. والمعروف أن الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة[20] يعطي مجلس الأمن صلاحيات واسعة جداً لاتخاذ إجراءات اقتصادية وعسكرية وغيرها؛ للتعامل مع أي خطر يهدد السلم والأمن الدوليين. وهذا هو الفصل الذي أجيزت بمقتضاه عقوبات الأمم المتحدة على العراق. وعلى الرغم من أن إخراج العراق من تحت طائلة الباب السابع أمر تتفق عليه آراء كل الأطراف الفاعلة في السياسة الخارجية العراقية بوضوح، فهناك بعض الخلاف على كيفية وفاء العراق بالتزاماته من أجل تحقيق هذا الهدف. فمن المطلوب من العراق مثلاً حل القضايا المعلقة منذ حرب الخليج مع الكويت، مثل النزاعات الحدودية والدعاوى المتعلقة بالممتلكات، ووضع السجناء والمفقودين. وطبقاً لبعض المسؤولين في وزارة الخارجية، فهناك صعوبات في التوصل إلى اتفاق سياسي داخلي في الرأي حول حل النزاعات مع الكويت وغيرها من الجيران أكثر من مد الأيدي للأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي كالدول الأوروبية.

وقد قال نائب وزير الخارجية لبيد عباوي في يونيو 2013:

> عانينا مشكلات كثيرة في التوصل إلى إجماع [داخل العراق] حول كيفية التعامل مع الكويت. وفي بعض الأحيان كنا نشعر في وزارة الخارجية بأننا على خلاف مع الجميع، وكنا نخرج على الإعلام كثيراً لنبين موقفنا.[21]

وتعتبر وزارة الخارجية أن مسألة الجهات المنافسة غير التابعة للدولة عقبة أمام عملها، خصوصاً في ما يتعلق بكيفية تعامل العراق مع جيرانه. وطبقاً لعباوي، فإن

* جدير بالذكر أن مجلس الأمن الدولي صوّت بالإجماع على إخراج العراق من تحت طائلة "الباب السابع" بقرار يحمل رقم 2108، وصدر بتاريخ 27 يونيو 2013. (المحرر).

«الجميع يحبون أن يتحدثوا في الشؤون الخارجية، وأن يكونوا خبراء فيها. وعندما يحدث أي شيء تجد تصريحات متضاربة من كل نوع».[22] ويقول إن الوزارة في محاولة منها للتصدي لذلك «حاولت إعطاء ثقل أكبر لإداراتها المختلفة، ومنحتها هامشاً لاتخاذ قراراتها في حدود مسؤولياتها»، مثلاً بمطالبة الوزارات الأخرى بالاتصال بوزارة الخارجية للحصول على التصريحات اللازمة بتبادل المراسلات بين مختلف أجهزة الدولة.

وقد تعرضت هذه المحاولات لإسباغ الطابع المؤسسي على وزارة الخارجية، إلى تحد في عملية التعيينات، عندما ظهر توجه نحو سياسة المحاصصة، فكما قال عباوي:

> إذا أردنا تعيين شخص ما، فعلينا أن نأخذ في الاعتبار وجود الكثيرين من الشيعة هنا، والسنة هناك.. فقلنا لكل السفراء إنكم فور تعيينكم في الوزارة يصبح ولاؤكم للوزارة وتوجيهاتها، بصرف النظر عن معتقداتكم، أو انتماءاتكم السياسية. وليس مسموحاً لكم الاتصال بمكتب رئيس الوزراء، أو قادتكم لتسألوهم كيف تتصرفون.[23]

ولا تنطبق قضية المحاصصة - وهي وسيلة للتعيين والحكم بارزة على الساحة ومقبولة على نطاق واسع في النظام الطائفي الديني في لبنان - على تعيينات وزارة الخارجية فحسب، لكنها تؤثر الآن تقريباً في كل قرارات الحكم المهمة في العراق، من تعيين المجلس الرئاسي إلى الحكم عبر الوزارات. ولذلك تضطر وزارة الخارجية أحياناً، مثلها مثل مؤسسات الدولة الأخرى، إلى التصدي للمزاعم القائلة إنها تضع مصالح العراق في المرتبة الثانية بعد مصالح جماعة طائفية عرقية معينة.

وقد أدت هذه المنافسة في ما بين أجهزة الدولة، بكبار المحللين المعنيين بالعراق في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى القول إن وزارة الخارجية كمؤسسة هي في آخر الأمر ليست أهم طرف فاعل في رسم السياسة الخارجية.[24] ويقول بعض المراقبين الأمريكيين إن كبار المسؤولين الأمريكيين يميلون إلى السفر مباشرة إلى بغداد للتواصل حول القضايا المهمة، بينما يقوم رئيس الوزراء على نحو روتيني بإيفاد مبعوثين شخصيين إلى واشنطن لأسباب مشابهة. ولما كانت وزارة الخارجية مضطرة إلى التعامل مع الانقسامات الداخلية في الدولة العراقية، وعلى رأسها انقسامات ذات طبيعة طائفية

عرقية، يمكن أن ينظر إلى الوزارة في بعض الأحيان على أنها مـدير للشـؤون الخارجيـة أكثـر منها صانع لها. هذا التوجه ليس سلبياً في حـد ذاتـه، عـلى أسـاس أن العديـد مـن الأجهـزة المنتخبة والمعينة من المفترض أن تدلي بدلوها في السياسة الخارجية، لكن التنـافس في مـا بـين أجهزة الدولة يمكن أن يصل في بعض الأحيان إلى مستويات مدمرة ومربكة. وجدير بالذكر أن تلك المنافسة الداخلية بين أجهزة الدولة تظهر على أشدها مع مكتب رئيس الوزراء.

مكتب رئيس الوزراء

نوري المالكي هو رئيس وزراء العراق منذ عام 2006، وقد بدأ فترتـه الثانيـة في هـذا المنصب في 2010 بعد الاتفاق على مساومة سياسية بعد مرور ثمانية أشهر على الانتخابـات الوطنية التي عقدت في مارس 2010 ولم تأت بنتيجة حاسمة. وقد أصبح دوره في السياسة الخارجية، كما في مجالات أخرى أيضاً، مثاراً للخلاف المتزايد حيث يتهمه نقاده بـ"مراكمة السلطة" و"الإدارة بمنظور متناهٍ في الضيق من مكتب رئيس الوزراء" لكل عمليات رسم السياسات المحلية والخارجية.[25] وقد أثار تمركز السلطة في عهد المالكي مقارنات لاذعة مع حقبة صدام حسين.[26]

وعلى الرغم من هذا التركيز على سياسات الشخصية الفردية التي قـد تكـون حتميـة لكون المالكي أول رئيس وزراء يقضـي فترة كاملة في المنصـب بعـد صـدام حسـين، فـإن الجدل حول سلطات رئيس الوزراء يعتبر في جانب منه جدلاً دستورياً. فعلى الرغم من أن الدستور يحدد سلطة الحكومة الاتحادية في مجـالات معينـة مثـل العلاقـات الخارجيـة، فـما زالت طريقة تنفيذ هذه السلطة ومعايير الممارسة التنفيذية موضعاً للتفاوض، كما يتبـدى في الجدل حول معنى الدستور. فالتفسير الدستوري في نهاية المطاف من اختصاص المحكمـة الاتحادية العليا، ولكن كما هي الحال في مؤسسات أخرى فإن هذا بـدوره عرضـة للتنـاحر السياسـي. ويتهم النقاد رئيس الوزراء بتسييس المحكمة عن طريق تطبيق آليات اجتثـاث البعث لإبعاد القضاة الذين يصدرون أحكاماً غير مقبولة سياسياً.

أما مستشارو المالكي ومؤيدوه من نـاحيتهم فيصـفون منهجـه في صـنع السياسـات الخارجية بأنه توفيق بين رؤيتين لهما طبيعتان متشابهتان، السياسة الخارجيـة للدولـة – كـما

ينص عليها الدستور العراقي - وأهداف السياسة الخارجية لحزب الدعوة الإسلامية الذي يتزعمه المالكي.

وطبقاً لطارق نجم، المستشار السياسي لرئيس الوزراء، فإن عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى مبدأ أساسي من مبادئ السياسة الخارجية العراقية:

> إن سياسة الدولة، المقننة بالدستور، هي أننا نريد الحفاظ على علاقات طيبة مع كل البلاد، وحماية سيادتنا، وإقامة علاقات طيبة على أساس مصلحة بلدنا. وفي النهاية فإننا لا نتدخل في القضايا الداخلية للبلدان الأخرى، ولا نريد أن تتدخل أي دولة في قضايانا الداخلية.[27]

كما عبّر ثامر غضبان رئيس هيئة المستشارين لرئيس الوزراء عن مبدأ عدم الانحياز في السياسات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يتناقض بشدة مع موقف المعارضة العراقية وبعض الدول المجاورة، في رسم صورة لرئيس الوزراء على أنه يجر العراق إلى قلب المعسكر الإيراني مباشرة. ويرى غضبان أن موقف العراق يقوم على تجربة الحرب والصراع التي عرقلت مسيرة العراق لأكثر من ثلاثة عقود:

> لن ننحاز لأحد. هذا هو موقف المالكي على وجه التحديد. إنه لا يريد الانحياز لطرف ما، ولا يريد أن يشارك في تكتل أو مجموعة أو محور. وهذا مبني على تجارب الماضي المريرة. لقد انحاز صدام فكانت النتائج مدمرة.[28]

وأضاف غضبان أن رئيس الوزراء يسعى إلى تطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي - في مواجهة ادعاءات منتقديه الذين يقولون إن قراراته في مجال السياسة الخارجية شديدة المركزية والشخصية، وكثيراً ما تفتقر إلى الشفافية - وإلى إضفاء المزيد من الطابع المؤسسي على رسم السياسة الخارجية:

> لقد تطورت سياستنا الخارجية، وهناك تقدم إيجابي بالمقارنة بما سبق. لقد كان العراق مغلقاً ويعاني الكثير من المشكلات مع القوى الغربية، والآن أصبح أكثر انفتاحاً. فالسفارات إما أنها لم تكن موجودة، وإما أنها لم يكن فيها سفير أما الآن فهي تعمل بكامل طاقتها. ونحاول اليوم أن نقيم علاقات طبيعية.[29]

وأضاف غضبان أن العراق أيضاً بذل جهوداً لفتح سفارات في دول لم يكن بينه وبينها تبادل للسفراء، خاصة في العالم العربي، وفي البلاد ذات التبادل التجاري المحدود مع العراق.[30]

إن الانقسامات الداخلية في الدولة العراقية تقف حجر عثرة أمام رسم السياسة الخارجية العراقية على أرض صلبة. ويقول غضبان إن «هناك مبادئ للسياسات، لكن تصورها باعتبارها طيفاً.. العراق دولة شديدة التنوع، وهناك العديد من الكتل داخل هذا الطيف، وكذلك الانتماءات». ويقول أيضاً إن غير المؤهلين للحديث في شؤون السياسة الخارجية يتحدثون فيها جرياً وراء أطماعهم ومصالحهم الشخصية الضيقة.[31]

ويقول مؤيدو رئيس الوزراء إن موقفه وموقف حزبه من السياسة الخارجية يقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لجيران العراق، وعلى العلاقات الطبيعية والسلمية مع كل دول المنطقة، وعلى ازدهار العلاقات التجارية والثقافية مع المجتمع الدولي.[32] إلا أن نقاد المالكي يقولون إن الممارسات لا تتطابق مع المقولات.[33] ويرون أن رئيس الوزراء يتخذ موقفاً حزبياً وسياسياً تجاه مجموعة من قضايا الشؤون الخارجية، موقفاً يعتبرونه أقل وطنية وأكثر انحيازاً إلى السياسات الحزبية والتمييز العرقي الطائفي. ويشيرون في ذلك إلى الدور المهم للمبعوثين الأفراد في بناء العلاقات بين العراق وجيرانه، بحيث يعتمد تفسير التوجهات في السياسة الخارجية دائماً على ملاحظة زيارات الأفراد ذوي النفوذ – مثل قاسم سليماني الذي ينتمي للحرس الثوري الإيراني – والتكهن بشأن المباحثات التي تجري وراء الأبواب المغلقة.

كما أن طبيعة الانقسامات الداخلية في العراق تلعب دوراً مهماً في الجدل حول السلطة التنفيذية. كما يؤثر موضوع المحاصصة في الكيفية التي تنظر بها السلطة التنفيذية إلى سلطاتها ودورها في علاقتها بالمكونات الأخرى من جهاز الدولة. ويؤثر ذلك في جوانب عدة منها آليات العلاقة بين مكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية.

ويتركز الجدل باطراد حول موقف رئيس الوزراء من السياسة الخارجية على العنصر الأمني، نظراً إلى تدهور الأوضاع الأمنية في العراق. ففي النصف الأول من عام 2013،

شـهدت بغـداد تواصـل العمليـات التفجيريـة والحركـات الاحتجاجيـة المتهمـة بـإيواء ميليشيات (مثل تنظيم النقشبندي) واندماج القاعدة في العراق مؤقتاً مع الميليشيا السـورية المعروفة بجبهة النصـرة. وازدادت أهمية تسييس القضايا الأمنية في العـراق في عـام 2011 عندما أدت النزاعات بين الفصائل إلى قيام رئيس الوزراء بتعيـين نفسـه وزيـر دولـة نائبـاً للأمن الوطني، وتعيين فالح الفياض مستشاراً للأمن الوطني.

ومن خلال الإشـراف على هذه الحقيبة تمكن رئيس الوزراء من إيفاد مستشار الأمـن الوطني كمبعوث له في رحلات خارجية رئيسية. وفي ديسمبر 2011 أي بعد تسـعة أشـهر من بدء الانتفاضة السورية، التقى الفياض نيابة عن المـالكي بـالرئيس بشـار الأسـد، مـع اشتداد قلق العراق من احتمال انتقال العنف إليه من سـوريا. وفي مطلـع عـام 2013 كـان الفياض في واشنطن لبحث القضايا الأمنية العراقية والعلاقـات الأمريكيـة-العراقيـة مـع نظرائه في البيت الأبيض.

كما اعترف الفياض بالتحديات المتصاعدة داخل جهاز الدولـة، وآليـة التعامـل بـين مكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية:

> لم يكن لدى العراق سياسة خارجية. فالنزاع السياســي والاجتماعـي، والهويـة الوطنيـة الضعيفة، وعدم الوحدة، كلها أمور ما زالت تؤثر في ممـثلي العـراق بالخـارج.. ومـا زال علينا أن نضع رؤية سياسية تعكس هوية العراق الجديد.. عامل آخر هو انشـغال الإدارة بالقضايا الداخلية والأمن الداخلي الذي يعد في حد ذاته خللاً هيكلياً خطيراً.[34]

وحيث إن الفياض حليف رئيســي لرئيس الوزراء، فإن هذا التصـريح يمكن قراءتـه بطريقتين: الأولى، باعتباره نقداً لوزارة الخارجية، وترديـداً للرؤيـة السـائدة بـين مؤيـدي رئيس الوزراء الذين يرون أن الوزارة تلعب دوراً ضئيلاً نسبياً في قضايا السياسة الخارجية الرئيسية. والثاني، باعتباره تصـريحاً بأن إضفاء الطابع المؤسســي على السياسة الخارجية هو على الأرجح هدف بعيد المنال - إن لم يكن مستحيلاً - وأنه فكرة مثيرة للجدل الدائم تؤثر في خوض الأطراف الداخلية المعارك السياسية. أما كيف ستتطور قضـايا الأمـن الـوطني وعملية تسييسها في العراق فهذا مؤشـر رئيســي آخر يمكن تحليله عند التركيز عـلى رسـم السياسة الخارجية.

استراتيجية الأمن الوطني

تضم استراتيجية الأمن الوطني التي يضعها حالياً مستشار الأمن الوطني وفريقه قائمة شاملة ببواعث القلق الأمنية المحلية والدولية، مثل الأمن الغذائي والمائي وأمن الحدود البرية والبحرية، وأمن الموارد النفطية.[35] ونظراً إلى ما تسعى وزارة الخارجية إلى تحقيقه من أهداف لتطبيع العلاقات، وتعزيز الأمن الداخلي وأمن الأراضي العراقية، فإنها تواجه دائماً تحديات التفسيرات الدستورية والانقسامات العرقية الطائفية، الأمر الذي أوضحه نائب مستشار الأمن القومي صفاء حسين عندما قال إن الدستور واستراتيجية الأمن الوطني ينصان على المبادئ الأساسية التي تحظى باتفاق واسع لكن الانقسامات تكمن في التفاصيل:

> ثمة اتفاق بين الأطراف السياسية المختلفة على بناء علاقات طيبة مع الجميع وبناء جيش للدفاع عن البلاد وعدم تخويف الآخرين.. ولكن بمزيد من التفاصيل، مثلاً في ما يتعلق بإيران وسوريا وتركيا والولايات المتحدة هناك انقسام؛ فالبعض يقول ليس لدينا سياسة خارجية، مجرد نشاط دبلوماسي أو علاقات دبلوماسية.. هناك شيء من السياسة، وفي إطارها توجد بعض التناقضات. فهي ليست متسقة تمام الاتساق.[36]

هذه الخلافات تذكيها جهات داخلية تسعى إلى الحصول على مساعدات إقليمية، وتستغلها الأطراف الإقليمية للتدخل في السياسات الداخلية العراقية:

> لدينا نزاعات داخل العراق، وبعض هذه النزاعات به ثغرات تمكن الدول الأجنبية من التدخل بدرجة أو بأخرى. وأحزابنا السياسية تسعى إلى الحصول على المساعدة الخارجية. التدخل الخارجي يزيد من صعوبة المصالحة داخل العراق على كلا الجانبين.[37]

وللتخفيف من صورة التحيز العرقي الطائفي يؤكد فريق الأمن الوطني أن العراق ينطلق من موقف الأمن الدفاعي لا من الموقف السياسي الهجومي. ففي ما يتعلق بسوريا مثلاً:

> لا نحاول التدخل من أجل مصالحنا. وإنما نتخذ موقفاً دفاعياً عن طريق تعزيز الحدود لتحقيق السيطرة الأمنية الطارئة داخل الصحراء العراقية مع سوريا. كما نحاول أن نوضح السياسة العراقية القائمة على عدم المساعدة العسكرية لأي جانب من جانبي الصراع هناك، وإن لم نحرز إلا نجاحاً محدوداً في هذا الصدد.[38]

كما أن جانباً من ذلك الموقف ينطوي على التصدي للفكرة القائلة إن العراق وسوريا تأتمران بأمر إيران:

> لدى إيران استراتيجية تختلف عن استراتيجية العراق في المنطقة. ولسنا على الخط الاستراتيجي نفسه مع إيران بشأن سوريا. إيران تحاول مساعدة الحكومة السورية على البقاء، أو على تغيير محكوم في النظام؛ فسوريا بالنسبة إلى إيران ساحة من ساحات النفوذ، أما بالنسبة إلينا فهي مسألة دفاع.. وبالطبع فإن إيران تحاول أن تجعلنا متوافقين مع سياستها، مثلما تفعل الدول الأخرى أيضاً. ونحن نحاول أن نعمل على هذا المسار الضيق والصعب.[39]

ومن الطبيعي أن تشعر أي دولة بالقلق تجاه أي صراع مدني عنيف على أعتابها، خاصة إذا ما أودى بحياة أكثر من 93 ألف شخص حتى وقت كتابة هذه الدراسة. وقد بدأ الصراع في سوريا يتحول شيئاً فشيئاً إلى صراع طائفي،[40] وقد سبق للعراق أن شهد حوادث انتقال العنف إليه من الخارج،[41] عقب تفجر أعمال العنف الطائفي في العراق في عامي 2006 و2007، ناهيك عن أن المناخ السياسي في العراق ما زال يموج بتغيرات مماثلة. إلا أن رأي فريق الأمن الوطني بالتركيز الأمني على القضايا التي يتعامل معها لا يحظى كثيراً بالقبول من جانب المتضررين من الإجراءات الحكومية، الذين يعتبرون الخدمات الأمنية خدمات تحركها إلى حد كبير الدوافع الحزبية أو الشخصية. فنجد مثلاً أن الرد الحكومي على ما سمي "التظاهرات السنية" في غرب العراق أصبح أكثر حدة، كما يتبدى في اقتحام أحد مواقع اعتصامات الحويجة قرب كركوك في إبريل 2013، والذي قتل فيه أكثر من 20 شخصاً. وفي النهاية قد لا يكون من المهم ألا يتعامل المسؤولون عن الأمن القومي مع الخلافات أو التمييز العرقي الطائفي؛ فإذا كانت الرواية المتناقلة بين جماعة ما تقول إن الاستبعاد يأخذ صورة التمييز الحكومي، فإن أي إجراء أو قول من جانب أي جهة حكومية تحاول التصدي لهذه الفكرة يقابل بالشك إن لم يكن الازدراء الصريح. كذلك مع اتجاه الشرق الأوسط نحو المزيد من الاستقطاب السياسي، الذي يتخذ منحى طائفياً باطراد، فإن التغيرات الداخلية في العراق أصبحت تؤثر تأثيراً مباشراً في وضعه في المنطقة وعلاقاته بجيرانه.

البرلمان ولجنة العلاقات الخارجية

البرلمان لاعب آخر له دور في جهاز رسم السياسة الخارجية العراقية، وإن كان أقل شأناً من غيره. فلجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان يترأسها هُمام حمودي عضو المجلس الأعلى الإسلامي العراقي.[42] وقد سعت هذه اللجنة مؤخراً إلى القيام بدور أكبر في استضافة مجموعة من الندوات حول وضع السياسة الخارجية وصياغتها.[43] ويلاحظ أن انخراطها في عملية صنع السياسة الفعلية محدود، في حين أنها تقوم بمتابعة الجوانب الأخرى في جهاز الدولة المسؤول عن السياسة الخارجية، وتربط انتقاداتها لأداء السياسة الخارجية بما يعتبر في الأساس قضايا متعلقة بالانقسامات الداخلية.

ومن الانتقادات الشائعة التي تتعرض لها اللجنة ما أكدته صفية السهيل، عضو لجنة العلاقات الخارجية، والعضو السابق في ائتلاف دولة القانون الذي أنشأه المالكي، والتي أصبحت الآن نائبة مستقلة بالبرلمان:

> لا توجد سياسة خارجية متسقة.. ثمة عدد من الزملاء في اللجنة البرلمانية يحثون على إقامة علاقات مع المزيد من البلدان. لكن الكثيرين [منهم] ما زالوا يفكرون بالطريقة نفسها كما لو كانوا في المعارضة، أو في المنفى.. الوزير زيباري يبذل جهداً طيباً [لكن] لا توجد سياسة. وإنما الذي يشهده العراق هو تغير موازين القوى. إن علاقاتنا الخارجية تعتمد على نفوذ الدول الأخرى ومطالبها.[44]

وتكمن بعض الصعوبة في تقييم دور البرلمان في أن أغلبية كبيرة من الكتل البرلمانية هي من الناحية التقنية جزء من حكومة توافقية، فلا توجد معارضة واضحة بالمعنى البرلماني التقليدي. بالإضافة إلى ذلك، فالعراق على الرغم من أنه ما فتئ يتخذ ببطء دور اللاعب المهم في السياسة الخارجية، فإنه ما زال خاضعاً لتحركات الدول المحيطة به ورغباتها في السعي إلى توسيع نطاق نفوذها، خاصة إيران، والسعودية، وقطر.

إلا أن جابر الجابري، وهو أيضاً عضو لجنة العلاقات الخارجية، ونائب في البرلمان العراقي عن محافظة الأنبار، يختلف بعض الشيء مع هذا الطرح؛ حيث يرفض الادعاءات القائلة إن دول الخليج تتدخل في السياسات العراقية الداخلية وتدعم

الجماعات والسياسيين التابعين للسنة، حيث قال: "ليتهم يضعون حداً للنفوذ الإيراني لمجرد خلق التوازن، لكن لا يوجد بينهم من يفعل شيئاً في هذا الصدد".[45] وأضاف الجابري أن دول الخليج كالكويت مثلاً أوفدت سفراء شيعة إلى بغداد في ما يعدّه دليلاً على أنها لا تدعم السنة ضد الشيعة.

وعلى الرغم من أن دور البرلمان ولجنة العلاقات الخارجية في رسم السياسة فعلياً دور ضعيف نسبياً بالمقارنة بالمؤسسات الثلاث الأخرى التي نتناولها في هذه الدراسة، فإن الجهات البرلمانية تظل ذات صلة بالجدل حول السياسة الخارجية، لأنها تربط بين العلاقات الخارجية للعراق التي تكون مثاراً للجدل في بعض الأحيان، وبين انقساماته الداخلية. ولذلك فإن وضع الجهات البرلمانية التي تعمل على المستوى الدولي وتتعامل مع جهات أخرى داخلية على المستوى الوطني يسهم في إذكاء خطاب "الداخل والخارج" أو الخطاب العرقي الطائفي العابر للجنسية، والذي يبدو اليوم مهيمناً على الشرق الأوسط. وهو ما يؤدي في آخر الأمر إلى طرح المزيد من الأسئلة حول جوهر الدولة العراقية وآليات العلاقة بين الدولة والمجتمع، وكيفية ارتباط العراق بالعالمين العربي والإسلامي.

المؤسسات والأطراف
الفاعلة والمصالح في منطقة كردستان

تعد المسائل التي تناولناها في ما تقدم مطروحة أيضاً للنقاش المحتدم في ما ظهر كمركز ثانٍ للسياسة الخارجية بحكم الواقع في العراق. فقلما تؤكد التطورات على تعقيد عملية التنمية في العراق بعد عام 2003 وتعقيد ملامح سياستها الخارجية، مثلما يؤكدها صعود المنطقة الكردستانية واكتسابها الطابع المؤسسي القانوني. فسياستها الخارجية لا تعمل على دعم مشروع الحكم الذاتي للأكراد فقط، وإنما تتعارض أحياناً مع أهداف أجندة بغداد وطموحاتها. ويمكن أن نعدّ سيرة العراق منذ عام 2003 قصة دولتين على مستويات كثيرة. الأولى تتمحور حول حكومة يهيمن عليها العرب في بغداد، بمشاركة كردية كبيرة، وتسعى إلى إدارة مجموعة من المشكلات الطائفية والعرقية في أجواء من عدم الاستقرار الأمني الشديد والاحتلال الأجنبي والتدخل الخارجي. أما الثانية فهي ما يشير إليه الأكراد

"بالعراق الثانية" وتتمحور حول حكومة يكاد يهيمن عليها الأكراد تماماً في أربيل، ولا توجد بها مشاركة عربية، مع بعض المشاركة المحدودة من أقليات أخرى (من المسيحيين والتركمان بدرجة محدودة جداً). وتسعى هذه الحكومة إلى حماية كيان منطقة كردستان والتعبير عنه، وهو الكيان الذي أنشئ عام 1991 في بيئة من الأمن النسبي والبعد عن الاحتلال الأجنبي،[46] كما تسعى لتكوين شراكات خارجية تنموية إلى حد كبير تحسن إدارتها، واكتساب القدرة على أن يكون لها دور فعال في الشؤون الداخلية والإقليمية أيضاً.

هذا الوضع الغريب له جذور قديمة راسخة، حيث تم تأسيس الرئاسة الإقليمية الكردستانية، وحكومة إقليم كردستان، والمجلس الوطني الكردستاني في المحافظات الشمالية التي يهيمن عليها الأكراد وهي أربيل، ودهوك، والسليمانية، وجزء من كركوك وديالى، في أعقاب هزيمة صدام حسين في الكويت عام 1991. لكن المنطقة لها سوابق أقدم من ذلك، تترافق تقريباً مع "منطقة الحكم الذاتي الكردية" التي أنشئت بموجب اتفاق مارس بين بغداد والقيادة الكردية عام 1970، وقانون الحكم الذاتي الصادر عام 1975.

عندما عجز صدام حسين عن السيطرة الكاملة على الشمال المتمرد عليه، واحتاج إلى تركيز السلطة في بغداد في أعقاب هزيمته، قام بسحب مكاتب الدولة العراقية ومسؤوليها (بما في ذلك موظفي الدواوين الحكومية والمعلمين والأطباء) ورجال الجيش من هذه المنطقة. وفي ظل الفراغ الناجم عن ذلك عقدت قيادة الأكراد – وكان أقوى كياناتها في ذلك الوقت هو الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني – انتخابات المجلس الوطني الكردستاني. ونتيجة لذلك انقسم البرلمان بين الحزبين، ما أتاح الفرصة لتشكيل أول مجلس وزراء لحكومة إقليم كردستان. ولم يكن ذلك العقد سهلاً على الأكراد، حيث استمرت المنافسة المريرة بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني إلى جانب التدخلات الخارجية واستغلال الجماعات التركية بالوكالة عن تركيا وإيران والعراق، ما أدى إلى تمزيق حكومة إقليم كردستان. ونتيجة لذلك، قضى الأكراد النصف الأول من التسعينيات منقسمين إلى منطقتين، إحداهما يسيطر عليها الحزب الديمقراطي في أربيل، والثانية يسيطر عليها الاتحاد الوطني في السليمانية. ولكن عقب التدخل البريطاني التركي الأمريكي قرب نهاية التسعينيات،

انطلقت عملية سلام أدت إلى التقريب بين الحزبين، وتطبيع العلاقات بينهما، وفي النهاية تمهيد الطريق أمامهما لتشكيل جبهة موحدة داخل المعارضة العراقية في أثناء الاستعداد لتغيير النظام، وفي الأيام الأولى من فترة بناء الدولة العراقية في ما بعد عام 2003، فاكتسبا نفوذاً ما برح ينمو حتى اليوم.

وخلال تلك الفترة تعلمت القيادة الكردية سريعاً وتحت وطأة الضرورة مهارات رسم السياسة الخارجية وآليات التعامل مع المجتمع الدولي. ولم يكن ذلك سهلاً؛ حيث كان من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - تقبل القادة الأكراد إلا بوصفهم زعماء أحزاب سياسية ينتمون إلى مناطق يسيطر عليها المتمردون، وذلك من منظور الحكومات التي تحذر من تبني أي خطاب يمكن أن يعد إخلالاً بالمعيار المتفق عليه لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. إلا أن الأكراد استطاعوا تخريج كادر دبلوماسي قادر، وبناء شبكة من الصداقات القوية التي تتمتع بالثقة عبر مختلف عواصم العالم. هذه الخبرات إلى جانب خبرتهم بالحرب الأهلية في ما بين عامي 1994 و1997 معناها أن أكراد العراق دخلوا مرحلة ما بعد عام 2003 كغيرهم من ساسة العراق الناضجين إلى جانب نظرائهم غير الأكراد سواء من المعارضة في المنفى، أو من صفوف مجتمعات العراقيين الذين كانوا في ما مضى من المهمشين سياسياً من غير المرتبطين بحزب البعث بشموليته.

منطقة كردستان وجمهورية العراق

في التسعينيات من القرن الماضي انجذب أكراد العراق إلى فكرة صياغة دستور خاص بهم، لكنهم تراجعوا في آخر الأمر بسبب واقع الانقسامات والمشكلات التي يمكن أن تأتي من جيرانهم لو اتخذوا إجراء يمكن تفسيره على أنه خطوة أولى نحو الاستقلال.[47] أما على مستوى إدارة شؤونهم الداخلية فقد أصدر المجلس الوطني الكردستاني مجموعة من القوانين لهيكلة حكومة إقليم كردستان، ومنحها الصلاحيات اللازمة للتحرك في مجالها. وفي مجال الشؤون الخارجية كان الإطار التنظيمي محدوداً لأسباب مفهومة؛ لذلك بدلاً من إنشاء وزارة للشؤون الخارجية - الأمر الذي يعد إعلاناً صريحاً للسيادة الكردية على شمال العراق - سمح المجلس الوطني الكردستاني بإنشاء إدارة للعلاقات الخارجية يرأسها مدير بدرجة وزير. وقد أرضت هذه المناورة الحساسيات القائمة بما يسمح لحكمة

إقليم كردستان بتكوين جهاز دبلوماسي من الممثلين (لا السفراء) وفتح مكاتب تمثيل (لا سفارات) في العديد من البلدان. وفي البداية لم يحقق هؤلاء الممثلون شيئاً إلا بقدر محدود نسبياً - وكانوا دائماً هم أنفسهم الأشخاص المهيمنين من ممثلي الاتحاد الوطني، أو الحزب الديمقراطي في مدن معينة - ولكن بمرور الوقت تحولوا إلى وجوه مقبولة على الساحة الدبلوماسية في العواصم الغربية. وفي بعض البلدان - وخصوصاً المملكة المتحدة والولايات المتحدة - كان ممثلو حكومة إقليم كردستان أكثر صراحة وقوة في مواقفهم بالمقارنة بنظرائهم في السفارات العراقية.

لكن حكومة إقليم كردستان لم تصل إلى حد أن تكون الصوت الرئيسي المسموع المعبر عن منطقة كردستان في السياسة الخارجية، مثلما أنها لم تصبح القوة العليا في الساحة الداخلية في المنطقة. فظلت العلاقات الخارجية لمنطقة كردستان حكراً على الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي اللذين احتفظ كل منهما بعلاقاته الخاصة مع الجهات والأطراف الدولية والإقليمية. كان ذلك منطقياً في التسعينيات، عندما لم يكن لمنطقة كردستان وحكومة إقليم كردستان وضع في المجتمع الدولي إلا بحكم الأمر الواقع؛ حيث كانت المنطقة في عداد "الدول غير المعترف بها" أو "الدول القائمة بحكم الأمر الواقع"، خارج النظام العالمي للدول، الأمر الذي يمثل تحدياً بل تهديداً للدول الأخرى ذات الظروف والأوضاع المشابهة لما في العراق. فالتعامل مع حكومة إقليم كردستان يعتبر بالنسبة إلى هذه الدول اعترافاً ضمنياً بشرعيتها، بل سيادتها على منطقة الحكم الذاتي، أما التعامل مع ممثلي الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي فقد كان مقبولاً حتى لو كانوا هم أنفسهم ممثلي حكومة إقليم كردستان (وهذا مجرد نموذج لتوجه الفصائل السياسية العراقية نحو القيام بدور في العلاقات الدولية، وكيف تشكّل هذا التوجه بتاريخ وخبرات التفاعل مع القوى الأجنبية، ولم يكن مجرد عرَض لضعف الدولة من الداخل).

وقد شهد هذا النهج ذو المسارين تمييزاً في الأدوار والواجبات بين حكومة إقليم كردستان والحزبين، ولا يزال هذا التمييز قائماً حتى اليوم بدرجة غير قليلة، على الرغم من تزايد الأهمية النسبية لمقار حكومة إقليم كردستان (وخصوصاً مكتب رئيس الوزراء ومدير العلاقات الخارجية). ففي واقع الحال نجد أن الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني

لهما بعثات دبلوماسية قوية، وأنهما مكنا مسؤوليهما من تمثيل مصالح كردستان بالخارج، واتباع سياسات خارجية تنبع صراحة من منطقة كردستان، لكن هذه السياسات كانت تتلون عادة تلوناً شديداً بالاهتمامات الحزبية، خاصة خلال فترة الحرب الأهلية. فأصبح مسؤولو حكومة إقليم كردستان يركزون تركيزاً مطرداً على إدارة حقيبة العلاقات الخارجية داخل المنطقة، عن طريق إعداد واستضافة زيارات لشخصيات رفيعة المستوى وإصدار تصريحات علنية حول الأحداث الخارجية الرئيسية نيابة عن المنطقة. لكن التداخل والتفاعل بين قطبي هيكل السياسة الخارجية الكردية كان واضحاً؛ حيث لعب بعض الأفراد أدواراً مزدوجة (في الحكومة الإقليمية وفي الحزب) بينما كان آخرون كثيرون - مثل فالح مصطفى مسؤول العلاقات الخارجية الحالي في الحكومة الإقليمية - يحتلون مناصب رفيعة المستوى في جهاز العلاقات الخارجية بالحزب الديمقراطي، قبل نقله إلى هذا المنصب في الحكومة الإقليمية.[48]

وبعد تغيير النظام في بغداد ظهرت قيادة برزاني-طالباني من رحم الحرب الأهلية بينهما، وتمكن الرجلان من تشكيل جبهة موحدة في المفاوضات التي بدأت في أعقاب سقوط صدام. ومنذ عام 2003 فصاعداً، يواصل الأكراد سعيهم الحثيث إلى تنمية المنطقة. فبدلاً من بذل الضغط من أجل إنشاء دولة مستقلة، خططت القيادة الكردية "للدفاع عن [مكاسب] إقليم كردستان ضد [مركزية] بغداد" بدلاً من الدفاع عن "الخط الأخضر" الذي يفصل منطقة كردستان عن بقية العراق.[49] وبذلك حدد الأكراد منذ وقت مبكر أن كتابة دستور جديد للعراق أمر بالغ الأهمية لحماية مكاسبهم، والسماح لهم بالاستمرار على طريقهم الذي يتمتعون فيه بقدر كبير من الحكم الذاتي.[50] فكانت النتيجة أن جاء الدستور متأثراً بشدة بنفوذ الأكراد، إن لم يهيمنوا عليه تماماً. فمنذ بدايته، في الفقرة الأولى، ينص الدستور على أن العراق دولة اتحادية يُسمح فيها لمنطقة الأكراد بأن يكون لها دستورها الخاص في إطار الدستور العراقي.[51] وفي مجال السياسة الخارجية تنص المادة 110 بوضوح على ما يلي:

> تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية التالية: أولاً: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقات الدولية، وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.[52]

كما تنص المادة 121 على أن "تُؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية".[53]

ومن ثم يبدو هذا الموقف واضحاً ومقبولاً من جانب السياسيين في كردستان. فقد قال آسو كريم رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطني الكردستاني بمنتهى الصراحة: "إن حكومة إقليم كردستان جزء من العراق، والسياسة الخارجية اختصاص حصري لبغداد".[54] ولكن كما هي الحال في أي دستور من الدساتير، فهناك مجال كبير أمام الأكراد للمناورة، ونظراً إلى كون العراق في مرحلة التشكيل إلى حد كبير فإن الأكراد يستطيعون مواصلة الأخذ بالأنماط القديمة بصرف النظر عن معارضة بغداد لتصرفاتهم. ففي ما يتعلق بالتمثيل الخارجي مثلاً، نجد أنه لا يوجد سوى أقل القليل من مكاتب تمثيل حكومة إقليم كردستان داخل السفارات العراقية. بل إن هذه المكاتب تواصل عملها من مقارها الخاصة، التي كثيراً ما نجدها في مواقع أرقى كثيراً من مواقع السفارات العراقية نفسها. كما رحبت حكومة إقليم كردستان بفتح أكثر من 20 قنصلية للحكومات الأجنبية داخل أراضي المنطقة الكردستانية، وحدث ذلك أحياناً قبل فتح سفارات لهذه الحكومات في بغداد.[55]

وعلى المستوى الدستوري، تُعدّ حكومة إقليم كردستان وقادتها مسؤولين عن الإدارة الداخلية للمنطقة بما في ذلك الأمن، ويقولون أيضاً إن من حقهم اتباع سياستهم الخاصة المستقلة عن بغداد في ما يتعلق بالنفط والغاز. ويلاحظ أن إدارة النفط والغاز لم تدرج في المادة 110 من الدستور باعتبارها اختصاصاً مقصوراً على حكومة العراق، ولكنها تأتي ضمن المادة 112 التي تنص على أن الحقول "الحالية" (أي التي تنتج حالياً) ستتم إدارتها بالاشتراك بين الحكومة الاتحادية والحكومة الإقليمية، حيث ادعى الأكراد آنئذٍ أن عدم ذكر الحقول "المستقبلية" يعني أن مسؤولية تطوير تلك الحقول (أي تلك الواقعة في منطقة كردستان) تقع على عاتق المنطقة نفسها.[56]

هذان المثالان، الأمن وإدارة الموارد، يبينان كيف تستطيع حكومة إقليم كردستان أن تبرر مشروعاتها، في الوقت الذي ينص فيه دستور العراق بوضوح على أن السياسة

الخارجية اختصاص من اختصاصات الحكومة الاتحادية. فهي لا تفعل ذلك على أساس صياغة مجموعة من المصالح الوطنية التي تشكل سياسة خارجية تعمل على تحقيقها وزارة للشؤون الخارجية، وإنما تفعل ذلك طبقاً لمصالح قطاعية معينة، ثم تعمل على تحقيق أبعاد هذه المصالح التي تعد خارج العراق من خلال مكاتب وزراء معينين، ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، ورئيسها، وأيضاً من خلال الهياكل الأقل شفافية التي ما زالت قوية جداً في النطاق السياسي الحزبي. وبذلك يستطيع الأكراد أن يقولوا بثقة إنهم ملتزمون بنص الدستور، وإن لم يلتزموا تماماً بروحه التي حددها نظراؤهم العرب والمتفق عليها في عام 2005.

هذه الاستراتيجية تسمح لحكومة إقليم كردستان بأن تنتهج سياسة خارجية مستقلة على كل المستويات عدا الاسم فقط، مثل تشجيع الاستثمار الخارجي المباشر في المنطقة الكردستانية،[57] والتفاوض على تعاقدات النفط والغاز مع شركات النفط الدولية، والوساطة بين حكومة تركيا وقيادة حزب العمال الكردستاني التي تتخذ مقراً لها في شمال المنطقة الكردستانية (في قنديل) والقيام بدور في شؤون الأحزاب الكردية في الحرب الأهلية التي يستعر لهيبها في سوريا الآن (إلى جانب أمثلة أخرى كثيرة)؛ فكل هذه أمور تفسرها حكومة إقليم كردستان على أنها تدخل في نطاق اختصاصاتها بصورة مشروعة، على أساس أن هذه الأمور لها تأثير مباشر في شؤون المنطقة من الداخل. وهكذا أصبحت حكومة إقليم كردستان مجموعة من السياسات الخارجية المرسومة بإحكام، والعلاقات الخارجية المبنية بحرص، والمصالح الوطنية التي تحرص على تحقيقها، ولكنها لا تتحدث عنها مطلقاً بصورة علنية بهذه الصورة.

الأحزاب السياسية على الساحة الإقليمية والدولية

ثمة تكتلات سياسية عراقية تلعب أيضاً دوراً على الساحة الإقليمية والدولية، حيث تسعى إلى حشد التأييد الدولي واتخاذ مواقف بخصوص قضايا تهم مؤيديها في الداخل. وقد ظهرت قيمة الدعم الدولي بصورة جلية في تغيير النظام عام 2003، وما تبعه من تمكين لبعض الشخصيات القيادية في المعارضة التي كانت آنذاك في المنفى في لندن وواشنطن.

ولا يزال تكوين الطبقة السياسية في العراق اليوم متأثراً تأثراً شديداً بالنفوذ السابق للولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من القوى الغربية، في تشكيل الإدارات الأولى في عهد ما بعد صدام حسين. إلا أن السياسيين العراقيين العرب اليوم يفضلون السعي إلى الحصول على الدعم من دول المنطقة، بدلاً من التنافس على الدعم الأمريكي أو الغربي، بينما حكومة إقليم كردستان لها دبلوماسية فعالة ونفوذ يعتد به في العواصم الغربية، وتعي جيداً حاجتها ككيان صغير غير عربي إلى الحفاظ على خياراتها مفتوحة في المنطقة وخارجها.[58] وخير مثال على ذلك أن منصب السفير العراقي في لندن ظل شاغراً من عام 2007 إلى 2013.

من الخلافات السياسية المحورية بين نوري المالكي ومنافسه الرئيسي في انتخابات 2010 إياد علاوي - رئيس وزراء سابق للحكومة الانتقالية، ومؤسس الائتلاف الوطني العراقي، وشخصية بارزة في الحركة الوطنية العراقية (العراقية) - مسألة الدور الذي ينبغي أن يلعبه العراق في المنطقة التي يشتد فيها الاستقطاب بين إيران والسعودية. فأصبحت التحالفات الإقليمية مكوناً أساسياً في الحملة، وقام علاوي بجولة شهيرة في الخليج، ووعد بإنهاء عزلة العراق عن العالم العربي، الأمر الذي يتناقض ضمنياً مع علاقات المالكي الوثيقة بإيران. وكان موقف المالكي من إيران يعد بالنسبة إلى المعارضة عقبة رئيسية أمام تطور العلاقات مع دول الخليج، بينما كان مؤيدو المالكي في المقابل يميلون إلى الاعتقاد بأن العقبة الأساسية هي الافتقار إلى الإرادة لدى دول الخليج، لقبول حكومة منتخبة يتزعمها الشيعة لأسباب تتعلق بالطائفية والتضامن السلطوي.

هذه الاختلافات تؤدي إلى خلق دورة متواصلة من تلقاء نفسها؛ حيث تنشئ القوى الإقليمية المتنافسة تحالفات مستترة مع الفصائل العراقية المختلفة، وتخصها بالدعم على أمل أن يؤدي التغير في ميزان القوى في العراق إلى دعم مصالحها فيه. أي أن العراق بشكل أو بآخر يتحول من تلقاء نفسه إلى مسرح لهذا التنافس الإقليمي. ففي خضم الاستعداد لانتخابات عام 2010، أثارت بعض التقارير عن الزيارات التي قام بها مسؤولون عراقيون للعواصم الإقليمية التكهنات بشأن الحصول على التمويل من الدول المجاورة، بطريقة تستدعي إلى الأذهان السياسات اللبنانية، على الرغم من أن العراق قوة أكبر وأغنى كثيراً،

ويفترض أن يتمتع بقدرة تفاوضية أكبر كثيراً من لبنان. كذلك فإن الزيارات التي قام بها للعراق عدد من المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين على وجه التحديد أعطت الانطباع بأن هاتين الدولتين تسعيان إلى العمل كوسطاء في تشكيل الحكومة الجديدة. وفي الوقت نفسه، فإن علاقات الفصائل العراقية بالقوى الكبرى عادة ما تنطوي على قدر من الريبة والمراهنة التحوطية، حيث لا يرغب أي فصيل في أن يعتمد اعتماداً تاماً على قوة واحدة كبرى، وحيث يكشف لنا تاريخ السياسة العراقية الحديث عن مدى التغيرات والتقلبات التي يمكن أن تطرأ على التحالفات.

ويبين وضع الضعف النسبي أن عملية تشكيل الدولة في العراق في مرحلة ما بعد الاحتلال تسير بصورة متقطعة، حيث تعرضت البنية الأساسية للدولة في معظمها للتدمير في سياق عملية تغيير النظام. ومنذ تفكيك الجيش بذلت السلطات جهداً جهيداً لفرض السيطرة الكاملة على الحدود، وما زالت حتى الآن لا تحتكر القوة داخل الأراضي العراقية، الأمر الذي أدى إلى توتر شديد مع جيران العراق؛ مثلما حدث عندما هددت كتائب حزب الله، وهي جماعة انفصالية منشقة عن جيش المهدي، مشروع بناء ميناء كويتي جديد عام 2011. وفضلاً عن هذه العناصر المتعلقة بقوام أمن الدولة، لا يوجد اتفاق في الرأي إلا لماماً على قضية الهوية الوطنية، وهي قضية شائكة للغاية وتنطوي على أمور من قبيل مكانة العراق في منطقة يسعى فيها الزعماء الآخرون إلى تكوين تحالفاتهم على أساس كونهم عرباً، أو سنة، أو شيعة، وما إلى ذلك.

وقد أشار المعلقون وغيرهم ممن أجرينا معهم مقابلات من الأطياف السياسية كافة في العراق خلال إجراء هذا البحث، إلى مسألة الهوية الوطنية دائماً باعتبارها قضية حيوية لكنها إشكالية لدى صناع السياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن مفهوم "الهوية الوطنية" مفهوم غامض وغير محدد المعالم، فيبدو أن هناك إحساساً بأن غيابه أو قصوره في إطار السياسات العراقية يسبب قلقاً واضحاً للكثيرين:

فمثلاً يقول السفير السابق فيصل استرابادي:

لدينا هوية وطنية شيعية، وهوية وطنية سنية، والهويتان متنافرتان تنافراً شبه تام. فالرؤية الوطنية الشيعية للدولة تقول إن العرب السنة ساندوا صدام، ولم يعبأوا بكل معاناتنا.

والسنة مختلفون لأن أشد ما يخيفهم هو إيران، وهذا ما ينعكس على السياسة الخارجية. أما رؤية الدولة فهي رؤية مختلفة.[59]

كما عبر كثيرون ممن التقينا بهم عن إحساسهم بأن مصالح العراق الوطنية تعاني هذا الانقسام الطائفي، وأن بعض الجهات الخارجية في نهاية المطاف تستغل الانقسامات الطائفية لتحقيق مآربها. وفي الوقت نفسه، ثمة افتراض بأن هذا الوضع سيستمر في المستقبل المنظور. وهذا ما يعكس مشكلة على صعيد العمل الجماعي، حيث يشعر كل فصيل بضرورة السعي وراء الدعم الخارجي لموازنة الدعم الذي يعتقد أن منافسيه يحصلون عليه حتماً.

وحتى لو كانت السياسات الداخلية تتسم بالتناغم، فمن المتوقع أن تحتفظ الحركات القائمة على الأيديولوجية والدين في العراق بروابطها التقليدية مع نظيراتها في الخارج؛ وهذا ما يرجع جزئياً إلى ميراث الأعوام التي اضطرت فيها جماعات المعارضة العراقية إلى العمل في المنفى، وإنشاء مكاتب لها في لندن، وواشنطن، ودمشق، وطهران، وأماكن أخرى، والسعي وراء التحالف مع القوى الدولية أملاً في مساعدتها على تغيير النظام. كما يبين ذلك أن عدداً من الأحزاب السياسية الرئيسية لها ارتباطات بحركات إسلامية دولية تأخذ أشكالاً مختلفة في مختلف الدول التي تعمل فيها (مثلما هي الحال مع الحركات الشيوعية والاشتراكية والقومية العربية التي سبقتها). كما نشأت روابط جديدة عابرة للحدود الوطنية، وجماعات جديدة في الشتات، ومراكز للمعارضة؛ بسبب هجرة العراقيين إلى بقاع أخرى في المنطقة كلاجئين، أو سعياً وراء ظروف اقتصادية أفضل.

وسنتناول بالتفصيل في ما يلي بعض الأحزاب والحركات الرئيسية، ومواقفها بشأن السياسة الخارجية. وجدير بالذكر أن معظمها يواجه خلافات داخلية، وأن معظمها عاني الانشقاق منذ عام 2003، وهذا ما يزيد من تعقيد تشكيل مواقف سياسية نظراً إلى المواقف التي يتخذها السياسيون وزعماء الميليشيات الساعون إلى تحقيق مصالحهم، والعمل على تكوين تحالفاتهم الخاصة، والتوصل إلى ما يناسبهم من الحلول الوسطى.

حزب الدعوة الإسلامية في العراق

حزب الدعوة هو حزب رئيس الوزراء نوري المالكي، وهو أول حزب سياسي إسلامي شيعي في العالم الحديث، تأسس عام 1957 في النجف. ووضع معظم مبادئه وبرنامجه آية الله العظمى محمد باقر الصدر الذي استلهم إلى حد ما أفكار الإخوان المسلمين، وكان يريد رسم نظام سياسي واجتماعي واقتصادي إسلامي شامل؛ لكي يخرج ببديل ديني للنظريات التي يطرحها الحزب الشيوعي والتي كانت تكتسب شعبية وانتشاراً متزايداً.[60] ويقول المسؤولون في حزب الدعوة إن حزبهم سجل سابقة فكرية في التوفيق بين الإسلام والديمقراطية، في ما دعا إليه الصدر من مفهوم "ولاية الأمة".

وقد نشط حزب الدعوة دولياً قبل الثورة الإسلامية في إيران، حيث كان قوة يعتد بها في دول الخليج في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وعلى الرغم من أنه كان يتمتع بدعم واسع من إيران ضد صدام حسين، فإن العلاقة بينه وبين إيران لم تكن مطلقاً علاقة مباشرة. ففي الثمانينيات عندما التجأ حزب الدعوة وغيره من الحركات الشيعية إلى إيران، ظهر انشقاق جوهري داخل الحزب حول موقفه من إيران، خصوصاً بعد عام 1982 عندما رفضت إيران طلب العراق وقف إطلاق النار، وأرسلت قواتها إلى الأراضي العراقية. وبينما ظل كبار شيوخ الحزب في إيران، فإن نشطاءه العاديين غادروا إيران، وكان من بين هؤلاء نوري المالكي الذي اتجه إلى سوريا، وإبراهيم الجعفري (الذي صار في ما بعد رئيس وزراء في الحكومة الانتقالية) الذي اتجه إلى لبنان.[61] واستمرت الخلافات والمساجلات الفقهية؛ حيث أصبح النموذج الإيراني لولاية الفقيه من المحاور الأساسية للجدل في الفقه الشيعي والسياسة الشيعية. وانتقل آية الله العظمى محمد فضل الله، المعروف عنه دائماً أنه أقوى العلماء نفوذاً على حزب الدعوة، من تأييد الثورة الإيرانية إلى التعبير عن شكوكه في النموذج الإيراني، بينما لا يحبذ آية الله العظمى علي السيستاني، وهو أكثر العلماء شعبية في العالم الشيعي، انخراط العلماء في السياسة.

ويقول صادق الركابي، وهو نائب في البرلمان من حزب الدعوة:

> إن مركز الإسلام الشيعي هو مدينة النجف الأشرف، وليس مدينة قم الإيرانية. نحن كعراقيين نعتقد أننا - لا الإيرانيين - القادة الحقيقيون والتاريخيون للشيعة، لكن ربما

> يتهمنا الغرب باتباع إيران لأسباب سياسية. وإيران ترحب بهذا الاتهام حتى تستخدم شيعة العراق ككارت آخر على الطاولة في معاملاتهم مع الغرب.[62]

وأكد مسؤولو حزب الدعوة الذين التقيناهم - كما أشرنا من قبل - على سياسة التوازن في العلاقات الخارجية، وعدم الانحياز الإقليمي، في تناقض حاد مع المفهوم الأوسع انتشاراً القائل إن الحكومة العراقية تقع داخل معسكر "الممانعة" أو المعسكر الموالي لإيران في المنطقة. فيقول طارق نجم، المستشار السياسي للمالكي:

> في عام 1991 بدأ هذا الحزب برنامجه السياسي بشأن سياسة احترام الجميع.. ورعاية مصالح بلدنا، وكان أول من انفتح على كل الأحزاب والبلدان، ولم يقصر نفسه على الأحزاب الإسلامية.[63]

وفي عام 2013 نشر الحزب وثيقة تلخص رؤيته للسياسة الخارجية التي تركز على ثلاثة محاور رئيسية:

- **الاقتصاد والتجارة والسياحة**: دعم التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل كسبيل لتحقيق الأمن والسلم الإقليميين، مثلما حدث في تطور الاتحاد الأوروبي في حقبة ما بعد الحرب. وتقول الوثيقة إن العراق في المستقبل يجب أن يقاس لا بحجم نفوذ جيشه، ولكن بالمؤشرات الاقتصادية مثل عدد حقول النفط، ونمو إجمالي ناتجه المحلي.
- **القيم والأيديولوجية والثقافة**: تعزيز التفسيرات المعتدلة للدين، والتصدي لنشر العنف والطائفية، ومواصلة إقامة العلاقات مع الدول الديمقراطية الأخرى؛ للمساعدة على ضمان الاستقرار السياسي الداخلي.
- **السياسة والسيادة والأمن**: تؤكد الوثيقة أن حروب صدام حسين كان لها أثر كارثي في الشعب العراقي، وأن العراق يجب أبداً ألا يصبح مرة أخرى تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، تعد حماية الحدود والسيادة من القضايا الأساسية الشاغلة للعراق.[64]

ولا يختلف أحد مع هذه المبادئ العريضة، بينما تتركز الخلافات بين الأحزاب الأخرى، وحزب الدعوة على حد كبير، حول تنفيذها وحول اختلاف نظرتها إلى

التهديدات والفرص الموجودة في المنطقة. فبينما يرسم حزب الدعوة لنفسه صورة العامل على المصلحة الوطنية، لكنه يواجه العزلة والتهديدات من جيرانه بسبب الطائفية ومعارضة التحول الديمقراطي في العراق، نجد أن خصوم الحزب أيضاً يتهمونه بالتحالف مع إيران، وعدم إقامة أواصر الصلة مع دول الخليج بسبب الانحياز الطائفي.

الحركة الوطنية العراقية (العراقية)

"العراقية" هي تحالف من مختلف الطوائف يشتمل على حركة الوفاق الوطني بزعامة رئيس الوزراء السابق في الحكومة الانتقالية إياد علاوي، وتسعة أحزاب أخرى، منها جبهة الحوار العراقي التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، وقائمة التجديد التي يتزعمها نائب الرئيس السابق طارق الهاشمي، إلى جانب مجموعة من السياسيين المستقلين. وقد ساعدت طبيعة الحركة التي تضم طوائف متعددة، واستراتيجية التواصل الدبلوماسي الفعال مع دول الخليج، على أساس بواعث القلق المشتركة بشأن إيران، على بناء روابط مع الخليج، في حين يقيم الهاشمي الآن في تركيا منذ صدور حكم غيابي ضده بالإعدام في عام 2012.

قبل انتخابات عام 2010 مباشرة زار علاوي كلاً من السعودية، والكويت، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسوريا، ولبنان، ومصر، في جولة وصفها مساعده حسن العلوي بأنها محاولة لكسر "ما يشبه الحصار الدبلوماسي [على العراق] من جانب العالم العربي"، و"إرسال رسالة إلى العالم العربي مفادها أن العراق القادم منفتح على الأجواء العربية، ومتعاون معها، وله دور كبير، وأن الانتخابات القادمة ستنهي عزلة العراق عن العالم العربي".[65] كما نُقل عن العلوي قوله إن السعودية تمثل "النموذج العربي".

وطبقاً لأحد أعضاء البرلمان، وهو جابر الجابري، فإن "العراقية" لديها ثلاثة خطوط حمر: القبول بالنفوذ الإيراني، وأن يكون التيار الصدري هو صانع الحكّام، وتهميش السنة والكتلة العراقية".[66]

وقد تحدث محمد النجيفي - وهو كبير مستشاري أسامة النجيفي رئيس البرلمان (وأخوه) وأحد قادة حركة "العراقية" - كثيراً عن بواعث القلق بشأن النفوذ الإيراني:

إيران تضع العراقيل للحيلولة دون تغيير المالكي.. في يونيو 2012 كان الإيرانيون والسفير الأمريكي يبذلون الضغوط في أربيل لمنع تغيير المالكي، وتعرضت الوحدة الكردية للتفتت.. فهل نريد العودة إلى عصر الدول التابعة للإمبراطوريات؟[67]

وتتشابك هذه الانتقادات بشدة مع النزاع حول ميزان القوة الداخلي، كما استنكر النجيفي استمرار وجود ميليشيات شيعية، ومحاولات رئيس الوزراء توطيد مركزية السلطة: «إنه لا يؤمن بالتعايش والمشاركة وتقاسم السلطة.. والآن أصبحنا نرى مقاومة مدنية حقيقية وهو لا يعترف بها».[68]

الحركة الصدرية

يمثل أتباع مقتدى الصدر، رجل الدين الشيعي والناشط السياسي، حركة دينية وسياسية واجتماعية، لا حزباً مكوناً من أعضاء بصورة رسمية. ويسعى الصدريون إلى أن يصوروا أنفسهم على أنهم حركة وطنية أصيلة نشأت من رحم الشعب العراقي - في مقابل جماعات أخرى قضى زعماؤها فترات طويلة من الزمن خارج العراق، على الرغم من أن مقتدى الصدر نفسه قضى وقتاً طويلاً مختبئاً خارج العراق بعد الغزو - وكواحدة من الكيانات الأساسية المعارضة للاحتلال الأجنبي للعراق. ويضعون أنفسهم موضع "حركة اجتماعية ذات قاعدة شعبية واسعة ودعائم دينية، تدين بالولاء لزعيمها [مقتدى الصدر] ولا تعتمد على السياسة أو الانتخابات"، وهو الموقف الذي يلقى بعض التجاوب في ضوء الإحساس المنتشر برفض النخبة السياسية. ويتسم خطاب الصدريين بأنه خطاب مناوئ بشدة للإمبريالية، ففي مارس 2013 مثلاً قال الصدر في خطاب له إن طلب العون من القوى العظمى العالمية «حرام، وأمر قبيح، وغير عقلاني، وغير مستحب، ومحظور اجتماعياً».[69] وعلى الرغم من ذلك، صرح المتحدث باسم الحركة من لندن بما يأتي:

لقد قال السيد مقتدى الصدر مؤخراً إنه يود زيارة واشنطن. ليس عندنا مشكلة مع الولايات المتحدة ولا مع بريطانيا، ولكن مع الاحتلال الأجنبي. لسنا ضد مشاركة

الولايات المتحدة في إعادة بناء العراق، لكننا لسنا مشروعاً بدأ في عام 2003 لتتنافس عليه إيران والولايات المتحدة.[70]

كما يركز خطاب الحركة تركيزاً شديداً على تجاوز الانقسامات الطائفية في العراق، على الرغم من أن ميليشيا الحركة التي دخلت في الصراع الأهلي في فترة 2006-2007 والمعروفة بجيش المهدي كانت ضالعة، إلى حد بعيد، في التطهير العرقي الطائفي في بغداد. وفي عام 2008 انقض الجيش العراقي على جيش المهدي في البصرة في ما عرف بعملية "صولة الفرسان" والتي قضى بعدها مقتدى الصدر ما يناهز ثلاثة أعوام في إيران. ومنذ ذلك الحين ومقتدى الصدر - الذي كان في السابق يعدّ مقرباً من الحكومة الإيرانية - يعيد تقديم نفسه على أنه معارض وطني عراقي (وهو الموقف الذي سبق أن تبناه عام 2006 والذي يشبه النهج الذي كان أبوه يتبعه). فكوّن تحالفاً معارضاً مع حركة "العراقية" ومع الأكراد، ونأى بنفسه عن بعض حلفائه السابقين المتهمين بأعمال القتل الطائفي، وفي آخر تطور على هذا الصعيد بدأ يمد يديه إلى قادة الاحتجاجات في المحافظات العراقية الغربية، ومعظمهم من السنة. وعلى الرغم من ذلك، فلا يزال الكثيرون في الخليج يعدّونه عميلاً لإيران.

على مستوى السياسة الإقليمية، يتبنى مقتدى الصدر موقفاً شهيراً بخصوص الأزمة السياسية في البحرين؛ ففي مايو 2001، ذكر بيان منشور على موقعه على شبكة الإنترنت أنه ناقش الأزمة في البحرين مع أمير قطر، الذي وعد آنئذ بالتدخل شخصياً للوساطة فيها (وهو ما لم يحدث لأسباب عدة، منها أن الحكومة البحرينية لم تكن في ذلك الوقت مستعدة لقبول الوساطات الخليجية).[71] في تلك الأثناء، قالت جماعات المعارضة السورية إن هناك مقاتلين تابعين لجيش المهدي في سوريا، إلى جانب مقاتلين آخرين من شيعة العراق من "أصحاب الحق" و"كتائب حزب الله"، وهما ميليشيتان ظهرتا كجماعتين منشقتين عن جيش المهدي، وبالإضافة أيضاً إلى قوات إيرانية ولبنانية (من حزب الله اللبناني). أما الحركة الصدرية نفسها فموقفها الرسمي يشبه موقف الحكومة الإيرانية؛ إذ تقول إنها تدعم المطالب المشروعة للشعب السوري لكنها لا تدعم المعارضة المسلحة. ويقول الناطق باسم الحركة إن العراق يمكنه أن يفعل أكثر من "دعم المتظاهرين السلميين والجماعات التي تمثل الشعب بدلاً من الدعم المالي الخارجي".[72] وفي مايو 2013، ورداً على

الضربات الجوية الإسرائيلية لسوريا دعا الصدر إلى الدفاع عن "هيبة" سوريا ضد إسرائيل، في موقف أكثر شعبية من الدعوة إلى دعم النظام السوري ضد شعبه.

القاعدة في العراق

إن أيديولوجية القاعدة في أساسها أيديولوجية تتخطى الأوطان، وتتحدى الدول الوطنية الموجودة حالياً في العالم الإسلامي، وتدعو إلى استعادة الخلافة، على الرغم من أن المفردات المحلية على أرض الواقع تعد في أحيان كثير عوامل مهمة لفهم سلوك التوابع المحلية للقاعدة. وعلى المستوى الدولي نجد أن الصراع في سوريا أتاح فرصة ثمينة للقاعدة وغيرها من الجماعات الجهادية؛ فقد ثارت الشكوك حول النفوذ الدولي للتنظيم من قبل بسبب الانتفاضات العربية – التي أكدت في ما يبدو على وجود طريق سياسي شعبي بعيد عن العنف للتصدي للاستبداد والهيمنة الخارجية بطريقة أكثر فعالية من العنف الذي تمارسه أقلية محدودة – واغتيال أسامة بن لادن في العام نفسه.

وفي مارس 2013، أعلن أبو بكر البغدادي رئيس الدولة الإسلامية في العراق (القاعدة في العراق) في تصريح له أن الجماعة ستندمج مع الميليشيا الجهادية السورية المعروفة بجبهة النصرة، تحت اسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام". وقد تساءلت بعض قيادات جبهة النصرة عن مدى سلطة البغدادي في إصدار هذا التصريح، وفي أعقاب ذلك نشرت الجزيرة خطاباً منسوباً إلى أيمن الظواهري، أبرز قيادات القاعدة، يقول فيه إن الاندماج قد ألغي لإنهاء النزاع.[73]

ووفقاً لروايات عديدة فإن الاستخبارات السورية ربما تكون قد لعبت دوراً في إنشاء جبهة النصرة في الأعوام الأولى لاحتلال العراق، حيث كانت تلك هي الفترة التي عملت فيها سوريا على تمهيد الطريق للجهاديين للتصدي للقوات الأمريكية في العراق (خشية أن توطد الولايات المتحدة مكانتها في العراق فتنتقل بعده إلى سوريا)، الأمر الذي يبين خطورة الاستعانة بالعملاء الذين قد يكونون غير أهل للاعتماد عليهم، أو قد يبدر منهم رد فعل عكسي، أو قد يتحولون إلى أعداء في المدى البعيد.

التحالفات الاستراتيجية الأساسية: الولايات المتحدة وإيران

أهم حليفين استراتيجيين للعراق هما الولايات المتحدة وإيران. وفي كلتا الحالتين تتجاوز العلاقات معهما الروابط الدبلوماسية والاقتصادية التقليدية لتؤثر تأثيراً مباشراً في أمن العراق الوطني وسيادته الوطنية. كما أن المسؤولين الأمريكيين والإيرانيين يدلون بدلوهم إلى حد كبير في الصراعات الداخلية على السلطة في العراق، مثلما حدث في انتخابات عام 2010. هذا التدخل تؤكده الروايات المتداولة، لكنه لا يتم بشفافية على الإطلاق، ومن ثم ينظر إليه عادة بشيء من الشك؛ فنجد أن الثغرات في المعلومات المتاحة تمتلئ بالتكهنات والظنون، الأمر الذي يزيد من شكوك الشعب في كيفية إدارة العلاقات الخارجية، ويشجع على الاستقطاب، في الروايات المتداولة بهذا الشأن.

الولايات المتحدة

لا تزال الولايات المتحدة، باعتبارها القوة العالمية الأبرز في العالم والفاعل الخارجي الأساسي في الشرق الأوسط، ذات أهمية بالغة للعراق في مجالات الدفاع والدبلوماسية والمعونات. إلا أن أهمية الولايات المتحدة بالنسبة إلى العراق مرت بتغير تدريجي منذ انسحاب القوات الأمريكية الذي اكتمل بنهاية عام 2011. وهو ما يأتي في إطار أوسع من الرؤى التي تقول إن انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط جاء لأسباب عدة، منها تجربة احتلال العراق، والإرهاق من الحرب بصفة عامة، والرغبة في التركيز على الجبهة الداخلية في فترة من التقشف. كما تحدث الرئيس باراك أوباما عن تحول السياسة الخارجية الأمريكية نحو آسيا، وهذا ما يعكس إلى حد ما أهمية صعود الصين كدولة من الأرجح أن تسبق الولايات المتحدة باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم. كما يعكس التغيرات التي طرأت على سوق الطاقة العالمي، والتي من المعتقد أنها ستقلل من اعتماد أمريكا الاقتصادي على نفط الشرق الأوسط، على الرغم من أن قدرة مصدري النفط العرب الرئيسيين على تحديد الأسعار ستظل أمراً ذا أهمية كبرى عالمياً. وها هي الصين قد أوشكت على اللحاق بالولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط في العالم، بينما تتنبأ وكالة الطاقة الدولية (IEA) بما يسمى "ثورة اكتشاف الاحتياطيات الصخرية" التي تتوقع أن تجعل

أمريكا الشمالية مصدِّراً صافياً للنفط خلال عقدين من الزمن.[74] في المقابل نجد أن بلدان المنطقة التي يقع فيها العراق، ومنها إيران، يمكن أن تدعي أنها ستظل جيراناً إلى الأبد، وأنها بحاجة إلى التعاون في مجالات التجارة، والمياه والطاقة، إلى جانب تدعيم الروابط الدبلوماسية في ما بينها.

ويعد الأمن والدبلوماسية مجالين مهمَّين على صعيد التعاون العراقي الأمريكي أكثر من التجارة والطاقة، حيث المبادلات بينهما محدودة، بل إن استثمارات شركات النفط الدولية أصبحت أقل من معدلات ما قبل الغزو، ولم تصادق حكومة العراق على اتفاقية إطار التجارة والاستثمار بين أمريكا والعراق التي تم التفاوض عليها عام 2005 إلا في عام 2013. ومن وجهة نظر العراق، فإن السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة تتركز قبل أي شيء على التفاوض على إنهاء الاحتلال، وهو أمر تتفق عليه معظم الفصائل العراقية، على الرغم من الخلافات حول التوقيت، ووضع اتفاقية القوات (التي يعارضها البعض على أساس أنها في ما يبدو تشرعن الاحتلال على الرغم من أنها وضعت نهاية له)، وحول الفاعلية النسبية للاستراتيجيات العنيفة، وغير العنيفة لإنهاء الاحتلال.

أما من وجهة نظر الولايات المتحدة، فقد تقلصت طموحاتها المتعلقة بالعراق بشدة، من الرؤى السابقة عن تغيير النظام لإعادة تشكيل المنطقة، إلى الآمال المتواضعة بأن يظل العراق متماسكاً ومستقراً، بعيداً عن زعزعة استقرار جيرانه، أو تهديدهم، وألا يظهر من جديد كعدو لها. وتم التخلي عن بعض الخطط التي سبق طرحها للاحتفاظ "بقواعد ضخمة" في العراق في المدى البعيد، وذلك في مواجهة المعارضة المستمرة لهذه الخطط.

وفي ظل اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي وقعت عام 2008 اتفق البلدان على ألا تستخدم الولايات المتحدة المجال العراقي البري، أو البحري، أو الجوي كمنطلق لتوجيه هجمات ضد أي دولة من الدول، وألا تطالب بوجود عسكري دائم لها في العراق.[75] وبدلاً من ذلك، تحتفظ الولايات المتحدة بأكبر سفارة أجنبية لها في العراق، ففي وقت كتابة هذه الدراسة بلغ عدد أفراد طاقمها الدبلوماسي الموجود في العراق 10500 شخص (معظمهم من الطواقم الأمنية والمقاولين الذين يعملون لدعم أقل من 100 من

الدبلوماسيين)، ولكن من المخطط تخفيض هذا العدد إلى 550 بنهاية عام 2013.[76] وفي الوقت نفسه، تسعى الحكومة العراقية والجيش العراقي إلى مواصلة التعاون مع الجيش الأمريكي. كما تنص اتفاقية الإطار المشترك على إقامة مشروعات تجارية، وعلى التعاون التعليمي والعلمي بين البلدين على المدى الطويل، بما في ذلك ابتعاث الآلاف من الطلاب العراقيين للدراسة بالجامعات الأمريكية.

كما تسعى الحكومة العراقية إلى الحصول على الدعم الدبلوماسي من الولايات المتحدة، في ضوء أهمية الأخيرة في عيون الدول التي لبغداد معها أصعب العلاقات، وخصوصاً في الخليج. وتنص اتفاقية الإطار الاستراتيجي على أن تدعم الولايات المتحدة الحكومة العراقية في إقامة علاقات إيجابية مع الدول الأخرى في المنطقة. كما تلعب الولايات المتحدة دوراً دبلوماسياً من وراء الستار في العراق؛ بما في ذلك المفاوضات العسكرية التي أجريت مؤخراً، حول دور البشمركة، بين بغداد وحكومة إقليم كردستان. وقد علق أحد الدبلوماسيين الأمريكيين على ذلك بقوله: «لم يطلبوا من إيران أن تشترك في المفاوضات أو تراقبها».[77] كما يدعو الدبلوماسيون العراقيون الولايات المتحدة إلى حث شركات النفط الأمريكية على عدم عقد صفقات مع حكومة إقليم كردستان من دون موافقة الحكومة المركزية.

وحول هذا الموضوع الشائك، تقول وزارة الخارجية الأمريكية إن الاستثمار في منطقة كردستان دون الحصول على موافقة الحكومة المركزية يعد مخاطرة قانونية، على الرغم من عدم قيامها بأي محاولات للحيلولة دونه. حيث يتلخص الموقف الرسمي الأمريكي في دعم التوصل إلى اتفاق تفاوضي على أساس الدستور بين بغداد والأكراد لإنهاء الحيرة القانونية السائدة، مع تأكيد ضرورة تنسيق الصادرات، ومخططات خطوط الأنابيب مع الحكومة المركزية. في الوقت نفسه كانت هناك رؤية تقول إن ارتفاع حجم الصادرات العراقية سيرفع الضغوط على إيران عن طريق تخفيض الأسعار العالمية التي تحصل عليها من بيع نفطها،[78] وهذا ما ينبغي الموازنة بينه وبين قدرة العراق على توجيه المزيد من الدعم للاقتصاد الإيراني، من خلال التجارة وتوفير العملة الصعبة مثلاً.

إيـران

تعد العلاقة مع إيـران أحـد أكثـر الموضـوعات إثـارة للجـدل الشـديد في السياسـة الخارجية العراقية. فكون إيران لها نفوذ واسع في العراق هذا أمر لا شك فيه، عـلى الـرغم من اختلاف الآراء حول مدى تحكمها في صناعة القرار العراقي. وفي عهد النظـام السـابق كان العراق يمثل تهديداً عسكرياً رئيسياً لإيران التي من مصـلحتها أن تضـمن ألا يتكـرر ذلك الوضع مرة أخرى على أقل تقدير. وإذا كانـت إيـران قـد دعمـت وصـول حكومـة شيعية منتخبة في العراق لسدة الحكم، فمن مصلحتها أيضاً أن تظل تلك الحكومة شـريكاً أصغر لها. لأن عراقاً قوياً، حتى لو كان فيه حكومة متعاطفة نسـبياً بقيـادة شـيعية، يطـرح مجموعة من التحديات لإيران، خاصة أمام زعمها أنها قبلة العالم الإسلامي الشيعي، وهـو الدور الذي درجت مدينة النجف الأشـرف العراقية على القيام به. وإذا نشأت ديمقراطية ناجحة مستقرة ومزدهرة بقيادة الشيعة في العراق، فإنها قد تصـبح تحـدياً سياسـياً وفقهيـاً لنموذج الحكم الإيراني. كذلك فـإن العـراق - الـذي يتفـوق الآن عـلى إيـران في حجـم الصادرات النفطية - سيعاود الظهور في آخر الأمر كقوة في منظمة الدول المصـدرة للـنفط (أوبك) التي تسعى فيها إيران إلى التشجيع على المواقف المتشددة بشأن أسعار النفط أكثـر من الدول الموالية للولايات المتحدة الأمريكية كالسعودية. كما يـرى معارضـو إيـران أنهـا تسعى إلى الهيمنة على العراق، والتحكم في الأركان الأساسية لسياسته الخارجيـة (المتعلقـة بسوريا مثلاً)، ولاختراق المؤسسـات الدينيـة في النجـف، والسـيطرة عليهـا عـن طريـق التدخل في اختيار من سيخلف آية الله العظمى علي السيسـتاني، أرفـع قامـة دينيـة في عـالم الإسلام الشيعي اليوم، وبسط نفوذها في المنطقة على نطاق واسع.

ثمة أسباب اقتصادية وجيوستراتيجية للتعاون بين العـراق وإيـران؛ فالبلـدان بيـنهما حدود طويلة، والكثير من الروافد التي تصب في نهر دجلة العراقي تنبع من إيران. وهنـاك خلافات قائمة بين البلدين حول الحدود - مثل الحدود المتنازع عليها حول شـط العـرب التي كانت السبب في تفجر حرب العراق وإيـران - وهنـاك تـوترات تحـدث بـين الفينـة والفينة حول المياه والتجارة (مثل الشكوى الدورية من جانب الفلاحين العراقيين مـن أن الصادرات الإيرانية تؤدي إلى خفض الأسعار). وقد بدأت الذكريات المريرة للحرب التي

دارت في الثمانينيات، والتي قتل فيها أكثر من مليون شخص، تنحسر عند جيل الشباب في كلا البلدين، لكن التنافس بين النزعات الوطنية والقول بامتلاك ناصية الزعامة الإسلامية، من المتوقع أن يظل مصدراً للتوتر. كما أن البلدين شريكان تجاريان كبيران، ولإيران استثمارات في مشروعات البنية التحتية في العراق. ونظراً إلى العقوبات الدولية التي ما برحت تشتد على إيران، فقد أصبحت السوق العراقية أهم بالنسبة إليها من ذي قبل. وتقول السلطات العراقية من جانبها إنها تعارض العقوبات الدولية الموسعة على إيران (وعلى سوريا)؛ بسبب خبرتها الكارثية مع العقوبات التي تسببت في وفاة مئات الآلاف من العراقيين، من دون أن تقوض أركان حكم صدام حسين. ولكن مع تعافي إنتاج العراق من النفط، واشتداد ضراوة العقوبات على قطاع النفط الإيراني؛ بدأ الميزان الاقتصادي بين البلدين يميل، الأمر الذي قد يشجع العراق على عدم قبول وضع الشريك الأصغر في المستقبل.

ومن المتوقع أن تكون سياسات الأوبك المستقبلية مؤشراً مهماً على هذا الصعيد؛ فالعراق حالياً معفى من نظام الحصص في المنظمة، لكنه تمكن من اللحاق بإيران كثاني أكبر مصدري الأوبك، ومن المنتظر أن يعود في نهاية المطاف إلى الدخول من جديد في نظام الحصص بالمنظمة الدولية. وقد أدت المناقشات التي دارت حتى الآن حول الحصص المستقبلية – وحول من الذي يتحمل عبء أي تخفيض في الإنتاج مستقبلاً – إلى تفجر التوتر مع السعودية، لا مع إيران. لكن مسألة التخفيض داخل الأوبك أمر تسعى إليه دائماً إيران، التي تعد نسبياً من الصقور بشأن القضايا السعرية أكثر من السعودية، التي تنظر إلى تأثيرها "الاعتدالي" في أسعار النفط على أنه عنصر من عناصر تحالفها مع الولايات المتحدة. ولذلك فمن الممكن أن يظهر التوتر مع العراق الذي لا يريد تحجيم إنتاجه النفطي مرة أخرى بعد أعوام من توقفه لدواعٍ أمنية. وقد أعلن فلاح العامري، مندوب العراق لدى منظمة الأوبك، في تصريح علني له في ديسمبر 2012 أن«العراق لن يخفض من إنتاجه مطلقاً.. هذه قضية سيادية، وليست قضية تخص الأوبك».[79]

ويشير بعض المسؤولين في الحزب الحاكم في العراق إلى أن العلاقات الوثيقة مع إيران ترجع جزئياً إلى قيام إيران احترازياً ببناء الروابط بداية مع المعارضة، ثم مع الحكومة

الجديدة، وهو ما لم تفعل مثله السعودية. ويقول صادق الركابي نائب البرلمان العراقي وعضو حزب الدعوة: "عندما أغلقت كل أبواب العالم العربي، كان الباب الإيراني مفتوحاً". لكنه يضيف قائلاً:

> عندما نسترجع دولتنا الفتية في العراق، فسنجبر كل الدول بما فيها إيران على احترامنا، وعلى الكف عن أي تدخل في قضايانا الداخلية. المبدأ الأول هو التحصن من تدخل القوى الخارجية، والمبدأ الثاني أن إيران جارتنا ولها حدود معنا تمتد 1200 كيلومتر، فعلينا التغلب على الماضي وبناء علاقة مفيدة لصالح الجانبين.[80]

ويرى نائب آخر عن حزب الدعوة، وهو محمد الساعدي أن إيران «تحاول أن تنقل ساحة معاركها خارج أراضيها، بحيث لو تعرضت للهجوم لكان ذلك في سوريا والعراق».[81] وهكذا نرى أن التعبير عن الإحساس بالاستياء من النهج الإيراني موجود على نطاق واسع، ولكن هناك أيضاً تصور منتشر بالقدر نفسه مفاده أن العراق ليس أمامه إلا خيارات محدودة في إقامة الأحلاف الإقليمية. فإيران من ناحيتها ليس لديها تقريباً أي دول حليفة في العالم العربي، على الرغم من نجاحها في إقامة الصلات مع مجموعة من الجهات غير التابعة للدول. وقد يصبح العراق شيئاً فشيئاً مهماً لإيران، مع تعرض النظام السوري للتهديد، لكن ذلك سيأتي من خلال إقامة أواصر الصلة مع الأفراد والفصائل أكثر من العلاقات بين مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من أن سياسة إيران الخارجية ليست متأثرة بالطائفية مثل العراق، فإنها بدورها متأثرة بالانقسامات الداخلية. فمن المعروف أن قاسم سليماني، قائد الحرس الثوري الإيراني، شخصية بارزة في مجال العلاقات مع العراق، حتى إنه أحياناً يتجاوز وزارتي الخارجية في كلتا الدولتين ليلتقي مباشرة بنوري المالكي وقادة الفصائل العراقية الأخرى. وقد ظلت إيران على مدى سنين طويلة تسعى إلى تكوين علاقات مع مجموعة من الفصائل العراقية، بدلاً من أن تصبح مقيدة بفصيل واحد، أو فرد واحد، وذلك في إطار استراتيجية المراهنة التحوطية التي تتبعها.

الموازنة بين عدوين

إن ضرورة الموازنة بين هذين التحالفين الاستراتيجيين مع دولتين لهما استراتيجيات ورؤى كونية متعارضة تماماً، تضع العراق في وضع حرج، وفي الوقت نفسه فإن التحالف

مع كلتا الدولتين يمكن أن يكون مغنماً، لأنه يتيح الفرصة للقيام بدور الجسر أو الوسيط. وقد دعا هذا الوضع غير العادي البعض في العراق، والمنطقة على اتساعها، إلى الظن بأن تغيير النظام في العراق كان مؤامرة حاكتها الولايات المتحدة وإيران، على الرغم من العداوة الثنائية المفترضة بينهما. وهذا ما يعكس ميلاً إلى اعتبار الولايات المتحدة دولة شبه قادرة على كل شيء، وعزوفاً عن التصديق بأن ثمة نتائج غير مقصودة يمكن أن تنبع من عدم الكفاءة والخطأ البشري، بمعنى أن الاستراتيجية الأمريكية في هذه الحالة لتغيير النظام في العراق كانت تستند إلى معلومات خاطئة وحسابات مغلوطة بشدة (ولا تجدي شيئاً سوى أنها تلقي الضوء على استمرار أهمية الرؤى الخاطئة في العلاقات الخارجية). ومن الأرجح أن ثمة مصالح مشتركة وتسويات مستترة معينة قد نشأت في ما بين القوتين، مثلما كان يحدث في أفغانستان من وقت لآخر. وجدير بالذكر أن كلتا الدولتين وافقتا في واقع الحال على القبول برئاسة نوري المالكي للوزراء لأسباب مختلفة. فالطموحات الكبرى المتعددة للولايات المتحدة بشأن العراق في إعادة تشكيل الشرق الأوسط تقلصت بشدة في الأعوام التالية للغزو.[82] ومن ضمن الأهداف الأخرى في إطار الاستعداد للغزو عام 2003، تصور بعض المحللين الأمريكيين أن العراق سيصبح دولة عربية شيعية ديمقراطية في كفة تعادل كفة إيران[83] وكذلك السعودية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، وما تبعه من علامات استفهام حول قيمة التحالف الأمريكي السعودي. في هذا السيناريو تصبح الولايات المتحدة قادرة على التركيز على احتواء إيران فحسب، بدلاً من السياسة السابقة التي كانت تتبعها من أجل "الاحتواء المزدوج" للعراق وإيران.

إلا أن الولايات المتحدة لم تتوقع - ولا تتوقع في الحاضر - أن يظل عراق ما بعد صدام بعيداً عن إيران؛ إذ إنها تتفهم بعض الشيء حاجة العراق إلى استرضاء جارته الكبرى. وعلى أرض الواقع نجد أن التسويات والموازنات تتم بين الأطراف الثلاثة. فمن المعروف أن من أولويات العراق أن يضمن ألا يُستغل مجاله الجوي في حال وقوع صراع عسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران. ومن الموضوعات المثيرة للجدل أيضاً وجود تنظيم مجاهدي خلق الإيراني في العراق، وهو جماعة إيرانية منشقة قدَّمت للولايات المتحدة في الماضي معلومات تبدو في ظاهرها معلومات عن البرنامج النووي الإيراني.[84] وفي عام 2012 استضاف العراق جولة محادثات بين مجموعة القوى 3+3 وإيران حول

البرنامج النووي الإيراني، ما يبين أن صِلاته بكل من إيران والولايات المتحدة يمكن أن تتيح له القيام بدور الوسيط، على الرغم من أنه لم يحرز إلا تقدماً محدوداً في هذا المضمار.

وتفرض المواقف الإيرانية والأمريكية المتناقضة بشأن سوريا معضلات جديدة على صناع السياسة العراقيين. فمنذ عام 2012، بدأ بعض كبار المسؤولين الأمريكيين في الضغط مراراً على الحكومة العراقية لمنع الطائرات الإيرانية التي تحلق في أجواء العراق متجهة إلى سوريا يومياً، أو لتفتيشها على الأقل؛ حيث تشك الولايات المتحدة أن هذه الطائرات تحمل أسلحة إلى الحكومة السورية. أما الحكومة العراقية فتزعم أنها تقوم بتوصيل معونات إنسانية، لكن مصداقية هذه المزاعم تنهار أمام تقارير تكشف عن قيام السلطات العراقية بتفتيش عدد رمزي فقط من الطائرات. وفي إبريل 2013، قال أحد المسؤولين الأمريكيين إنه بدلاً من معاقبة العراق على السماح بعبور الأسلحة الإيرانية إلى سوريا، فإن الولايات المتحدة ستعرض على الحكومة العراقية حوافز عن طريق تقديم مقعد للعراق على طاولة المباحثات الدولية ضد سوريا؛ كمكافأة له على وقف عبور الأسلحة.[85] هذا النهج قد يعكس افتراض الولايات المتحدة أن خيارات العراق محدودة، حيث اعتبر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عبور الطائرات الإيرانية المجال الجوي العراقي انتهاكاً إيرانياً لسيادة العراق.[86]

وجدير بالذكر أن مطار العراق نفسه خاضع لسلطة وزارة النقل، التي يسيطر عليها هادي الأميري، وهو وزير يمثل منظمة بدر المعروف عنها تقليدياً أنها قريبة إلى الحرس الثوري الإيراني، والتي انفصلت عن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في عام 2012. وبالنسبة إلى إيران من المهم الحفاظ على روابط مباشرة مع مسؤولين يسيطرون على هذه المرافق الرئيسية في البنية التحتية، قياساً على النموذج اللبناني. ففي لبنان تعد الحاجة إلى سيطرة حزب الله على مطار بيروت مثاراً للخلافات الشديدة، ففي مايو 2008 اتخذ رئيس الوزراء اللبناني آنذاك، سعد الحريري، عدة إجراءات لعزل مدير أمن المطار، والانقضاض على شبكة اتصالات حزب الله الموازية، إلا أن هذه الخطوات أشعلت تظاهرات في الشوارع، وأدت إلى أزمة سياسية لم يحلها سوى اتفاق لتقاسم السلطة، وإعادة مدير الأمن إلى منصبه.[87]

علاقات العراق الإقليمية

انحياز إقليمي!

الشـرق الأوسط مسـرح للتنافس بين القوى الدولية منذ وقت طويل. فعـلى الـرغم من انتهاء الحـرب البـاردة ظلـت محـاولات رسـم ملامـح المنطقـة عـلى أنهـا منقسـمة إلى معسكرين تسيطر على الأذهان، حتى لو انهارت هـذه المحـاولات أمـام صـلابة التحليـل العميق. وتقول الرواية السائدة حالياً إن المنطقة مسـتقطبة بـين معسـكرين أحـدهما مـوالٍ للولايات المتحدة الأمريكية والآخر مـوالٍ لإيـران، أو حتـى بـين البلـدان السـنية وتلـك الشيعية. أما العراق فلا يندرج بسهولة تحت أي من الجانبين؛ ففي البدء أدى احتلالـه مـن جانب الولايات المتحدة إلى إثارة شكوك الحكومات الأخرى في المنطقة، ولكن في مرحلـة لاحقة أدى تحالف العراق مع إيران إلى إقصاء الدول المجاورة، والتـي لمعظمهـا تحالفـات شتى مع الولايات المتحدة.

والعراق ليس وحده الذي يريد التـوازن في العلاقـات مـع المعسـكرات المختلفـة في المنطقة. فعُمان قادرة على ذلك، وهو ما يرجع جزئياً إلى موقعها المنعـزل إلى حـد مـا، فعـلى الرغم من تاريخها الاستعماري الطويل فقد أصبحت الآن تنأى عن الانخراط في أي شـيء خارج أراضيها. كما حاولت قطر وتركيا في ما مضـى الموازنة بين الجانبين، لكنهما منذ بـدء الربيع العربي اقتربتا من المعسكر الإسلامي السني الموالي للولايات المتحـدة الأمريكيـة إلى حد كبير (على الرغم من أن ذلك أمر محفوف بالتناقضات في حد ذاتـه). أمـا العـراق فقـد يكون أشبه بلبنان الذي يراهن بحرص في ما يتعلق بمواقف الدولـة المعلنـة (كـما في حالـة تصويت الأمم المتحدة بشأن سوريا) بينما تتبع الفصائل اللبنانية أحياناً سياسـات متناقضـة تناقضاً مباشـراً (بشأن سوريا قبل أي شـيء).

سوريا: أكثر قضايا السياسة الخارجية إثارة للخلاف

ليس لدى العراق استراتيجية للتعامل مع الصـراع في سـوريا، الأمـر الـذي يعكـس بصورة جزئية ما يتعرض له من ضغوط داخلية شديدة، وضغوط خارجية متناقضـة، كـما

يرجع إلى قدرته المحدودة على تطبيق سياسة ما؛ لأن الصراع يقع إلى حد كبير بعيداً عن نطاق سيطرته. وتؤدي الانقسامات الداخلية في العراق إلى تعقيد قدرته على العمل كوسيط فعال، أو على تسهيل إقامة الحوار. وجدير بالذكر أن سياسة العراق المعلنة في هذا الصدد هي دعم الحوار، والحل السياسي عن طريق التفاوض، مع معارضة العقوبات وعسكرة الصراع. إلا أن المتشددين العراقيين في الوقت نفسه متورطون في الصراع السوري على الجانبين، وهناك اتهامات بأن السلطات سمحت لبعض المقاتلين (ومعظمهم من الميليشيات الشيعية مثل "كتائب حزب الله" و"أصحاب الحق") بالدخول إلى سوريا دعماً لنظام الأسد، وأن القبائل السنية سهلت دخول بعض المقاتلين دعماً للمعارضة، بينما أقرت حكومة إقليم كردستان بأنها دربت ودعمت بعض جماعات المعارضة الكردية.

وتعارض الحكومة العراقية بشدة تغيير النظام الذي تخشى أن يهدد مصالحها؛ حيث إن لها عدواً مشتركاً بينها وبين الأسد، من دون أن تكون متضامنة معه على المستوى الأيديولوجي أو الشخصي. ويعرب بعض المسؤولين عن تعاطفهم مع المتظاهرين بقولهم إنهم يتفهمون بطش الحكم البعثي. وعلى الرغم من أن المالكي كان في يوم من الأيام منفياً في دمشق، فقد صار يعترض هو وحكومته في الأعوام الأخيرة بشدة على ما يرونه تشجيعاً وتسهيلاً من جانب سوريا لدخول المحاربين الجهاديين إلى العراق. إلا أن الحكومة تتعامل مع الوضع من منطلق "أخف الضررين" حيث ترى أن البديل الوحيد في سوريا هو تشكيل حكومة إسلامية أغلبها من السنة، والتي تفترض أنها ستكون حكومة عدائية تجاه العراق.

قد تتحقق هذه النبوءة من تلقاء نفسها. فسياسة العراق بشأن سوريا تؤدي إلى تفاقم الانقسامات على الساحة السياسية العراقية، حيث تعبِّر حركة "العراقية" عن تضامنها مع المتظاهرين السوريين، ومع المتظاهرين السنيين في العراق، بينما تسعى القاعدة والإخوان المسلمون في العراق إلى استغلال الصراع السوري دعماً لمواقفهم الداخلية. في هذه الأثناء حدث تغيير منذ شهر مارس 2013 عندما أشار المراقبون في شمال العراق إلى أن حكومة إقليم كردستان تتجنب التدريب المكشوف للمقاتلين الذين ينتمون إلى المعارضة الكردية السورية بسبب الحساسية للمصالح التركية. وبعد شهرين، أي في بداية مايو، قال رئيس

وزراء إقليم كردستان نيجيرفان برزاني إن حكومة إقليم كردستان تقوم بتدريب المقاتلين الأكراد السوريين بهدف مساعدتهم على الدفاع عن أراضيهم ضد الإرهابيين.[88]

وتتبنى الفصائل العراقية رؤى شديدة الاستقطاب إزاء التهديدات والفرص المترتبة على الوضع في سوريا، وحول كيفية التعامل معها. والصورة غائمة؛ لأن الحقائق على الأرض يكتنفها "ضباب الحرب" الذي يتفاقم بسبب الصراع الخطير في ساحة الدعاية العالمية. وتتفاقم الخلافات حول تشكيل المصالح وتصور التهديدات؛ بسبب غياب صورة كاملة وملموسة وذات موثوقية للأحداث التي تدور في سوريا، وبسبب عدم اليقين بشأن قوة جماعات المعارضة المختلفة على مستوى البلاد (حيث الموقف في تغير مستمر، والأموال والأسلحة ترد من مجموعة من المصادر المختلفة، وعبر مداخل عديدة مختلفة؛ ما يجعل الرصد الشامل لأي جهة من الجهات الضالعة أمراً شبه مستحيل) وعدم الشفافية بشأن ما يجري في الدوائر الداخلية للنظام. ونظراً إلى عدم التيقن والخلل المعلوماتي الشديد، فإن التكهنات والشائعات تملأ تلك الثغرة. كما تمثل الافتراضات المبنية على أساس الأيديولوجية، أو الهوية مرشحاً قوياً لفرز الادعاءات المتنافسة والمتضاربة، وإن كان ذلك يؤدي إلى تشويه الناتج النهائي. هذا الوضع الذي يشوبه تسييس ونقص في المعلومات لا مفر من أن يؤدي إلى صناعة قرارات غير سليمة، خاصة في خضم أجواء الخوف التي تكتنف المنطقة.

إضافة إلى ذلك، فإن التصورات المختلفة للأهمية الاستراتيجية لتغيير النظام في سوريا ترتبط إلى حد كبير بسياسات الهوية - التي تركز على فرص تمكين الإسلاميين السنيين الذين هم إما "مثلنا" أو "ضدنا"، والمتحالفين مع القوى الإقليمية التي ينظر إليها أيضاً على أنها إما حليف أو عدو - بدلاً من التركيز على فرص التسوية السياسية مع حكومة سورية جديدة، على أساس المصالح التجارية المشتركة مثلاً، أو الرغبة المشتركة في احتواء القاعدة. وهذا ما يرجع جزئياً إلى الخوف من أن هياكل الدولة الوطنية ذاتها تنهار، وأن الانتقال سيتم على أيدي حركات متشددة ومؤدلجة.

من ناحيتها تبدو الحكومة العراقية وكأنها ليس لديها أي خطة احتياطية للتعامل مع تغيير النظام في سوريا، أو مع الصراع المدني الممتد فيها، على الرغم من وجود

سيناريوهات مرشحة بقوة يجب أن تستعد لها المنطقة بأسرها. فالعراق محصور في موقع دفاعي، وتقلقه مجموعة من المخاطر التي لا يرى أمامه إلا خيارات قليلة للتخفيف منها. فبينما يصبح قادة حكومة إقليم كردستان رجال دولة ذوي نفوذ في الدوائر السورية والسياق الإقليمي الواسع، يبدو أن بغداد تتراجع عن محاولاتها المبكرة المترددة للتعامل مع المعارضة السورية، خصوصاً وأن السعودية وقطر الآن من أبرز القوى الداعمة للمعارضة. ويبدو أن التحركات العراقية ستقتصر إلى حد كبير على رد الفعل وانتهاز الفرص بدلاً من اتباع سياسات استراتيجية. (هذه الانتقادات يمكن أن توجه إلى كثير من البلدان الأخرى أيضاً). ويسعى مسؤولو الحكومة أيضاً إلى التأثير في الفكر الأمريكي تجاه سوريا، بعد المخاوف المبدئية القائلة إن السياسة الأمريكية لا تأخذ مصالح العراق في الحسبان. ولا يختلف المسؤولون العراقيون عن نظرائهم الإسرائيليين في قولهم إنهم حذروا الولايات المتحدة في عام 2011 أن الأسد لن يتخلى عن السلطة في غضون بضعة أشهر. كما يشيرون إلى أن الوضع قد تغير تغيراً هائلاً منذ عام 2010، عندما لم يتمكن المالكي حسب قولهم من إقناع الولايات المتحدة ببذل ضغوط كافية على الأسد بشأن تأمين الحدود العراقية، بسبب الرغبة في ذلك الوقت في التعامل مع الأسد. وأهم ما في الأمر أن صحيفة "واشنطن بوست" نشرت في عام 2013 مقالاً باسم المالكي يحذر الولايات المتحدة من مغبة تكرار الأخطاء التي ارتكبتها بدعم طالبان في أفغانستان، بأن تدعم المعارضة السورية التي تتضمن عناصر جهادية. لكن هذا المقال الافتتاحي لم يتحدث عن أي مخاوف مشروعة للمتظاهرين السوريين، أو المعارضة السورية.

دول الخليج

ترتبط الحكومة العراقية بالسعودية بعلاقة مضطربة تتجلى في عدم وجود سفير سعودي في بغداد حتى بعد مرور عشرة أعوام على تغيير النظام.[89] كما تواجه الحكومة العراقية تصاعداً في التوتر مع قطر، حيث ترى أن الأخيرة تدعم القوى المناوئة لها في العراق وسوريا. لكن العلاقات تختلف مع كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست، ما يعني أن هناك مساحة للقرارات السياسية لرسم ملامح العلاقات، وليس مجرد خلافات حول طبيعة النظام والتركيبة الطائفية. فبينما تتسم العلاقات مع

السعودية وقطر بالتوتر، نجد أن هناك تقدماً ملحوظاً مع الكويت على وجه الخصوص، حيث تسعى الدولتان إلى حل القضايا العالقة منذ الغزو العراقي عام 1990، وإلى تطوير الروابط التجارية بينهما. كما دعت الكويت إلى تقوية التعاون بين العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ككتلة واحدة. إلا أن مجلس التعاون يركز منذ عام 2011 على تطوير العلاقات مع دولتين ملكيتين أخريين في العالم العربي، وهما الأردن والمغرب أكثر من تطوير روابطه بالعراق واليمن، وكلاهما أكبر حجماً وأقل أمناً، وتحكمهما حكومتان جمهوريتان. كما أن لدولة الإمارات العربية المتحدة استثمارات في العراق. أما المحاولات الأولية لتطوير التجارة مع البحرين فقد تعثرت منذ عام 2011 بسبب الأزمة السياسية في البحرين التي يهتم بها الشيعة في العراق، ولكن على الرغم من تعبيرهم عن الامتعاض بشأن هذه الأزمة فلم يتورط شيعة العراق فيها بصورة صريحة. وأخيراً لا نجد إلا تعاملات محدودة مع عُمان، على الرغم من أنها تمثل نموذجاً لافتاً للنظر لعدم الانحياز الإقليمي، وتحافظ على علاقاتها مع إيران والولايات المتحدة، وتلعب دور الوسيط في بعض الأحيان.

ومن المعروف أن العلاقات الشخصية متوترة بين العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز ونوري المالكي، لكن العلاقة الصعبة بين الدولتين لها جذور أعمق من ذلك. فالعراق الجديد يطرح أمام السعودية تحديات كبيرة تتعلق ببعض بواعث قلقها الأساسية في المنطقة: احتواء النفوذ الإيراني الذي يعد أحياناً – وليس في كل الأوقات – مرتبطاً بتمكين التكتلات الدينية الشيعية، والعمل في الأغلب على الحفاظ على استقرار نظام الدولة العربية القائم حالياً، والذي يتسم بالقصور في المجال الديمقراطي، والاحتفاظ بنفوذها الذي لا ينازعه أحد في أسواق النفط الدولية. هذه التحديات الكبرى والصدام المحتمل للمصالح لا يمكن التعامل معه إلا من خلال دبلوماسية شديد البراعة، لكنها في سياق العلاقات الشخصية المتردية تتحول إلى مصدر للتوتر الشديد، كما أن العلاقات بين البلدين يعرقلها ميراث تاريخي، وسياسات الهوية، والروايات المختلفة عن الخلافات الطائفية.

وقد كانت السعودية تدعم صدام باعتباره نداً لإيران حتى غزو الكويت، وحتى في حقبة الاحتواء بعد عام 1991 كما لاحظ دانيال بايمان Daniel Byman:

تركيا والسعودية كلتاهما على أفضل تقدير تتبنيان موقفاً متأرجحاً تجاه المعارضة العراقية. أنقرة بالطبع متأرجحة بشأن أي خطة يمكن أن تزيد من حجم الاستقلال الذاتي الكردي.. والسعودية أيضاً مترددة بسبب المخاوف من سيطرة الشيعة.[90]

عندما نقرأ اليوم هذا التعليق الذي كتبه بايمان عام 1999 يدهشنا أنه لم يحدث تغيير يذكر بين السعودية والقادة السياسيين العراقيين في مقابل التغيير الكبير الذي حدث بين تركيا والقادة الأكراد العراقيين. ويُلاحظ أن مسؤولي حزب الدعوة محقون عندما يقولون إن السعودية لديها أسبابها الخاصة لمعارضة وصول أغلبية شيعية إلى السلطة داخل فنائها الخلفي [العراق] (بسبب شبح النفوذ الإيراني، واحتمال ارتفاع صوت المطالب السياسية بين شيعة المملكة، الذين يتركزن في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط). إلا أن هذا التناقض مع موقف تركيا وأكراد العراق – الذين تمكنوا من التغلب على ميراث الشك – نستطيع أن نخرج منه بدروس مفيدة. فنموذج علاقة تركيا مع حكومة إقليم كردستان يبين أنه بالقيادة الخلّاقة يمكن التوصل إلى طرق جديدة للتعامل مع التنافس التقليدي القائم على الهوية، حيث الاعتماد الاقتصادي المتبادل يخلق المزيد من النواتج الإيجابية لكلا الطرفين.

لكن الوضع معكوس في حالة العراق والسعودية؛ فكل جانب يلوم الآخر على اتخاذ موقف يفترض أنه طائفي، في مواجهة محاولاته التي تبدو في ظاهرها محاولات كريمة للتواصل، في حين أنه لا يوجد الشيء الكثير على صعيد التعاون الدبلوماسي أو التجاري، على الرغم من بعض المحاولات التي أجريت مؤخراً في مجال التعاون الأمني بين وزارتي الداخلية، خاصة منذ تسلم وزير شاب جديد لمنصب وزير الداخلية في السعودية في عام 2012، وهو محمد بن نايف.

ويشار دائماً إلى سياسات الهوية والمخاوف المتعلقة بالطائفية كسبب من الأسباب التي أدت إلى تردي العلاقات الشخصية – كما يقال – بين القادة السعوديين والعراقيين. فمن حيث السمات الشخصية، نجد أن معارضي المالكي يتداولون حكايات تروى عن أول لقاء بين الملك عبدالله ورئيس الوزراء، كما يقول فيصل استرابادي:

الملك عبدالله هو أول زعيم دولة يلتقي المالكي عندما أصبح رئيساً للوزراء. فقال له الملك إنه لو كان مع العرب فسيكون أحسن أصدقائه، وإذا كان مع إيران فسيكون ضده، كما انتزع منه وعوداً بأن يعمل على دمج السنة.[91]

وأضاف استرابادي أن الملك عبدالله أبلغ الولايات المتحدة في ما بعد أنه شعر أن المالكي قد خدعه. «ولا أظن أنه سيتصالح مع المالكي طوال حياته، على الرغم من أن آخرين حوله يريدون مد أيديهم». ويحكي محمد النجيفي قصة مماثلة يقول فيها: «وعد المالكي [الملك عبدالله] أن يتعامل بإنصاف مع الجميع، بعيداً عن الطائفية، لكنه لم يف بوعده أبداً».[92] ولكن يُقال أيضاً إن الملك عبدالله يكنّ احتراماً شديداً للمرجع العراقي آية الله السيستاني أرفع شخصية دينية في العالم الشيعي. ومن التبسيط المخل بالحقائق أن نعدّ أن السياسات السعودية هي بالضرورة سياسات مناهضة للشيعة؛ حيث تعترف أصوات مهمة في النظام السعودي بأن العرب الشيعة وإيران ليس بينهم بالضرورة مصالح متطابقة. وقد أشرف الملك عبدالله نفسه على عودة عدد من المنشقين الشيعة من المنفى إلى السعودية في التسعينيات، وعلى انتخاب بعضهم لاحقاً أعضاء في المجالس البلدية السعودية.

ويميل مسؤولو حزب الدعوة إلى الرد على الانتقادات التي تتحدث عن الطائفية العراقية بأن يشيروا إلى عدم وجود حرية دينية في السعودية نفسها، وإلى فتاوى التكفير العنيفة التي تصدر من بعض رجال الدين في السعودية، وقبل أي شيء إلى دخول الآلاف من المقاتلين الجهاديين والانتحاريين السعوديين إلى العراق منذ عام 2003. وهو ما أدى إلى تدمير الثقة بين البلدين على نطاق واسع، وهو ما لا نظير له في الاتجاه الآخر. فإذا كانت المعارضة تشير إلى قلق السعودية من العنف الطائفي في العراق،[93] فإن الكثيرين من العراقيين أيضاً يتساءلون لماذا لم يظهر مثل هذا التضامن معهم عندما قام صدام بقمع انتفاضة عام 1991 التي كان الشيعة والأكراد يمثلون أغلبيتها، ولماذا قوبل هذا القمع على أفضل تقدير بالصمت، وعلى أسوأ تقدير بالتهليل في المنطقة على اتساعها. وهذا ما يلقي بالمزيد من الضوء على تأثير ميراث الدكتاتورية والإحساس بالعزلة والظلم على العلاقات الإقليمية اليوم.

لكن ليس من المفروض أن يرسم التاريخ ملامح المستقبل على هـذا النحـو المحتـوم. فمن الممكن أن تتبدل علاقات السعودية مـع الحكومـة المصـرية مـا بعـد ثـورة 25 ينـاير 2011، التي بدأت انطلاقتها بداية غير مبشـرة بسـبب العلاقـات الوثيقـة بـين السـعودية وحسني مبارك ومعارضة السعودية العلنية لتغيير الحكم. وإذا كانت الشكوك المتبادلة قـد أدت إلى خلق التوترات، فإن محاولات مد الأيـدي أدت عـلى مـا يبـدو إلى ظهـور صـفقة ضمنية تدعم السعودية بموجبها الحكومـة المصـرية (بـبعض المعونـات الماليـة) عـلى ألا تتحدى الحكومة المصـرية المصالح السعودية في المنطقة بطريقة مكشوفة. وعلى الرغم مـن أن الحكومتين سُنيتان، فإنهما تتبنيان تفسيرين متناقضين للإسلام السـني (خصوصـاً في مـا يتعلق بالعلاقة بين الدين والسياسة).

وثمة مثال آخر لافت للنظر، وهو تطور العلاقات الطيبة بين العراق الكويـت، عـلى الرغم من التاريخ المرير بين البلدين. فقد كان أمير الكويت هو الـزعيم الخليجـي الوحيـد الذي حضـر قمة الجامعة العربية عام 2012 في بغـداد، ويرجـع إحـراز التقـدم عـلى هـذا الصعيد بصورة جزئية إلى الجهود المضنية التي بذلها الجانب الكويتي لبنـاء علاقـة إيجابيـة، وتحقيق الاعتماد الاقتصادي المتبادل كسبيل لضمان السلام في المستقبل. كما ساعدت الأقلية الشيعية الكبيرة الثرية في الكويت على دفع الـروابط الاقتصـادية في قطـاع السـياحة، عـلى سبيل المثال من خلال تطوير البنية التحتية السياحية حـول مدينـة النجـف التـي يقدسـها الشيعة. وفي بادرة إيجابية، تم استئناف الرحلات الجوية المباشـرة بين بغـداد والكويـت في مارس 2013 بعد توقفها منذ الغزو عام 1990.

أما العلاقات مع قطر فآخذة في التدهور، حيث تسعى الأخيرة إلى القيام بدور أبرز في دعم الجماعات السنية في شتى أنحاء المنطقة، وبصفة خاصة في سوريا. ومن مصادر التـوتر الدولي بين البلدين التصـريحات التي يصـدرها رجـل الـدين يوسـف القرضـاوي، وهـو مصـري مرتبط بالإخوان المسلمين مقيم في قطر، وفيها ينتقد المالكي والجماعـات الشـيعية بصفة عامة. وكانت قناة "الجزيرة" الممولة من قطر واحدة من بين 10 قنوات تلفزيونية تم حظرها في العراق في إبريل 2013 بسبب تغطيتها "للتظاهرات السنية" في غـرب العـراق. وهناك احتمال أن يؤدي تقلد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني منصب أمير قطر الجديـد إلى تهيئـة

الفرصة لتحسين العلاقات، على الرغم من أن الشيخ تميم يُعد واحداً من القوى المحركة للعلاقات الطيبة بين قطر والإخوان المسلمين.

أما البحرين فهي الدولة الوحيدة الأخرى ذات الأغلبية الشيعية في العالم العربي، وقد كانت من أوائل الدول العربية التي تفتح سفارة لها في بغداد على الرغم من أن جماعات المعارضة البحرينية تزعم أيضاً أن البحرين جندت مخابرات البعث السابقة ضمن صفوف قواتها الأمنية. وفي البداية سعت الدولتان إلى تطوير العلاقات التجارية، حيث نصبت البحرين نفسها بوابة ليبرالية إلى أسواق الخليج الأخرى الكبرى، في حين بدأت صناعة "الحج الشيعي" في العراق تتحول إلى نشاط تجاري يثير لعاب الناقل الجوي البحريني (شركة طيران الخليج المملوكة للدولة) وشركة طيران البحرين المملوكة للأسرة المالكة. وكانت طيران الخليج قد سيرت خطوطاً إلى خمس مدن عراقية بنهاية عام 2010. ولكن في عام 2011 تم إيقاف جميع الرحلات الجوية لهذه الشركات إلى إيران والعراق ولبنان بأوامر حكومية، في ما يبدو أنه رد فعل متشنج على التصريحات الموالية للمعارضة التي صدرت من قادة الشيعة الدينيين والسياسيين في تلك البلدان الثلاثة. وكانت الرحلات إلى لبنان هي أول ما استؤنف من الرحلات، على الرغم من استمرار تصريحات "حزب الله" حول الوضع السياسي في البحرين، الأمر الذي يشير إلى نجاح لبنان في استعادة العلاقات، والذي يرجعه البعض إلى الجهود الدبلوماسية لرئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، وهو رجل أعمال سني. وتم استئناف الرحلات الجوية إلى العراق بعد ذلك بشهرين، وقد أدى هذا التعطل إلى تكبيد طيران الخليج خسائر إضافية فوق الديون التي تعانيها أصلاً، وأسهم في انهيار شركة طيران البحرين في عام 2013.

هناك شبكات قوية من الصلات الأسرية، والدينية، والتجارية، بين الشيعة العرب في كل من العراق والبحرين، ما يشجع على روح التضامن التي تنشأ مع الألفة الشخصية، وليس فقط المعتقد الديني المشترك. ومن المعروف أن حزب الدعوة على وجه الخصوص له نفوذ كبير على مر التاريخ على المعارضة البحرينية، فبعض قادة المعارضة الموجودين الآن بالسجن بدأوا نشاطهم السياسي في الخلايا البحرينية لحزب الدعوة في السبعينيات. وأبرز شيوخ البحرين، وهو الشيخ عيسى قاسم، درس على يدي مؤسس

حزب الدعوة آية الله محمد باقر الصدر. وقد تطورت الروابط بين حركات المعارضة الشيعية العراقية والبحرينية خلال سنوات المنفى في الثمانينيات والتسعينيات، على الرغم من أن العقد الماضي شهد انفتاح الساحة السياسية الداخلية في كلا البلدين؛ ما شجع على إعادة توجيه الاهتمام من جديد إلى الأهداف الوطنية. وعلى الرغم من ذلك رأينا تظاهرات دورية أمام السفارة البحرينية في لندن مثلاً، منذ عام 2011 فصاعداً، تجتذب إليها عراقيين بريطانيين من النشطاء السياسيين أكثر من النشطاء الإيرانيين، وغيرهم من أبناء دول الخليج الأخرى.

وفي العراق تصاعد الدعم الشيعي للمتظاهرين، وحينها قال المالكي إن العراق يعارض التدخل الأجنبي في البحرين، ولم يتحرك لدعم المعارضة البحرينية خوفاً من أن يؤدي الموقف هناك إلى إشعال حرب طائفية واسعة في المنطقة. ويبدو أنه كان يحاول الموازنة بين الضغوط من جانب الصدريين وغيرهم لدعم المتظاهرين البحرينيين. وقيل إن بعض النواب دعوا لإرسال معونات اقتصادية إليهم، كما دعا كبار السياسيين العراقيين السنة مثل أسامة النجيفي إلى ترك البحرين تحل مشكلاتها الخاصة دون تدخل.[94]

في هذه الأثناء رأى ممثلون عن حركة "العراقية" أن الحكومة أظهرت قصر النظر في موقفها من البحرين، وأدت إلى اتساع الشقة بينها وبين السعودية دون تحقيق أي شيء ملموس للمتظاهرين البحرينيين. كما قال بعض ممثلي المعارضة البحرينية إن النزاعات الطائفية في العراق تجعل من الصعب عليهم حل أزمتهم السياسية، حيث إن العلاقات بين البحرينيين المنتمين إلى طوائف دينية مختلفة تتأثر بالروايات والمخاوف المتباينة حول الأحداث في العراق. كما أن دور رجال الدين في النجف مهم هنا أيضاً؛ إذ يُعتقد أن آية الله السيستاني هو أعلى سلطة روحية بالنسبة إلى شيعة البحرين؛ حيث لا يوجد ببلدهم الصغير مرجع شيعي بحريني. وجدير بالذكر أن ممثل السيستاني في البحرين، آية الله حسين نجاتي كان في ما مضى من الأصوات المؤيدة للديمقراطية في البحرين، لكن صوته خفت منذ مصادرة جواز سفره هو وعائلته مؤقتاً في عام 2011. ويتحاشى السيستاني التدخل المباشر في السياسة البحرينية، على العكس من شخصية دينية أخرى من الطائفة

الشيرازية، وهو سيد هادي مدرسي الذي أصدر تصريحات يدعم فيها "الثورة" في البحرين (فضلاً عن أنه يشجع إحدى الحركات الثورية هناك منذ الثمانينيات).

وإذا كانت إيران تميل إلى اعتبار أن هناك تطابقاً في المصالح الأمريكية والسعودية في البحرين والسياسات الأمريكية والسعودية المتعلقة بها، فإن المسؤولين العراقيين يرون فروقاً دقيقة بين الولايات المتحدة والسعودية في هذا الشأن. وهذا ما يعكس خبرتهم الخاصة في الموازنة بين الولايات المتحدة، وإيران، ودول الخليج، وإدراكهم أن الولايات المتحدة، والسعودية بينهما اختلافات كبيرة في الاستراتيجية والمواقف في ما يتعلق بالعراق.

تركيا

تدهورت علاقات العراق بتركيا - وهي العلاقات التي كانت تدعمها أساساً روابط تجارية - منذ عام 2011 نتيجة لتضارب السياسات بشأن سوريا، وإصدار العراق حكماً بالإعدام على نائب رئيسه السابق طارق الهاشمي، والتحول الذي طرأ على توجهات السياسة الخارجية التركية من "تجنب إثارة أي مشكلات مع الجيران" إلى الدعم الاحترازي للحركات الإسلامية السنية. وهذا ما يتناقض تناقضاً حاداً مع تطوير تركيا علاقاتها مع حكومة إقليم كردستان على الرغم من التاريخ الصعب المحفوف بسياسات الهوية المتنافسة، إلا أن حكومة إقليم كردستان نفسها يبدو أنها ساعدت تركيا على انتهاج سياسة جديدة تجاه قضاياها الكردية.

وفي عام 2007 تمكنت الدولتان من تجنب وقوع أزمة بشأن مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، والتي يتحدث عنها وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو باعتبارها من نماذج النجاح في إطار السياسة التركية "لتجنب إثارة المشكلات". وفي عام 2009 وقعتا عدداً من اتفاقيات التعاون الاقتصادي. وإذا كانت تجارة تركيا واستثماراتها مع منطقة حكومة إقليم كردستان قد اجتذبت اهتماماً خاصاً، فإن المصالح التجارية التركية تنتشر بصورة أوسع في شتى أنحاء العراق، مثل البصرة (الصناعة) وكربلاء (الإسكان)، ونينوى (الإسكان والكهرباء). وفي عام 2011 احتل العراق المركز الثاني بين أكبر الأسواق التي تصدِّر إليها تركيا؛ حيث بلغت قيمة مشترياته 8.3 مليار دولار من السلع التركية،

وعلى رأسها الحديد والصلب المستخدم في البناء، والمواد الغذائية والأجهزة الكهربائية.[95] كما تعد تركيا خامس أكبر مستثمر أجنبي في العراق.

إلا أن اختلاف رد الفعل تجاه الانتفاضات العربية، وإحساس كلا الجانبين بأن الطرف الآخر تحركه النعرات الطائفية أكثر من ذي قبل، أدى إلى تعكير العلاقات بين البلدين. كما دفع الدور التركي في سوريا على وجه التحديد مسؤولي الحكومة العراقية إلى اتهام تركيا باتباع سياسة "عثمانية جديدة"، وأثار شكوكهم في أنها تحاول إقامة منطقة انتداب بحكم الواقع في كردستان العراقية، أو أنها تدبر أمراً بشأن الموصل. وما يؤكد العلاقات القوية بين تركيا وكردستان العراقية التطورات الجارية في خط أنابيب النفط الثنائي الذي يمتد من كردستان العراقية إلى تركيا ضد رغبة حكومة بغداد. فسوف يتيح هذا الخط لحكومة إقليم كردستان تصدير الطاقة مباشرة إلى تركيا من دون أن تدخل إيراداتها في خزانة الحكومة المركزية.[96] وجدير بالذكر أن سياسة تركيا الخارجية كانت مثاراً للجدل داخل تركيا نفسها، وواحدة من القضايا التي طرحها نشطاء المعارضة خلال موجة الاحتجاجات الداخلية في يونيو 2013، الأمر الذي يثير التساؤلات: إن كانت الحكومة التركية تسعى إلى تخفيف موقفها الإقليمي بعض الشيء رداً على ذلك.

الأردن

تمثل سياسات الطاقة وخطوط النفط أيضاً ملمحاً رئيسياً من ملامح السياسة الخارجية العراقية تجاه الأردن، ففي إبريل 2013 وقّعت الدولتان اتفاقية لمد خط للغاز والنفط بقيمة 18 مليار دولار من البصرة إلى العقبة، وهو ما يعدّ أمراً حيوياً للأردن الفقير في موارد الطاقة، والذي شهد أعمال احتجاج في أواخر عام 2012 إثر تخفيض الدعم على الوقود. ويشير أحد الدبلوماسيين العراقيين إلى أن تصدير العراق نفطه غرباً يعد خطوة استراتيجية قيّمة لأنه يقلل من اعتماده على مضيق هرمز.[97] ونقل عن ثامر غضبان، رئيس الهيئة الاستشارية لرئيس الوزراء العراقي، قوله إن الأردن هو "أقرب" دولة إلى العراق، وإن العراق يتطلع إلى تعزيز العلاقات معه.[98] ويعدّ هذا الموضوع من مجالات الاتفاق الواسع في الرأي بين الفصائل العراقية.

مصر ودول المرحلة الانتقالية

مع مجيء الحكومات الجديدة المنتخبة في العالم العربي ظهرت فرص هائلة أمام العراق لتحسين علاقاته الخارجية في منطقة طالما عاشت في قبضة حكام مستبدين يعارضون تغيير أنظمتهم. ويقول المسؤولون العراقيون إنهم يدعمون الثورات الديمقراطية التي بدأت عام 2011 – بما في ذلك سوريا – وإن كانوا يؤكدون أنهم لا يدعمون المعارضة المسلحة. وقد مد العراق يديه إلى مصر خصوصاً عبر عروض التعاون الاقتصادي، والتعاون في مجال الطاقة. وفي عام 2013 وافق العراق على تقديم مساعدات لليبيا للتخلص من مخزونها من الأسلحة الكيماوية التي خلفها النظام السابق.[99]

ولكن ثمة إحساساً بأن العراق قد فاتته بعض الفرص. إذ يشير وزير الخارجية إلى أن انشغال العراق بالمشكلات السياسية الداخلية قد شتت انتباهه بعيداً عن تحقيق الاستفادة المثلى من التغيرات التي شهدتها المنطقة.[100] كما أدى موقف العراق من سوريا إلى اتساع الشقة بينه وبين حكومات "الربيع العربي" الأخرى. وفضلاً عن ذلك فإن تزايد العنف في العراق يرفع من درجة المخاطرة في علاقات العراق مع معظم البلدان السنية؛ لأن رسم هذه العلاقات يصبح خاضعاً لسياسات الهوية العرقية الطائفية، بدلاً من القضايا المهمة حقاً.

وفي إبريل 2013 أصدر "الإخوان المسلمون" في مصر بياناً دانوا فيه استخدام الحكومة العراقية العنف ضد المتظاهرين في غرب العراق (ومعظمهم من السنة)، ودعوا إلى حوار سياسي. وجاء بالبيان أن هذه ليست طريقة لحكم الشعب، وأنها لا يمكن أن تحقق أمناً ولا إصلاحاً.[101] ومثلما حدث في حالة التوتر مع السعودية بشأن موقف المالكي من اجتثاث البعث، أشار البيان إلى أهمية التطورات الداخلية في العراق لعلاقاته الخارجية. وفي بعض الأحيان نجد أن الجماعات السلفية المصرية، التي يتلقى بعضها تمويلاً من المتعاطفين معها من دول الخليج، تستخدم الخطاب المناهض للشيعة صراحة في مناقشة علاقات مصر بالدول ذات الأغلبية الشيعية (مثلما حدث عندما انتقدت زيارة وزير السياحة المصري لإيران في مايو 2013).

على صعيد آخر نجد أن العلاقات بين العراق وتونس شابها – من ضمن ما شـابها – الخلاف حول مسألة معاملة التونسيين الذين اتهموا بتنفيذ هجمات تفجيرية في العـراق في إطار تنظـيم "القاعـدة"، أو غـيره مـن الجماعـات الجهاديـة. وفي عـام 2011 قـال حـزب "النهضة"، وهو الحزب الذي يتزعم الحكومة الانتقالية في تونس، إن "حقـوق الإنسـان" ستكون هي العامل الأساسـي في تحديد العلاقات بين العراق وتونس في المستقبل.[102] وقد جاء ذلك في أعقاب قيام العراق بإعدام مـواطن تونسـي يـدعى يسـري الطريقـي دِيـن بتفجير مزارين شيعيين وقتل أحد الصحفيين؛ وكان عدد من كبار المسـؤولين التونسـيين، ومنهم الرئيس الانتقالي، قد ناشدوا العراق ألا يقوم بإعدامه، لكـن السـلطات العراقيـة لم تبد تعاطفاً مع هذا المطلب. ولا تزال الدولتان تناقشان الترتيبات الممكنـة لنقـل السـجناء التونسيين في العراق إلى السجون التونسية، بينما يتم تبادل الرسائل بين رئيسـي الـدولتين بشأن هذا الموضوع.[103]

ومن الموضوعات ذات الأهميـة البالغـة لمسـتقبل الشـرق الأوسـط، مـدى إمكانيـة التعاون بين مختلف الحركات الدينية السياسـية التـي تهـيمن عـلى السياسـة عـلى المسـتوى الشعبي، على أساس القيم والطموحات السياسية والمصالح الاقتصـادية المشـتركة بينهـا، بدلاً من أن يتم تنحية تلك الحركات جراء الخلافات الدينيـة التـي يـتم تسييسـها بـاطراد بسبب التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية.

كان المالكي قد شـرع في التواصل مع مصـر حتى قبل اندلاع الثورة فيها، فزارهـا في عام 2009 في ما وصفه المحلل العراقي هادي جلو في ذلك الوقت بأنه محاولـة "لاخـتراق درع الرفض العربي لحكومته" عبر مصـر، بعد أن تبين له أن باب السعودية مغلق دونه.[104] ومنذ قيام الثورة اهتم العراق بتبادل خبرته عن المرحلة الانتقالية، وذلك مـثلاً مـن خـلال عقد مؤتمر في القاهرة لمناقشة تجربتـه في وضـع الدسـتور، وإن كـان مـن المسـتبعد أن يعـدّ المصـريون العراق نموذجاً يحتذى به، بسبب عدم الاستقرار وبقايا الشكوك المرتبطة بتغيير النظام بواسطة التدخل الأجنبي. أما التعاون الاقتصادي فقـد سـار في مسـار أسـرع، في ضوء احتياج مصـر إلى الدعم الاقتصادي؛ ففي مارس 2013 أفادت الأنبـاء بـأن العـراق سيبدأ في تقديم ما يصل إلى أربعة ملايين برميل من النفط الخام شهرياً بعد زيـارة قـام بهـا

رئيس الوزراء المصري [السابق] هشام قنديل لبغداد، على الرغم من أن العراق رفض طلباً من مصر لدعم عملتها عن طريق إيداع 4 مليارات دولار في صورة احتياطي في البنك المركزي المصري (وقد أودعت قطر والسعودية كميات أقل من ذلك). كما أصدر العراق عفواً عاماً عن 33 من المسجونين المصريين.[105]

وتسعى مصر في عهد ما بعد مبارك، مثلها في ذلك مثل العراق، إلى القيام بدور أكبر في السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط. ويعرب الساسة من الأطياف السياسية كافة فيها عن الإحساس بأن إحدى مشكلات النظام السابق هي أن مصر فقدت الدور المحوري في الدبلوماسية الإقليمية الذي يتناسب مع حجم شعبها وقامتها التاريخية الكبيرة. وقد قامت حكومة [الرئيس المعزول] محمد مرسي بدور بارز في السياسة الخارجية، سواء في ما يتعلق بقطاع غزة، حيث ساعد مرسي على التوسط إلى التوصل إلى اتفاق مع "حماس" على وقف إطلاق النار في نوفمبر 2012. أو في ما يتعلق بسوريا، حيث سعى مرسي إلى الجمع بين تركيا وإيران والسعودية في محادثات "رباعية إسلامية" حول حل سلمي. وفي حين كان مرسي مستعداً للتحدث إلى جهات لا تود الدول الغربية الاتصال بها مباشرة (إيران وحماس) فقد تجنب عموماً اتخاذ أي خطوات يمكن أن تتمخض عن تحدٍّ جذري للأهداف الجوهرية للولايات المتحدة، أو دول الخليج في المنطقة. وكانت بعض دول الخليج تخشى أن يؤدي صعود الإخوان المسلمين إلى أن تحول مصر تحالفاتها بعيداً عن الولايات المتحدة والخليج، نحو إيران، مثلما حدث من وجهة نظرهم للعراق الذي يرون أنه انتقل إلى المدار الإيراني. ولما كانت مصر [في عهد مرسي] تدرك مدى احتياجها للمعونات الأجنبية، ولا تريد أن تنعزل عن المنطقة بينما هي منشغلة بانقساماتها الداخلية، فقد تحاشت القيام بأي تحركات درامية، ولكن تظل هناك أسئلة مطروحة عن كيفية توجيه الحكومة المصرية دفة سياستها الخارجية بعد خمس أو عشر سنوات من الآن. ومن ثم يمكن القول إن مصر والعراق ربما يكون لهما مصلحة مشتركة في تجنب الانحياز الطائفي الذي ما برح يهدد المنطقة باطراد.

خارج منطقة الشرق الأوسط

المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى

ثمة اتفاق كبير في الرأي حول المصالح الوطنية في ما يتعلق بالعلاقات الخارجية للعراق مع البلدان البعيدة عن المنطقة، لكن معظم الساسة وصناع القرار العراقيين منشغلون بقضايا أكثر إثارة للانقسام وأقرب إلى الداخل العراقي.

العلاقة التاريخية بين العراق والمملكة المتحدة سلاح ذو حدين في الوضع الحالي، نظراً إلى الحساسيات والشكوك المتعلقة بالماضي الاستعماري، ونظراً إلى دور المملكة المتحدة مؤخراً في الغزو والاحتلال. ويلاحظ أن دور بريطانيا التقليدي كملاذ للاجئين السياسيين ومكان لنشاط المعارضة يعني وجود العديد من الروابط الشخصية والأسرية بينها وبين عدد من كبار الساسة العراقيين (من العرب والأكراد). إلا أن هذا ليس شيئاً يستغله أي من الطرفين بطريقة منهجية. فبالنسبة إلى الجانب البريطاني يبدو أن العراق تراجع كأولوية استراتيجية منذ انسحاب القوات البريطانية التي أنهت عملياتها القتالية في العراق في عام 2009، وأتمت انسحابها في عام 2011. ويعكس هذا الموقف إلى حدٍّ ما خيبة الأمل بشأن استمرار عدم الاستقرار في العراق، والتقدم المحدود على صعيد العلاقات التجارية والاستثمارية. كما يعكس ما حدث من تغير في الحكومة البريطانية في عام 2010، حيث عمل الائتلاف الحاكم الجديد على النأي عن السياسات السابقة بشأن العراق، التي كانت مرتبطة برئيس الوزراء السابق توني بلير. ومما يؤكد التصور القائل إن الفرص محدودة أمام المشروعات التجارية البريطانية في العراق قرار المملكة المتحدة بإغلاق قنصليتها شديدة الحراسة وباهظة التكاليف في البصرة في عام 2012. وفي المقابل ركزت الحكومة البريطانية بدرجة أكبر منذ عام 2010 على تطوير العلاقات التجارية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما ركز الدبلوماسيون البريطانيون في الشرق الأوسط منذ بدء الانتفاضات العربية في عام 2011 على البلدان العربية التي تمر بالمرحلة الانتقالية، خاصة مصر، واليمن، وليبيا.

وفي عام 2012 وقَّع الاتحاد الأوروبي اتفاقيـة إطـار التعـاون الاقتصـادي مـع وزارة الخارجية العراقية، وهي من الاتفاقيات التي تعدّها وزارة الخارجيـة العراقيـة دلـيلاً عـلى تقدم العراق في تطبيع العلاقات. وكان الاتحاد الأوروبي قـد سـبق أن وقَّـع في عـام 2010 اتفاقية شـراكة وتعاون، ومذكرة تفاهم، حول التعاون في مجال الطاقة مـع العـراق. إلا أن العلاقات الثنائية مع بضع دول منفردة من أعضاء الاتحاد تعتبر أكثر أهميـة، حيـث تعمـل ألمانيا وفرنسا، على الرغم من معارضتهما للغـزو عـام 2003، عـلى تطبيـع العلاقـات عـلى أساس المصالح التجارية.

وقد كان لفرنسا علاقـات قويـة إلى حـد معقـول مـع النظـام السـابق؛ ففـي أواخـر السبعينيات عندما كان عراق البعث يعتمد اعتماداً كبـيراً عـلى الاتحـاد السـوفيتي في مجـال التسليح، أصبحت فرنسا هي المصدر الغربي الأساسـي البـديل للأسـلحة.[106] كـما كانـت فرنسا تعد من كبار المعارضين الأوروبيين للغزو عام 2003. وتسـتثمر بعـض الشــركات الفرنسية في العراق خصوصاً في منطقة الحكومة المحلية الكردستانية، حيث تعمل شــركتا "توتال" و"لافارج".

وهنـاك شــركة إيطاليـة هـي شــركة "تكنيتـال" Technital تـترأس كونسـورتيوم (مجموعة شـركات) لتطوير ما يفترض أن يكون أكبر موانئ العراق في الفـاو. لكـن عـدم الاستقرار والفساد في العراق تسببا في إبعاد كثير من المستثمرين، كما أن الاهـتمام المحـدود بفرص الأعمال التجارية يقيد من قدرة العراق على تطوير علاقاتـه مـع الـدول الأوروبيـة التي تواجه ركوداً في الداخل، وتركز تركيزاً مطرداً على تعزيـز التجـارة والاسـتثمار في مـا يتعلق بعلاقاتها الخارجية.

آسيا: تنويع التحالفات!

تتنبأ وكالة الطاقة الدولية أنه بحلول عام 2035 سيتجه نحو 80٪ مـن إنتـاج العـراق من النفط إلى الصين. ويسعى عدد من المنتجين الآخرين للنفط في الشـرق الأوسـط؛ ممـن لهم علاقات وثيقة مع الولايـات المتحـدة، إلى تنويـع علاقـاتهم الدبلوماسـية والتجاريـة، واستغلال الاتجاه الحالي في الطلب العـالمي عـلى الـنفط الـذي يتحـول شــرقاً، وتخفـيض

اعتمادهم على قوة عظمى واحدة. وستكشف الأيام كيف ستتطور علاقات العراق مع هذه القوى الشرقية، وهل ستأتي الروابط الإيجابية مع روسيا والصين على حساب علاقته مع الولايات المتحدة؟ وهل هناك استعداد لدى النخبة السياسية العراقية لقبول استبدال قوة صاعدة بقيادة الولايات المتحدة؟ أما الآن فلا يزال السياسيون يميلون إلى الانشغال بالمنطقة المجاورة للعراق مباشرة.

ولكنّ هناك قدراً من محاولة التواصل مع البلدان الآسيوية، خصوصاً على الجانب الاقتصادي. فطبقاً لبيت الخبرة الاستشارية التجارية "دونيا فرنتير" Dunia Frontier الذي يقع مقره في العراق، فإن كوريا الجنوبية كانت هي أكبر مصدر للاستثمارات الجديدة الوافدة إلى العراق في عام 2011. [107] إذ تستثمر الشركات الكورية في مجالات المياه والصرف الصحي، والإسكان والكهرباء، بما في ذلك إنشاء محطة قوى بطاقة 1500 ميجاوات في البصرة. إلا أن بعض الجدل قد ثار حول المخططات الرامية إلى إقامة مشروع للإسكان رخيص التكلفة في مدينة بسماية، حيث رسا العقد الذي تبلغ تكلفته سبعة مليارات دولار لبناء مساكن تغطي احتياجات 600 ألف عراقي على شركة "هانهوا" الكورية للتشييد في مايو 2012، لكن البرلمان العراقي لاحقاً انتقد عدم حدوث أي تطور في هذا المشروع الطموح. وفي عام 2013 أعلنت الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق أن البلدين وقعا اتفاقية استثمار استراتيجي، وأن كوريا الجنوبية أكدت التزامها باستكمال مشروع الإسكان، ما يؤكد أهمية المشروع لصورة كوريا في العراق. [108]

كما أقامت الصين روابط تجارية متنامية مع السلطات الجديدة في العراق، خلافاً للتوقعات التي سادت قبل الغزو بأن الدول الغربية التي دعمت الحرب ستحصد الثمار الاقتصادية لفرص المشروعات التجارية الجديدة. وقال وزير الخارجية العراقي: «لقد تعاملوا معنا بطريقة عملية»، وأضاف:

> بعد تغيير النظام، انفتحوا على العراق من أول يوم. وكانت أولويتهم الأساسية هي التفاوض لاستئناف العمل، وفقاً لعقود النفط القديمة التي كانوا يعملون بها في واسط. وفي ذلك الوقت، لم يكن أي طرف آخر مستعداً ليبيعنا أي أسلحة. [109]

ففي عام 2007 مثلاً طلبت الشرطة العراقية شراء أسلحة خفيفة بقيمة 100 مليون دولار من الصين، وهو ما استخدمه الرئيس جلال طالباني كأداة للضغط على الولايات المتحدة للإسراع في عملية توريد السلاح التي تقوم بها. ويقول صفاء حسين، نائب مستشار الأمن القومي: «إن الصين تسير بخطى طيبة جداً في علاقاتها الاقتصادية مع العراق.. فالشركات الصينية تتمتع بتنافسية عالية واستعداد كبير للمخاطرة».[110] بل إن مستشاراً سابقاً للرئيس طالباني قال في أعقاب الغزو مباشرة: «إن حلفاءنا يأتون إلينا محاطين بالحرس المدججين بالسلاح، بينما المبعوثون الصينيون والروس يأتون مستقلين سيارة واحدة فقط».[111]

وفي عام 2012 بدأ العراق مفاوضات لشراء أسلحة من روسيا، لكنها انهارت وسط اتهامات بالفساد والرشوة. ولم تعترض الولايات المتحدة رسمياً على هذه الخطوة، لكنها تلتزم الحذر بشأن قيام حلفائها بشراء أسلحة من روسيا. وقال نائب مستشار الأمن الوطني: «الاتجاه الأساسي الذي نسعى فيه هو التسلح من الغرب، وبخاصة من الولايات المتحدة، لكن التأخير الشديد في الصفقات المبرمة معها يشجع العراق على البحث عن مصادر أخرى».[112]

إن القوى الآسيوية، وفي مقدمتها الصين والهند، تؤكد في تناقض حاد مع الولايات المتحدة، نهج عدم الانحياز في العلاقات الإقليمية؛ لأسباب عدة، ليس أقلها أنها تستورد النفط من كل من السعودية وإيران. وهذا ما يتناسب تماماً مع ما يعلنه العراق من تطلعه إلى القيام بدور أكثر حياداً.

استنتاجات وتوصيات

يكشف الكثير من اللقاءات التي أجريت في إطار هذا البحث عن رغبة أصحابها في الظهور بمظهر من يتصرف بطريقة مسؤولة من أجل المصلحة الوطنية، لكن المفهوم الكامن وراء هذه الرغبة موضع للخلاف الشديد، ويُعدُّ في حد ذاته مصدراً للصراع. كما أن التعبير عن الرغبة في تحسين الأوضاع يقترن دائماً بالإحساس بأن الخيارات الواقعية قليلة، وهو ما يتفاقم بسبب التشابك الشديد بين السياسة الخارجية والتنافس السياسي

الداخلي. كما أن احتمالات احتدام الصـراع في سوريا توحي بأن الوضع يسير من سـيئ إلى أسوأ في المستقبل المنظور، لكن لا يزال من الممكن أن نتصور أن يتوصل العراق إلى أرضية مشتركة لتكوين موقف يقوم على عدم الانحياز في المنطقة، لو تمكنت فصائله المختلفة مـن التوافق على قضايا المصلحة الوطنية، وفي سياق ذلك بنَت مزيداً من الثقة التي من شأنها أن تقلص من المخاوف التي نشأت وتفاقمت سياسياً بين التكتلات العرقية الطائفية المختلفة.

ولكن على العكس من ذلك، يبدو أن السياسـة الخارجيـة تتشـكل ويـدور الصـــراع حولها في سياق السياسات الداخلية التي ما برحت تثير الخلاف المتصاعد، الأمر الذي قـد يؤدي إلى تفاقم كل الملامح السلبية التي ناقشـناها في هـذا البحـث؛ وهـي: الاسـتقطاب، وقيام الفصائل بتدمير بعضها بعضاً في الخارج، والتصورات الخاطئة المتبادلة، وعدم الثقة، والميل نحو الركون إلى التكهنات، والصور المشوهة في غياب معلومات سليمة وعمليـات شفافة. وهذه الملامح السلبية قد تقلص من فرص التقدم في إضفاء الطابع المؤسسـي عـلى السياسات، وتطبيع علاقات العراق مع بقية المنطقة، وتطوير قدراته الدبلوماسـية. كـما أن استمرار ضعف مؤسسات الدولة المركزية قد يزيد بدوره من المشاعر الانفصالية في منطقة حكومة إقليم كردستان، ما يخلق تحديات أمام مستقبل الدولة الوطنية في المدى البعيد.

وعلى الرغم من خضوع اللاعبين السياسيين في العراق لأهـداف السياسـة الخارجيـة لجيرانه، فإنهم ما زالوا يستخدمون العلاقات الخارجية إلى حد كبير كأداة لكسـب السـلطة في الداخل بدلاً من دعم دور الدولة في المنطقة، على الرغم من قضـايا السياسـة الخارجيـة التي توحي ظاهرياً بإمكانية وجود جبهة وطنية متحدة.

ما بعد سياسات الطائفية

إن تشابك السياسات الداخلية والإقليمية، الـذي يمثـل ملمحـاً متكـرر الظهـور في التحليلات التي تتناول العراق، يشير على ما يبدو إلى اتجاه واحد فقـط، ألا وهـو التفـاقم. إلا أن تأكيد كل من صناع السياسة العراقيين، والكثير من المحللين الخارجيين عـلى وضـع العراق كضحية لتلاعب الدول المجاورة به ينطوي على خطر الفهم الخاطئ لقدرة العـراق عـلى الفعـل وخياراتـه. ولا شـك في أن هنـاك مجموعـة مـن المصـالح، مثـل المنافسـة

الجيوسياسية، والانتماءات العرقية الطائفية، وعدم الاستعداد لنشر الديمقراطية في المنطقة؛ التي أدت بقوى إقليمية معينة إلى العمل على إحداث نواتج بعينها في العراق بما يؤدي إلى تدمير أجهزة الدولة الداخلية التي تعاني الشلل أصلاً. لكن المبالغة في تقدير دور جيران العراق يحول دون الفهم والنقد الشامل لدور العراق نفسه.

وبقدر ما استغل الآخرون الذين يعملون لزعزعة استقرار العراق سياسات الهوية، فقد أصبح أعضاء النخبة السياسية في العراق أنفسهم خبراء في هذا المضمار. فمن ناحية، يُعد تسييس الجماعات العرقية الطائفية جزءاً من لعبة سياسية أوسع نطاقاً لكسب السلطة والنفوذ. لكن من يستعملون هذا الخطاب أصبحوا يؤمنون بأنهم هم أنفسهم ضحايا للتمييز وكراهية (الأجانب) من طرف (الآخر) العراقي؛ سواء من العرب السنة، أو العرب الشيعة، أو الأكراد. وهذا ما يمكن أن يؤثر صراحة أو ضمناً في المناهج المتبعة في العلاقات والسياسة الخارجية؛ فيقيد من الخيارات المتاحة أمام صناع السياسة.

فمثلاً قد يعتقد البعض في الأحزاب الدينية الشيعية؛ مثل: "حزب الدعوة الإسلامية" الذي يتزعمه المالكي، أو "المجلس الإسلامي الأعلى العراقي" أن الأسرة الحاكمة في السعودية، وصيغة الإسلام السني المحافظ التي تتبعها ستظل تناصبهم العداء دائماً، وهذا ما يشجع الأحزاب السياسية الشيعية على الحث على توطيد الصلات مع نظام الحكم الديني الشيعي في إيران. تلك المخاوف التي تهدد وجودها تعد من ناحية ما منطقية. فحزب الدعوة هو أول حزب منتخب مؤسس على مبادئ الإسلام الشيعي يحكم دولة عربية، وهويته لا ترتبط فحسب ارتباطاً وثيقاً بفلسفته في الحكم ورؤيته الذاتية، ولكنها تؤثر أيضاً في الطريقة التي يتصرف بها تجاه الانتقادات الموجهة إلى طريقته في الحكم.

إلا أنه من السهل أن يقع المرء في فخ المبالغة التحليلية في تقدير أثر الهوية الدينية في سياسة العراق الداخلية والخارجية. فتبدأ الرؤية الطائفية التبسيطية في الانهيار عندما نجد أن بعض الشخصيات البارزة في المعارضة العراقية هم من الشيعة مثل إياد علاوي، وأن الانتماءات العرقية والحزبية أهم في السياسات الكردية العراقية من الهوية الدينية، وأن

معظم الزعماء السياسيين في العراق، حتى الزعماء الشيعيين، يعارضـون النمـوذج الفقهـي السياسـي الإيراني لولاية الفقيه. وفي ما يتعلق بالعلاقات الخارجية، فإن الفكرة القائلـة إن السعودية ستظل حتماً معادية للحكومة الشيعية العراقية المنتخبة فكـرة تشـاؤمية أكثـر ممـا ينبغي؛ إذ تتناقض تناقضاً صارخاً مع الخبرات الأخرى مثـل تطـور العلاقـات بـين تركيـا والقيادة الكردية العراقية، التي كانت في وقت من الأوقات تبدو محفوفة بالقدر نفسـه مـن التوتر النابع من الهوية، ولكنها ما لبثت أن حققت تقدماً ملحوظاً. وهناك مثال آخر وهـو الروابط الناشئة بين السعودية والحكومة المصـرية في عصـر مـا بعـد مبـارك التـي حققـت بعض التقدم؛ على الرغم من نقاط التـوتر الكثـيرة، مثـل المعارضـة السـعودية الصـريحة لإطاحة مبارك. لكن من المعروف أن السياسيين يرتاحون إلى الافتراض بـأنهم يتصـرفون بموضوعية وعقلانية في حـين أن خصـومهم تحـركهم الانحيـازات الطائفيـة أو العرقيـة. ويبدو أن هذا الافتراض بـ "لاعقلانية الخصـم" يعفـيهم بطريقـة ملائمـة مـن ضـرورة الاعتراف بالمسؤولية، أو تغيير السياسة.

إن التركيز على التشاؤم القائم على الهوية يتجاهل دور القيادة والشخصية والخيـارات السياسية. فتأكيد اختلاف الهويات الدينية، أو العرقية في السياسة يتفاوت بمرور الوقـت، والصعود الذي شهدته سياسات الهوية مـؤخراً في المنطقـة يرجـع إلى عـدد مـن الأسـباب السياسية المختلفة، وله وظائف عدة سياسـية متباينـة. والاعـتماد عـلى المخـاوف الطائفيـة والتضامن الطائفي يبين دور هذه السياسـات في تعبئـة الشـعوب، وتشـكيل التحالفـات، كبديل قصير الأجل للجهود البطيئة الصعبة والمضنية لبناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب في سياق الانقسام وانعدام الثقة.

إن المالكي، أول رئيس وزراء منتخب يقضـي فترة رئاسة كاملة منـذ سـقوط صـدام حسين، مضطر إلى مواجهة ميراث خلفته الديكتاتورية. وعلى الرغم من أن مقولـة الثقافـة السياسية محفوفة بالتعقيدات، فإن الحكم المستبد الذي خضع له المجتمع العراقي على مدى 35 عاماً أوجد تحديات غير مسبوقة أمام محاولة الولايـات المتحـدة لفـرض الديمقراطيـة. لكن منهج المالكي في الحكم يثير المخاوف من الانزلاق نحو الاستبداد مرة أخرى، وسواء أأصابت هذه المخاوف أم أخطأت، فقـد أصـبحت تمثـل تحـدياً لشـرعيته الديمقراطيـة،

وبخاصة بعد إعادة انتخابه في عام 2010 وهو ما كان مثاراً للجدل، ولكن في آخر المطاف حظي بدعم كل من الولايات المتحدة وإيران بعد ثمانية أشهر من المشادات. وفي تصديه لهذه التحديات، عاد المالكي وحزبه مراراً إلى سياسات الهوية الطائفية آملين أن تهيئ لهم الدعم الذي كانت توفره لهم في الماضي، ألا وهو تعبئة قاعدتهم السياسية. وقد تبدى ذلك بدرجات متفاوتة في نهج الحكومة في العلاقات الخارجية وطريقة إدارتها لها؛ فقد اتهم المالكي تركيا مثلاً بالتدخل في شؤون العراق الداخلية، وإذكاء الانقسامات الطائفية عن طريق دعم السياسيين السنيين، مثل نائب الرئيس الأسبق المنفي طارق الهاشمي.

وعلى الرغم من أن تركة الديكتاتورية لا تزال قائمة، فهناك تركة أخرى مهمة بالقدر نفسه، وهي هيمنة القوى الكبرى المعاصرة، وآثار الغزو والاحتلال التي تزعزع الاستقرار في العراق، وتؤثر في تفاعلات القوة الإقليمية. فعندما عملت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة على إقامة الديمقراطية بالقوة في العراق كانتا تعتقدان اعتقاداً ساذجاً أنهما تستطيعان فرض الظروف اللازمة لإقامة حكم شرعي شعبي يمكن أن يزدهر سريعاً، وإن كان البعض يرى أن المسألة كان وراءها نيات خبيثة غير ذلك. وفي المقابل ظنت الدولتان أنهما ستجدان حليفاً اقتصادياً وجيوستراتيجياً جديداً في المنطقة، ربما يمكن التعويل عليه أكثر من دول الخليج بسبب قصورها على الصعيد الديمقراطي.

إلا أن الشرعية الديمقراطية لا تنبع من عقد انتخابات تنافسية فحسب، ولكنها تستتب عبر عملية تفاوضية مستمرة بين الدولة والمجتمع، وهذا ما يصدق تماماً على دولة وطنية في مرحلة الصراع/ ما بعد الصراع مثل العراق، حيث يؤدي التطبيق الفج لمفهوم الأغلبية إلى زعزعة استقرار التسوية السياسية الهشة التي تم التوصل إليها بعد الحرب. فبدلاً من دعم هذه العملية بالاستجابة لمطالب الشعب بتحقيق مستوى أفضل من الخدمات، وتحسين الأوضاع الأمنية والفرص الاقتصادية، استغلت الأطراف السياسية الفاعلة في العراق قضية التبعية الطائفية الداخلية لتقسيم المجتمع، وسعت إلى الحصول على الدعم الخارجي لمواقفها من خلال جيرانها، أو حولتهم إلى فزاعات، مثلما نرى في عداء الحكومة العراقية للسعودية وقطر وتركيا، أو في عداء المعارضة العراقية لإيران.

وتبين "التظاهرات السنية" في غرب العراق منذ بداية عام 2013 الأشكال البديلة التي يمكن أن يتخذها التعبير الديمقراطي. إذ تتضمن مطالب المتظاهرين إطلاق سراح المحتجزين بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وإصلاح طريقة استخدام المخبرين التي تؤدي إلى سجن عدد غير متناسب من السنيين، وإلغاء القوانين التي تحرم أعضاء حزب البعث السابقين، ومعظمهم من السنة، من التعيينات والمزايا الحكومية، وهي قوانين وإجراءات طبقتها الولايات المتحدة خلال فترة الاحتلال. وتسعى الحكومة من ناحيتها إلى نزع الشرعية عن التظاهر عن طريق الادعاء بأن التظاهرات تنظمها وتدعمها عناصر خارجية، أو أنها في حقيقة الأمر نشاط لجماعات إرهابية سنية مثل "القاعدة" في العراق تحت ستار العصيان المدني، أو أنها مزيج من هذا وذاك. وعلى الرغم من وجود دعم خارجي لبعض العناصر في حركة التظاهر، فمن الممكن أن تقلص السلطات من التعرض للتدخل الخارجي عن طريق تلبية بعض المطالب المشروعة للمتظاهرين، بدلاً من رفضها كمؤامرة (في تكرار للنمط الذي شهدته بعض الدول العربية الأخرى).

إعادة تشكيل المصلحة الوطنية العراقية

في آخر المطاف، ثمة طريق ثالثة أمام العراق؛ حيث إن نهج عدم الانحياز لاقى الكثير من التهليل من الكثيرين من النخبة السياسية الداخلية، سواء في الحكومة أو المعارضة، باعتبار أنه طريق يوضح أن العراق سيحترم سيادة جيرانه، لكنه أيضاً سيحمي نفسه من التدخل والتهديدات الأمنية لأمته. ويبدو أن هذا النهج يسود في علاقة العراق الجديدة بالكويت، كما يتمثل في توقيع العديد من الاتفاقيات لتعزيز المزيد من التعاون والتبادل التجاري بينهما، وفي دعوة الكويت الأمم المتحدة إلى إنهاء وضع العراق الذي يستوجب العقوبات بموجب الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي تطورات إيجابية بين البلدين اللذين كانا في حالة حرب منذ أكثر من عشرين عاماً. كما يشير تطور العلاقات بين حكومة إقليم كردستان وتركيا من خلال التعاون الاقتصادي إلى ما يمكن أن تحققه المناهج الخلاقة في حل الصراعات التقليدية.

وإذا لم يكن الصـراع في سوريا ذا علاقة مباشـرة، فإنه يؤدي مع ذلك إلى نشأة بعـض المصالح المشتركة بين كافة الجماعات السياسية العراقية التي تتمحور حول القلق البالغ من انتقال العنف للعراق، ما قد يشعل فتيل الحرب الأهلية مـن جديـد. وحسـب تقـديرات الأمم المتحدة، فقد بلغ عدد القتلى في العراق في مايو 2013 أكثر من 1000 شـخص، وهـو ما يتجاوز من الناحية الرقمية البحتة الحد المقبول عموماً للقول بأن صـراعاً مـا قـد دخـل مرحلة الحرب الأهلية.[113] وفي تقرير صادر عن مؤسسة "تشاتام هاوس" بعنوان: "العراق بعد عشـر سنوات" يتنبأ التقرير بأن الحرب على سوريا يمكن أن تصبح المحرك الرئيسـي للآليات السياسية والاجتماعية في العراق في الأعوام المقبلة.[114] ولكن بـدلاً مـن المشـاركة المتضافرة للتوصل إلى حل سياسـي لأزمـة ذات أهميـة قصـوى لأمـن العـراق وسـلامة أراضيه، يبدو أن هناك قدراً من التسليم لدى شخصـيات حكوميـة ومعارضـة عـلى حـد سواء بأنهم يجب ألا يتحركوا إلا رداً على التطورات الحادثة هناك، بينما هم غير قادرين، أو غير مستعدين لمنع تورط أطراف عراقية غير تابعة للدولة على جانبي الصـراع، بل إن هذه الأطراف في بعض الأحيان تعمل بنفسها على إذكاء الصـراع.

وبصفة عامة، يكشف الصـراع السـوري عـن عجـز في القيـادة الشـرعية في مجـال السياسة الخارجية الإقليمية والدولية. إذ تسود ذهنية الحرب الباردة بين القـوى الإقليميـة حيث تعمل تركيا، وقطر، والسعودية، على تقديم الأموال والأسلحة لإطاحة الأسد، بينما تحارب إيران، و"حزب الله" التابع لها لإنقاذه. كما أن هذه الدول تفتقر إلى الشـرعية، أو في أفضل الأحوال تُعدّ شـرعية من وجهة نظـر أحـد طـرفي الصـراع فقـط. وتعمـل إيـران والسعودية على نشـر الروايات الطائفية عن الصـراع السوري، لأسباب عدة، منها أن أيـاً منهما لا تستطيع الزعم بأنها تدافع عن تقرير المصير الديمقراطي.

هذا الاستقطاب الإقليمي، وعدم وجود أي قيادة حقيقية لحل الصـراع في سـوريا، هو بالضبط ما يجعلنا نقول إنه فرصة ضاعت على العراق في مجـال السياسـة الخارجيـة، في ظل حكومة تطمح رسمياً إلى موقف عدم الانحياز، بينما كـل القـوى الإقليميـة الأخـرى تتدخل وتنحاز لهذا الجانب أو ذاك، وتتحرك بعقلية إما الفوز بكل شـيء، وإما لا شـيء.

وإذا كانت السياسات والسلوكيات والمواقف إزاء الصراع في سوريا من أكثر القضايا إثارة للفرقة أمام الساسة العراقيين اليوم، فمن الممكن التوصل إلى المزيد من الاتفاق في الرأي حول تحديد استراتيجية للسياسة الخارجية، ومعنى المصلحة الوطنية في علاقة العراق مع القوى الصاعدة، خصوصاً الدول المصنعة المستوردة للنفط في آسيا، ومع الدول العربية التي تمر بمراحل انتقالية.

الخطوات العملية للتحرك في المستقبل

ثمة وعي سائد عبر الفصائل العراقية بأن العراق يواجه قضايا كثيرة غير سياسات الهوية تسيطر حالياً على ساحة الجدل الإقليمي. فقضايا الموارد – تطوير النفط وتوفير المياه والأمن الغذائي – قد تدفع إلى التعاون أو التنافس على حد سواء مع الدول المجاورة. وتوحي التوجهات طويلة الأجل في سوق النفط بأن هناك تحولاً نحو الشرق في التحالفات الخارجية مع مرور الوقت. وقد يود العراق كغيره من دول المنطقة أن ينوع تحالفاته ومصادر تسليحه بعيداً عن الولايات المتحدة. ويشبه العراق في هذا المضمار بعض جيرانه الخليجيين، بل إنه قد يستلهم بعض أفكارهم من حيث الاستثمار في ابتعاث الطلاب إلى الخارج، وتعلم لغات القوى الصاعدة، أو تطوير الاستثمارات السيادية في الخارج ضماناً لاستمرار الاعتماد الاقتصادي المتبادل في ما بعد نفاد المصادر النفطية القابلة للنضوب.

ولكن من المحتمل، ومن المفهوم أيضاً أن تظل بعض القضايا في الدول المجاورة، وعلى رأسها سوريا، تشغل بال صناع السياسة العراقيين. وإذا أرادت الكتل السياسية العراقية أن تتقي مخاطر الصراع الشامل فعليها أن تتوصل على الأقل إلى الحد الأدنى من الاتفاق على طريقة استجابتها الاستراتيجية لهذا الصراع. ولا توجد لدى الحكومة حالياً خطة بديلة لسيناريو سقوط الأسد، فإذا لم تأخذ حذرها على أقل تقدير فقد تجد نفسها في المستقبل أمام جار يتسم بالعدوانية الشديدة. وقد تساعد دول الخليج على توفير أجواء تفضي إلى عملية تسوية ومصالحة سياسية، بأن توعز للحكومة العراقية أنها ستكون أكثر تقبلاً للمالكي كرئيس وزراء منتخب إذا لمست محاولة صادقة للتواصل والتنازل (أما إن ظل تعكير العلاقات أمراً محتوماً، فقد لا يكون لدى هؤلاء الجيران أي حافز يقدمونه).

ومن إجراءات بناء الثقة التي يمكن اتباعها إعادة السفير السعودي إلى بغداد، واتخاذ مبادرات لتهدئة التصاعد في التوترات الطائفية، أو على الأقل تحجيم الخطاب الطائفي المثير للقلق الذي تستخدمه بعض الشخصيات الدينية البارزة عبر الخليج باطراد. وعلى صناع السياسة والمحللين الدوليين أن يدرسوا الطريقة التي يتم بها إنتاج الطائفية كأيديولوجية سياسية، وألا يبالغوا في دورها كمحدد جوهري. وعليهم أن يحذروا حلفاءهم من أن استغلال الخطاب الطائفي يسهل البدء فيه، ولكن يصعب وضع حد له، وقد تكون له آثار مسمومة على المنطقة لمدة جيل كامل على الأقل.

أما مستقبل علاقات العراق الخارجية على المدى الطويل فترتسم جزئياً بناءً على أن العراق لم يعد وحده في مرحلة التحول بعيداً عن النموذج الجمهوري الاستبدادي العربي الذي سيطر على المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين. وجدير بالذكر أن المسار الذي ستؤول إليه عمليات التحول ليس واضحاً بعد، وسوف يتحدد بناء على القرارات والسياسات وأنماط السلوك المرتقبة ومدى خضوعها لميراث الديكتاتورية، أو نزوعها نحو المناهج المبتكرة التي تستشرف مستقبلاً مختلفاً. ويتشكل الصراع في سوريا والعنف السياسي المستمر في العراق إلى حد ما بفعل ميراث الحكومات الاستبدادية التي كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على الإكراه والقوة، وأساليب الدولة البوليسية، للحفاظ على السلطة، وترفض السماح بهامش أمام المعارضة السلمية لتصبح معارضة فعالة ذات مصداقية في الساحة الداخلية. كما أسهم ميراث الديكتاتورية والاستعمار في المنطقة في انتشار الإحساس على نطاق واسع بالتشاؤم والإحساس بالظلم والعجز، وبأن القرارات تتخذ في مكان آخر، وهي روايات تتحول بسهولة إلى نبوءات ذاتية التحقق. لكن هذا عجز عن تمثيل طموحات الشعب. فلكي يضع العراق سياسة خارجية وطنية متسقة يجب على النخبة السياسية أن تقبل بفكرة الوطن العراقي الموحد الذي يقدّر، بل يدعم التنوع الديني والعرقي.

وعلى الرغم من أن صناعة السياسات الخارجية كثيراً ما تعاني آفة الاقتصار على المدى القصير في أوقات الأزمات، فمن الضروري أن تتذكر الحكومات الغربية أن المشكلات التي يعانيها العراق حالياً تشكلت إلى حد كبير بالغزو والاحتلال، والحكم الديكتاتوري السابق لصدام حسين الذي كانت الحكومات الغربية تدعمه ذات يوم

كقوة مناوئة لإيران. ويعد تاريخ العراق الحديث واحداً من أمثلة عديدة تنفي الافتراض القائل إن الحكم القمعي يحقق الاستقرار بدلاً من أن يكون مجرد واجهة سطحية تخفي وراءها الشقاق والانقسام.

وتشعر الحكومات الغربية اليوم، وبخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بـ"صداع العراق"، وهو أمر يتعلق إلى حد كبير بالسياسات الداخلية، حيث تصور هذه الحكومات غزو العراق عام 2003 على أنه خطأ إدارات سابقة، كما أنه يتعلق أيضاً بالوعود المبالغ فيها التي ارتبطت بالغزو، وانتهت إلى حد كبير إلى الإحساس بخيبة الأمل. ولذلك فإن التعامل مع العراق ليس من السياسات الخارجية المستحبة ولا المباشرة، ولكن من المهم أن تظل الحكومات الغربية تتعامل مع العراق، قبل أي شيء، لحماية حدوده وسلامة أراضيه ضد خطر انتقال الصراع إليه من سوريا. كما تحتاج حكومات العالم والمؤسسات الدولية المتعددة الأطراف إلى إدراج العراق ولبنان وتركيا في إطار نهج أكثر تنسيقاً للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين التي تشمل الآن أكثر من 1.5 مليون شخص.

ولا يزال مصير العراق في المستقبل ذا صلة قوية بمجموعة من الأهداف الاستراتيجية الغربية في المنطقة، من الأمن ومكافحة الراديكالية إلى التنمية الاقتصادية وسياسات النفط والمعتقدات المتعلقة بالديمقراطية. فإذا نشب صراع جديد في العراق فإنه سيهدد هذه الأهداف، وسيعدّه الكثيرون تعقيداً لتركة الغرب الفاشلة في العراق. ولذلك فعلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والحكومات الأوروبية الكبرى أن تشجع الحكومة العراقية على التركيز على المصالحة الداخلية، والتعامل مع المظالم الحقيقية وراء "التظاهرات السنية" الداخلية، كما يجب عليها أيضاً أن تعمل على إثناء حلفائها الخليجيين عن استخدام الطائفية في إطار جهودها لتعبئة الرأي العام العربي ضد سوريا وإيران. فهذا من شأنه أن يحقق تقارباً مطلوباً للغاية بين العراق ودول الخليج البعيدة عن ساحة التواصل معه. وبصفة عامة بالنسبة إلى الأطراف المعنية كافة، يجب التنويه بأن الارتكان إلى التضامن الطائفي والمخاوف الطائفية سهل في المدى القصير، لكن تكاليفه باهظة على المنطقة والعالم بأسره في المدى البعيد.

الهوامش

1. نستعرض في المحور الخامس بمزيد من التفصيل علاقات العراق مع الدول العربية في المرحلة الانتقالية الجديدة. ويلاحظ أن دور التدخل العسكري بزعامة الولايات المتحدة في تغيير النظام أدى إلى تعقيد ردود الأفعال تجاهه في العالم العربي، وإلى الحد من آثار انتقال التغيير إلى بلدان أخرى.

2. انظر:

Francis Fukuyama, 'The Soviet Union and Iraq since 1968', Rand, Washington DC, 1980, p. vii, http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/notes/2007/N1524.pdf.

يرى فوكوياما أن النهج البراجماتي الذي انتهجه العراق إزاء القوتين العظميين يرمي أساساً إلى "الهيمنة في آخر الأمر على الخليج العربي وربما الشرق الأوسط بأكمله على حساب كلتا القوتين العظميين".

3. في نهاية الحرب الباردة بدأت مجموعة من المحللين وعلى رأسهم تشارلز كروثمار Charles Krauthammar في الحديث عن "لحظة أحادية القطبية" في تاريخ العالم، تظهر فيها الولايات المتحدة على أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم.

Charles Krauthammer, 'The Unipolar Moment', *Foreign Affairs*, Vol. 70, No. 1, America and the World 1990/91 (1990/1991), pp. 23–33, http://www.jstor.org/stable/20044692.

وفي عام 1999 كتب صمويل هنتينجتون يقول إن حرب الخليج أبرزت تلك اللحظة أحادية القطبية، التي استمرت عقداً أو اثنين قبل أن تفسح الطريق لحقبة جديدة متعددة الأقطاب.

Samuel Huntington, 'The Lonely Superpower', *Foreign Affairs*, March/April 1999, http://users.dickinson.edu/~mitchelk/huntington.pdf.

4. في مقال لأحد محللي مؤسسة راند عام 1999، ذكر المحلل سبباً واحداً وجيهاً لقيام الولايات المتحدة بدعم المعارضة العراقية وهو أنها حتى لو لم تتمكن من تغيير النظام فإنها ستكون قد شتتت انتباه صدام حسين بعيداً عن المغامرات الخارجية: "فالمعارضة القوية سترغمه على توجيه انتباهه للعمل على ضمان ولاء كبار مؤيديه، ما يقلل من احتمالات دخوله في مغامرات خطيرة في الخارج".

Daniel Byman, 'Proceed with Caution: U.S. Support for the Iraqi Opposition', *The Washington Quarterly* (Summer 1999), pp. 23–37, http://www18.georgetown.edu/data/people/dlb32/publication-32009.pdf.

5. يقول تشارلز تريب المؤرخ المختص بالشأن العراقي إن الدولة العراقية "ساحة للنـزال" تتنـازع فيهـا أطراف عديدة تحتل المشهد السياسي العراقي:

Charles Tripp, 'The Foreign Policy of Iraq', in Ray Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami (eds), *The Foreign Policies of Middle East States* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2002), p. 167.

6. حول هذا الموضوع كتبت فيبي مار تقول إن الهوية الكردية هي أخطـر تحـدٍّ يواجـه مشــروع الدولـة الوطنية العراقية:

Phebe Marr, *The Modern History of Iraq* (Boulder, CO: Westview Press, 2004).

7. انظر:

Phebe Marr and Sam Parker, 'The New Iraq: The Post-2003 Upheavals and the Regional Aftershocks', in Henri Barkey, Scott B. Lasensky and Phebe Marr (eds), *Iraq, Its Neighbors, and the United States: Competition, Crisis, and the Reordering of Power* (Washington, DC: US Institute of Peace Press, 2011).

8. انظر:

Gareth Stansfield, 'The Reformation of Iraq's Foreign Relations: New Elites and Enduring Legacies', *International Affairs*, Vol. 86, No. 6 (November/December 2010), pp. 1395–1409, http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/International%20Affairs/2010/86_6stansfield2.pdf.

9. انظر: Stansfield (2010)؛ وانظر أيضاً:

Steven R. David, 'Explaining Third World Alignment,' *World Politics*, Vol. 43, No. 2 (1991), pp. 233–56; Ray Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East*, (Manchester University Press, 2003), p. 8.

10. انظر:

Michael Gordon and Bernard E. Trainor, *The Endgame: The Inside Story of the Struggle for Iraq, from George W. Bush to Barack Obama* (London: Vintage, 2012).

11. انظر:

Kenneth M. Pollack, 'American Policy Toward Iraq After 2011, Testimony to the Senate Committee on the Armed Services', 15 November 2011, http://www.brookings.edu/research/testimony/2011/11/15-iraq-pollack.

12. وفي "المهام الرسمية" كان ممثل سلطة الائتلاف المؤقتة، أو ممثل واشنطن هو الذي يقوم بـدور صـانع القرار الفعلي:

Ali A. Allawi, *The Occupation of Iraq: Winning The War, Losing The Peace* (Yale University Press, 2007), p. 294.

13. دستور العراق، 2005، مادة 110.

14. تقول حكومة إقليم كردستان أيضاً إن لها الحق في إبرام اتفاقيـات دوليـة معينـة، حتـى في حـال عـدم موافقة الحكومة الاتحادية؛ كما في حالة الاتفاقيات مع شركات النفط متعددة الجنسـيات، عـلى الـرغم من إمكانية الطعن على هذا القول، كما حدث بالفعـل بالاحتكـام إلى مـواد أخـرى بالدسـتور تتعلـق تحديداً بالهيدروكربون والإيرادات.

15. دستور العراق، 2005، مادة 67.

16. انظر:

Patrick Markey and Raheem Salman, 'Iraq PM foes demand he face questioning in parliament', Reuters, 9 January 2013, http://www.reuters.com/article/2013/01/09/US-iraq-protests-idusBRE9080VJ20130109.

17. حوار مع هوشيار زيباري، السليمانية، مارس 2013.

18. المصدر السابق.

19. المجر أحدث دولة تعلن إعادة فتح سفارتها في بغداد، وذلك في إبريل 2013. انظر أيضاً:

Chatham House MENA Programme, 'Iraq's Foreign Policy in a Changing Middle East', Workshop Summary, February 2013, http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/192059.

20. ميثاق الأمم المتحدة، الباب السابع في ما يتخذ مـن الأعـمال في حـالات تهديـد السـلم والإخـلال بـه ووقوع العدوان:

Charter of the United Nations, Chapter VII: Action with Respect to Threats to the Peace, Breaches of the Peace, and Acts of Aggression, http://www.un.org/en/documents/charter/chapter7.shtml.

21. حوار مع لبيد عباوي، لندن، فبراير 2013.

22. المصدر السابق.

23. المصدر السابق.

24. انظر:

Chatham House Middle East and North Africa Programme, 'Iraqi Foreign Policy: Actors And Processes', Meeting Summary, November 2012, http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/188277.

25. حوار مع فيصل استرابادي، لندن، آذار/ مارس 2013.

26. انظر:

Toby Dodge, *From War to a New Authoritarianism* (London: Routledge/International Institute for Strategic Studies, 2012).

27. حوار مع طارق نجم، بغداد، مارس 2013. فكرة أهمية الالتزام بالدستور أكدها الكثيرون ممن التقيناهم، وإن اختلفت تفسيراتهم.

28. حوار مع ثامر غضبان، بغداد، مارس 2013.

29. المصدر السابق.

30. المصدر السابق.

31. المصدر السابق.

32. انظر أيضاً:

Dawa Party of Iraq, 'Vision of Iraqi Foreign Policy', February 2013.

33. ألقى المالكي العديد من الكلمات التي اتهم فيها أطرافاً إقليمية بإثارة الفتنة الطائفية لأغراض سياسية، مثلما حدث في المؤتمر الإسلامي الدولي المنعقد في بغداد في إبريل 2013، وهدد بمقاضاة من يقفون وراء الفتنة الطائفية.

34. انظر:

Mustafa al-Kadhimi, 'Iraqi National Security Adviser says terrorism linked to havens in Syria', *Al-Monitor*, 25 February 2013, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/02/iraq-national-security-advisor-interview.html#ixzz2RrhhS0WN.

35. دائرة مستديرة في مؤسسة تشاتام هاوس، لندن، مارس 2013.

36. حوار مع صفاء حسين، بغداد، مارس 2013.

37. المصدر السابق.

38. المصدر السابق.

39. المصدر السابق.

40. انظر:

Geneive Abdo, *The New Sectarianism: The Arab Uprisings and the Rebirth of the Sunni-Shia Divide*, Analysis Paper No. 29, The Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institution, Washington, DC, April 2013, http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2013/04/sunni%20shia%20abdo/sunni%20shia%20abdo.pdf.

41. انظر:

'Dozens of Syrian troops killed in Iraq ambush', *Al-Jazeera*, 4 March 2013, http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2013/03/20133415512939806.html.

42. في عام 2005 تولى حمودي منصب رئيس لجنة صياغة الدستور لوضع الدستور الدائم للعراق.

43. انظر:

'Foreign Relations Committee holding a preparatory symposium for the foreign policy of Iraq', Hamoudi.org, 16 October 2012, http://www.hamoudi.org/arabic/news.php?action=view&id=1137.

44. حوار مع صفية السهيل، بغداد، مارس 2013.

45. حوار مع جابر الجابري، لندن، مارس 2013.

46. تتولى البشمركة الكردية مسؤولية حفظ الأمن في منطقة حكومة إقليم كردستان. إلا أن الحدود بين هذه المنطقة والأراضي المتنازع عليها خضعت للرقابة والسيطرة الشرطية الشديدة من جانب القوات التي تتزعمها الولايات المتحدة خلال الاحتلال. كما تعرضت الحدود الخارجية للحكومة الإقليمية الكردستانية في بعض الأحيان للاختراق من جانب تركيا وإيران بزعم "مطاردة" مسلحين أكراد.

47. إن اعتقاد أن القيادة الكردية كانت تتبنى دائماً رؤية انفصالية اعتقاد لا يدعمه دليل في القرن العشرين. ويمكن القول بثقة إن أكراد العراق يتبنون على نحو متسق مناهج تكاملية بشأن وضعهم في العراق، لكنهم يعبرون عنها من خلال خطاب تقرير المصير، وتطبيق مقوماته على الحقوق العرقية والثقافية ومن خلال السعي إلى إنشاء منطقة ذات حكم ذاتي في إطار الدولة الاتحادية العراقية، بحيث تكون دولة ذات قوميتين، أو دولة تحتضن منطقة كردية في علاقة غير تناظرية مع المركز. ومن الأسئلة المحيرة في هذا الصدد: هل كانت القيادة الكردية قد تبنت هذه الاستراتيجية اعترافاً منها بأن الواقع الجيوسياسي في الماضي كان يتعارض مع إقامة دولة مستقلة، أم لأنها تدرك مزايا كونها منطقة داخل دولة عراقية أكبر وأقوى في بيئة كانت غير مرحبة بهم في بعض الأوقات في الماضي. ويرد القادة الأكراد عادة على هذا التساؤل بقولهم إن "من حقهم أن يحلموا"، لكن يجب أيضاً أن يكونوا مدركين للواقع. للرجوع إلى تحليل للأكراد كأصحاب نهج تكاملي في إطار العراق، وليس نهجاً انفصالياً عنه، انظر:

Sairan Ahmad, 'The Role Played by the Kurdistan Regional Government in the Reconstruction of the Iraqi State Since 2003', PhD Thesis, University of Exeter College of Social Sciences and International Studies, 2012.

48. حوار مع فلاح مصطفى، أربيل، أكتوبر 2012.

49. حوار مع فؤاد حسين، رئيس أركان القوات العسكرية في إقليم كردستان العراق، أربيل، أكتوبر 2012.

50. انظر:

Michael Kelly, 'The Kurdish Regional Constitution within the Framework of the Iraqi Federal Constitution: A Struggle for Sovereignty, Oil, Ethnic Identity, and the Prospects for a Reverse Supremacy Clause', *Penn State Law Review*, Vol. 114, No. 3 (2010), pp. 707–807.

51. المصدر السابق، ص 727.

52. دستور العراق، 2005، مادة 110، فقرة 1.

53. المصدر السابق، مادة 121، فقرة 4.

54. حوار مع آسو كريم، أربيل، أكتوبر 2012.

55. المصدر السابق.

56. دستور العراق، 2005، مادة 112، فقرة 1.

57. على سبيل المثال في المنشورات الكردية لتعزيز الاستثمار. انظر:

Kurdistan Regional Government, 'Invest in the Future 2008', 'Invest In The Future 2009', and 'Invest In Democracy 2011', available from http://www.kurdistaninvestment.org/publications.html.

58. تدرك حكومة إقليم كردستان أن قصر خياراتها على تركيا سيقيد من نفوذها ويجعل ميزان القوى يميل لمصلحة تركيا أكثر مما ينبغي. ولذلك تحافظ على خياراتها مفتوحة مع إيران وبغداد والولايات المتحدة، وإلى حد ما مع سوريا أيضاً. انظر:

Shwan Zulal, 'Survival Strategies and Diplomatic Tools: The Kurdistan Region's Foreign Policy Outlook', *Insight Turkey*, Vol. 14, No. 3 (2010), pp. 1–18, at p. 10.

59. حوار مع فيصل استرابادي، لندن، مارس 2013.

60. انظر:

Laurence Louer, *Shiism and Politics in the Middle East* (London: Hurst, 2013), pp. 14–16.

61. المصدر السابق، ص 67–69.

62. حوار مع صادق الركابي، السليمانية، مارس 2013.

63. حوار مع طارق نجم، بغداد، مارس 2013.

64. حزب الدعوة في العراق، "رؤية للسياسة الخارجية للعراق"، فبراير 2013.

65. "مصادر: علاوي يزور السعودية ليعيد العراق إلى النظام العربي"، المجلة، 23 فبراير 2010.

66. حوار مع جابر الجابري، لندن، فبراير 2013.

67. حوار مع النجيفي، لندن، فبراير 2013.

68. المصدر السابق.

69. انظر:

Ali Abel Sadah, 'Muqtada al-Sadr lashes out against US, Maliki', *Al-Monitor*, 18 March 2013, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/03/sadr-nasrallah-speech-similarity.html#ixzz2SnFgPK45.

70. حوار مع د. حسن الصدر، لندن، إبريل 2013.

71. المطيري: أمير قطر يعد سماحة السيد الصدر بالتدخل شخصياً لحل أزمة البحرين، وتشكيل لجنة لمتابعة الموضوع:

('Al-Mutairi: 'Emir of Qatar promises Sayyed al-Sadr to intervene personally to solve the crisis in Bahrain and to establish a follow-up committee'), Al Sadr Online, http://www.alsadronline.net/ar/permalink/4872.html, 8 May 2011. Cited in English in Nayla Razzouk, 'Qatari Emir vows to resolve Bahrain crisis, Iraq's Sadr says', Bloomberg, 9 May 2011, http://www.bloomberg.com/news/2011-05-09/qatari-emirvows-to-resolve-bahrain-crisis-iraq-s-sadr-says.html.

72. المصدر السابق.

73. انظر:

Basma Atassi, 'Qaeda chief annuls Syrian-Iraqi jihad merger', *Al-Jazeera*, 9 June 2013, http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2013/06/2013699425657882.html.

74. انظر:

International Energy Agency, *World Energy Outlook* 2012, http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/English.pdfhttp://www.iea.org/publications/freepublications/publication/English.pdf.

75. انظر:

The United States Government and the Government of the Republic of Iraq, A Strategic Framework Agreement for a Relationship of Friendship and Co-operation Between The United States Government and the Government of the Republic of Iraq, July 2008, http://www.acq.osd.mil/log/ps/p_vault/se_sfa.pdf.

76. انظر:

Adam Schreck, 'US diplomatic presence in Iraq shrinking fast', Associated Press, 20 March 2013. http://bigstory.ap.org/article/US-diplomatic-presence-iraq-shrinking-fast.

77. حوار مع دبلوماسي أمريكي، العراق، مارس 2013.

78. حوار أجري في العراق، مارس 2013.

79. انظر:

Amena Baker and Peg Mackey, 'Iraq-Saudi OPEC standoff over next oil curbs', Reuters, 12 December 2012, http://www.reuters.com/article/2012/12/12/US-opec-meeting-idusBRE8BB0TH20121212.

80. حوار مع صادق الركابي، السليمانية، مارس 2013.

81. حوار مع محمد الساعدي، لندن، يناير 2013.

82. انظر أيضاً:

Claire Spencer, Jane Kinninmont and Omar Sirri (eds), *Iraq Ten Years On*, Chatham House MENA Programme Report, May 2013, http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/0513pr_iraqtenyearson.pdf.

83. "كان من المعتقد أنهم سيصبحون بديلاً للدولة الإسلامية.. وأن ارتقاء الشيعة إلى سدة الحكم في بغداد سيكون أفضل وسيلة لإضعاف إيران":

Louer, *Shiism and Politics in the Middle East*, pp. 2–3.

84. في عام 2008 أعلن مجلس الوزراء العراقي أنه سيتم طرد منظمة مجاهدي خلق، التي يبلغ تعدادها 34 ألف فرد من العراق. وفي عام 2009 ذكر مستشار للأمن الوطني أن "معسكر أشرف"، الذي هو قاعدة مجاهدي خلق في العراق منذ الثمانينيات، سيتم إغلاقه. وتم نقل معظم المنفيين من مجاهدي خلق إلى معسكر جديد للاجئين، هو "كامب ليبرتي" (معسكر الحرية) وهو قاعدة عسكرية أمريكية سابقة قرب مطار بغداد في عام 2012، و يزعم أعضاء المنظمة أنها أقرب ما تكون إلى معسكر للاعتقال. وتدعم الأمم المتحدة برنامجاً لإعادة توطين أعضاء مجاهدي خلق في دول أخرى، لكن التقدم بطيء على صعيد تحديد الدول المضيفة الجديدة. انظر:

International Federation for Human Rights, 'Iraq must protect the rights of Camp Ashraf residents', 31 July 2009, http://www.refworld.org/docid/4a842418c.html.

وفي إبريل 2013 أبلغ وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الكونجرس أنه يعتقد أن الحكومة الإيرانية كانت مسؤولة عن هجوم بمدافع الهاون على معسكر مجاهدي خلق في فبراير، أدى إلى مقتل سبعة أشخاص، وأنه أثار هذا الموضوع مباشرة مع نوري المالكي. وتقول الحكومة الإيرانية من جانبها إن مجاهدي خلق نفذوا هجمات إرهابية داخل إيران.

85. انظر:

Paul Richter, 'Maliki resists Kerry's call to halt flow of Iranian arms to Syria', *Los Angeles Times*, 24 March 2013, http://articles.latimes.com/2013/mar/24/world/la-fg-wn-kerry-maliki-20130324.

86. على سبيل المثال، قال كيري خلال زيارته للعراق في مارس 2013 عندما فتح الموضوع مع المالكي إن «نجاح العراق يتطلب العزم على الدفاع عن سيادة الدولة ومجالها الجوي». وفي الاجتماع نفسه، ذكر الصحفيون أن كيري تضاحك مع المالكي قائلاً إن سلفه هيلاري كلينتون، كانت قد أخطرته أن

الحكومة العراقية ستفعل أي شيء يقوله لها، فرد المالكي بالطريقة نفسها المازحة قائلاً «لن نفعل ذلك»:

Anne Gearan, 'Kerry: Iraq helping Syria's Assad by allowing arms flow', *Washington Post*, 24 March 2013, http://www.washingtonpost.com/world/kerry-asks-iraq-to-stop-syria-arms-flow/2013/03/24/61eec97e-9467-11e2-95ca-dd43e7ffee9c_story.html.

87. أهمية الروابط الجوية يؤكدها استهداف مطار بيروت بالضربات الجوية الإسرائيلية في حرب عام 2006. كما تعرض مطار دمشق للهجوم في مايو 2013 في الوقت نفسه الذي تحدثت فيه الأنباء عن الضربات الإسرائيلية الجوية في سوريا.

88. نقل عن برزاني قوله: "لقد أجرينا بعض التدريبات لكني أريد أن أوضح الأمر، لم يكن ذلك بقصد التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا، لأننا نريد أن يتم حل المشكلة السورية عبر الحوار":

Sharmila Devi, 'KRG to train Syrian Kurds to stop extremists gaining ground', *Financial Times*, 9 May 2013, http://www.ft.com/cms/s/0/f3e76df2-b8bd-11e2-a6ae-00144feabdc0.html#ixzz2Spv8vJ3V.

89. للعراق سفير في الرياض منذ عام 2007. وعندما انعقدت قمة الجامعة العربية في بغداد في عام 2013 كانت السعودية بحاجة إلى سفير ليمثلها، فعينت سفيرها في الأردن في منصب سفير مؤقت للعراق، على أن يظل مقره في العاصمة الأردنية عمَّان.

90. انظر هامش 4 في ما سبق: Byman, "Proceed with Caution".

91. حوار مع فيصل استرابادي، لندن، مارس 2013.

92. حوار مع محمد النجيفي، لندن، مارس 2013.

93. في حوار مع مؤلفَي هذه الدراسة في مارس 2013، قال استرابادي: "لقد كان التطهير العرقي في بغداد في عامي 2006 و2007 على أيدي حلفاء المالكي ضربة قاصمة لصفقاته مع العالم العربي. فلقد كان سيحظى بعلاقات ممتازة مع البلدان العربية الأخرى لولا معاملته للسّنة".

94. انظر:

Qassim Abdul-Zahra, 'Iraqis eyeing Bahrain protests with anger, caution', *Washington Post*, 17 March 2013, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/03/17/AR2011031700781_2.html.

95. طبقاً لموقع وزارة الاقتصاد التركية:

http://www.economy.gov.tr/index.cfm?sayfa=countriesandregions&country=IQ&region=4.

96. انظر:

Michael Knights, 'Turkey's Choice In Iraq: Burned Bridges or Win-Win-Win', Washington Institute, 5 April 2013, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/turkeys-choice-in-iraq-burned-bridges-or-win-win-win.

97. حوار مع مسؤول عراقي، لندن، مارس 2013.

98. انظر:

Mohammed Ghazal, 'Iraq signs "strategic" pipeline deal with Jordan', *Jordan Times*, 8 April 2013, http://jordantimes.com/iraq-signsstrategic-pipeline-deal-with-jordan.

99. انظر:

Agence France-Presse, 'Iraq to help Libya destroy its chemical weapons', 12 April 2012, http://news.nationalpost.com/2012/04/12/iraqto-help-libya-destroy-its-chemical-weapons/.

100. حوار مع وزير الخارجية العراقي، السليمانية، مارس 2013

101. بيان على موقع "الإخوان المسلمين":

The Muslim Brotherhood, 'Egypt Muslim Brotherhood statement condemns Iraqi Government use of violence', Ikhwan Web, Cairo, 27 April 2013, http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=30885.

102. انظر:

Ahmed Medien, 'Ennahda: "Respect of human rights will determine future relations between Tunisia and Iraq"', Tunisia Live, 18 November 2011, http://www.tunisia-live.net/2011/11/18/ennahdha-respect-of-human-rights-will-determine-tunisia-iraq-future-relations/.

103. انظر:

'Tunisia: "Iraq started procedures to pardon Tunisian prisoners" says Presidency', All Africa News, 22 March 2013, http://allafrica.com/stories/201303230073.html.

104. انظر:

Iraq PM in Cairo to improve ties with Egypt', *Seattle Times*, 20 December 2009, http://seattletimes.com/html/nationworld/2010554609_apmlegyptiraq.html.

105. انظر:

United Press International, 'Iraq frees 33 Egyptian prisoners', 5 March 2013, http://www.upi.com/Top_News/World-News/2013/03/05/Iraq-frees-33-Egyptian-prisoners/UPI-11701362515433/.

106. انظر هامش 2: 'Fukuyama, 'The Soviet Union and Iraq since 1968.

107. انظر:

Dunia Frontier Consulting, 2011, 'Foreign Commercial Activity in Iraq', February 2012, http://duniafrontier.com/products-page/researchreports/2011-foreign-commercial-activity-in-iraq.

108. انظر:

'Strategic investment agreement signed with South Korea', *Aswat Al-Iraq*, 12 January 2013, http://en.aswataliraq.info/%28S%280jukjtakrgd3mseaixomf545%29%29/Default1.aspx?page=article_page&id=152119&l=1.

109. حوار مع وزير الخارجية العراقي، السليمانية، مارس 2013.

110. حوار مع صفاء حسين، بغداد، مارس 2013.

111. حوار مع مؤلفي الدراسة، السليمانية، مارس 2012.

112. حوار مع نائب مستشار الأمن الوطني العراقي، بغداد، مارس 2013.

113. طبقاً لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى العراق مارتين كوبلر:

BBC News, 'Iraq Violence: May Was Deadliest Month For Years – UN', 1 June 2013, http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-22740452.

ولا توجد بيانات شاملة عن الوفيات الناجمة عن العنف في العراق، وتتفاوت تقديرات أعداد الوفيات منذ عام 2003 تفاوتاً كبيراً من حيث نوعية البيانات والأسباب السياسية. وللرجوع إلى مزيد من التفاصيل انظر:

See Spencer, Kinninmont and Sirri (eds), *Iraq Ten Years On*.

أما أرقام الوفيات في شهر مايو فلم تكن قد نشرت حتى وقت إعداد هذه الدراسة في قاعدة بيانات Iraq Body Count التي تعتمد على مصادر دقيقة.

114. انظر: Spencer, Kinninmont and Sirri (eds), *Iraq Ten Years On*.

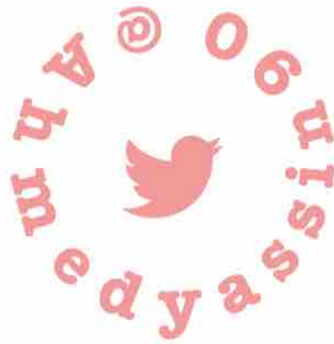
نبذة عن المؤلفين

جين كينينمونت؛ زميلة وباحثة أولى في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤسسة "تشاتام هاوس". عملت من قبل مديرة مشاركة لشؤون الشرق الأوسط وإفريقيا في مجموعة الإيكونوميست، ومحررة وباحثة اقتصادية لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وحدة المعلومات بالإيكونوميست (2006-2010)، ومديرة تحرير شؤون الشرق الأوسط وإفريقيا في "بيزنس مونيتور إنترناشيونال" (2003-2006). تكتب بانتظام في منابر إعلامية عدة، مثل مجلة **الإيكونوميست** وصحيفة **الجارديان** ومجلة **فورين بوليسي**. تشمل اهتماماتها البحثية العلاقات الدولية للشرق الأوسط، وتفكيك سياسات الطائفية في الخليج والشام، وتنمية حركات المعارضة والأطراف الجديدة الفاعلة، والتحديات التي تخلقها هياكل الاقتصاد السياسي أمام التحول في المنطقة. تخرجت في جامعة أكسفورد، وتحمل درجة الماجستير من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن.

جاريث ستانسفيلد؛ أستاذ سياسات الشرق الأوسط ورئيس كرسي القاسمي لدراسات الخليج العربي في جامعة إكستر، حيث يشغل أيضاً منصب مدير معهد الدراسات العربية والإسلامية، ومدير البحوث في معهد الاستراتيجية والأمن. وهو أيضاً زميل مشارك أول، مهتم خصيصاً بالشرق الأوسط، والعالم الإسلامي في المعهد الملكي للقوات المتحدة. ملحق حالياً كزميل بحوث فخري بمجموعة البحوث المهنية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث، وهو أيضاً أستاذ زائر بجامعة نورثويست في سيان بالصين، وزميل فخري ببرنامج الصراع العرقي في جامعة بنسلفانيا. في ما بين عامي 2002 و2012 شغل منصب زميل مشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤسسة "تشاتام هاوس". وعلى مدى العقد الماضي قدم الاستشارات والتعليقات بانتظام في ما يتعلق بسياسات الشرق الأوسط، مع التركيز بصفة خاصة على سياسات العراق واقتصاده السياسي، والمناطق الكردية في الشرق الأوسط، وتفاعلات أمن الخليج/ شبه الجزيرة العربية، وموضوعات تحقيق الاستقرار وبناء

الأمة/ الدولة في مرحلة ما بعد الصراع. في عام 2009 شغل منصب مستشار سياسي أول لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مع التركيز بصفة خاصة على الوضع في كركوك والأراضي العراقية المتنازع عليها.

عمر سري؛ باحث مساعد في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤسسة "تشاتام هاوس". يركز حالياً على العراق، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وله بحوث ميدانية أجراها في العراق حول سياسات وضع الدستور، وفي سوريا عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة اللاجئين العراقيين التي حدثت هناك بعد الصراع المدني في العراق عامي 2006 و2007. تخرج في جامعة بريتيش كولومبيا، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، ويحمل درجة الماجستير في سياسات الشرق الأوسط من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن.


@Ahmedyassin90

دراسات عالمية

Panton 5575 C



العراق على الساحة الدولية

السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية

جين كينينمونت، وجاريث ستانسفيلد ، و عمر سري

تصوير

أحمد ياسين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 126